الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة

العمادة

وصاية المملكة الأردنية الهاشمية على القدس الشريف

المسجد الأقصى أنموذجاً(1994-2018)

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

جهاد فتح الله

لجنة المناقشة

الدكتور محمد منذر	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتورة ماري حايك	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور محمد علم الدين	أستاذ مساعد	عضواً

2019

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

شهادة شكر وتقدير

عرفاناً منا بالجميل لا بد من تقديم خالص الشـــكر إلى إدارة الصـــرح التربوي (كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والإقتصادية) الذي أنار دربنا بمناهل العلم والثقافة والمعرفة...

كلمة شكر خجولة أرسلها إلى من وجّهني ومنحني الكثير من وقته وجهده وواكبني في هذا العمل، ولم يبخل عليّ بأي مشورة وتوجيه ونصيحة...

إلى الدكتور محمد منذر

كذلك أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من الدكتورة ماري حايك والدكتور محمد علم الدين على الملاحظات القيمة التي ساهمت في تحسين وترقية هذه الرسالة.

أما الشـكر الكبير فهو لأهلي وأسـرتي... وأخصّ زوجتي التي وقفت إلى جانبي وصـبرت وشـجعتني للاستمرار في الرسالة حتى وصلت إلى خواتيمها.

ملخص الفهرس

المقدمة

بدأت الوصاية الدينية الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس عام 1924، من خلال الإسهام في ترميم الأماكن المقدسة فيها، بناءً على ما يوصف بأنه "عقد شرعي وأخلاقي" مستمد من دور الهاشميين السابق في إدارة شؤون المقدسات في مكة المكرمة.

وعقب انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى(1947–1949)، تمّ توقيع اتفاقيات هدنة بين الأردن و"إسرائيل" في شباط/ فبراير 1949، من ثمّ تمّ إعلان ضمّ الضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية عام 1950، فأصبحت مدينة القدس بمقدساتها وأوقافها خاضعة لحكم أردني مباشر. وقد استمرت تبعية الضفة الغربية والقدس للأردن إداريًا وقانونيًا حتى بعد احتلالها من قِبَل "إسرائيل" في حرب عام 1967، وكذلك بعد نشوء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، والإقرار بأحقيتها بتمثيل الشعب الفلسطيني في القمة العربية عام 1974.

لكن، وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، أعلن ملك الأردن حسين بن طلال فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام 1988، لكنه أبقى على الولاية الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس، وإدارتها عبر موظفي الأوقاف، الذين بقوا في عداد موظفي وزارة الأوقاف الأردنية.

ومع توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في وادي عربة عام 1994، أصرّ الأردن على تضمينها فقرة تضمن احتفاظه بدوره التاريخي في الأماكن التي لها أهمية دينية وتاريخية في القدس وتنصّ على توليه رعاية الأماكن المقدسة في المدينة، فكان له ذلك في المادة التاسعة من المعاهدة التي عُرفت بعد ذلك بمعاهدة "وادي عربة"، حيث رُسّخت سيادته الدينية على الأماكن المقدسة في القدس، وهذا ما أكدته لاحقًا مقدمة اتفاقية "الحفاظ على المقدسات" بين الأردن والسلطة الفلسطينية عام 2013.

لكن، وبالرغم من توقيع هذه المعاهدة، فإن الهجمة الإسرائيلية ازدادت شراسة وإصرارًا على التفرد في السيطرة على الأماكن المقدسة في القدس، وتهويد المدينة والمسجد الأقصى وأوقافها الإسلامية والمسيحية على حدّ سواء.

من هنا برزت أهمية الدور الأردني في التصدي لهذه الانتهاكات، وذلك تبعًا لدوره المُكتسب المُتمثّل بما يُعرف بالسيادة الدينية على المقدسات في القدس، عبر وصايته من خلال دائرة الأوقاف الإسلامية التابعة للحكومة الأردنية على المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية وحتى المسيحية في المدينة المقدسة.

انطلاقًا من أهمية هذا الموضوع، سوف نتناول في رسالتنا هذه نشأة الوصاية الأردنية في القدس؛ محددين صلاحياتها تجاه المدينة ومقدساتها، آخذين بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على نظرة القيادة

الأردنية تجاه القدس. كما سنبين ماذا قدّم الأردن فعليًا للقدس بشكل عام، وتجاه المسجد الأقصى بشكل خاص، محاولين أخيرًا استشراف مستقبل هذا الدور في ظلّ عملية تهويد معالم المدينة عامة والمسجد الأقصى خصوصا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث فيما نشهده من التطورات الحاصلة في القدس، بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص، حيث تتسارع الأحداث ذات الصلة بالوصاية الأردنية في السنوات الأخيرة، فللمرة الأولى على سبيل المثال، بُحث في الكنيست الإسرائيلي عام 2014 سحب السيادة الأردنية عن المسجد الأقصى، مما أدى بدوره لطلب البرلمان الأردني طرد السفير الإسرائيلي من الأردن. هذه التطورات جاءت نتيجة تراكمات عديدة منذ معاهدة وادي عربة وحتى اليوم. لذلك فإنه لا بدّ من معالجة هذا الموضوع، ومحاولة تقدير الموقف الأردني المطلوب الذي يُعدّ أمرًا في غاية الأهمية لمجابهة الهجمة الإسرائيلية على مقدسات القدس.

صعوبات البحث:

يأتي هذا البحث في ظلّ إغفال كثير من المؤلفات والدراسات الموضوعية، العربية منها والأجنبية، للرؤية الأردنية تجاه المقدسات في القدس وسياسة المملكة نحوها. بالإضافة إلى ذلك، يكتنف الغموض تاريخ نشأة الدور الأردني في القدس، وحقيقة السياسة الأردنية، والرؤية المستندة إليها، خصوصًا بعد معاهدة وادي عربة، التي أقرّت فيها "إسرائيل" رسميًا بدور الأردن في المدينة المقدسة. لكننا اعتمدنا في بحثنا على التقارير والدراسات التي صدرت عن مراكز أبحاث ومؤسسات تهتم بقضية القدس والتهويد بشكل أساسي ورصد لأداء المعنيين في الدولة الأردنية تُجاه ذلك.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في أنّ للأردن دور تاريخي في المسجد الأقصى يحيط الغموض بمنشئه ومصادره وطبيعته وصلاحياته، وأنّ النظام السياسي الأردني قد أعاد تعريف هذا الدور عدة مرات في ظلّ هذا الغموض، وأن الاتجاه العام لعمليات إعادة التعريف المتتالي تنزع نحو تقليص هذا الدور، وخفض السقف السياسي تجاهه. ويتفرّع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة، تتمثل في معرفة دور الأردن في القدس تحديدًا؟ وكيف نشأ؟ وما هي مصادره؟ وما هو نطاق صلاحيته؟ وما أثر معاهدة وادي عربة عليه؟ وما هي طبيعة

الممارسة العملية للأردن لهذا الدور؟ وما هي الاتجاهات العامة لهذه الممارسة؟ وأخيرًا ما هو مستقبل الدور الأردني في القدس عامةً والمسجد الأقصى على وجه الخصوص؟

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في هذا البحث المنهج التاريخي؛ محاولين الرجوع إلى جذور العلاقة الأردنية بالقدس من خلال بعض الوثائق التاريخية وخطابات ملوك الأردن، والمنهج الاستقرائي؛ محاولين استشراف مستقبل دور الأردن في القدس، بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف هي:

- تعريف طبيعة الدور الأردني في القدس ومجالات صلاحيته، خصوصًا بعد فكّ الارتباط القانوني والإداري الأردني عن الضفة الغربية والقدس، وبعد معاهدة وادي عربة.
- رصد الممارسة العملية الأردنية في القدس من خلال مؤسستي العرش والحكومة، خصوصًا بعد توقيع معاهدة وادي عربة عام 1994 مع "إسرائيل"، وإنهاء حالة الحرب بين البلدين.
- محاولة استشراف الدور الأردني في القدس، بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص.

وسعيًا منّا لتحقيق هذه الأهداف، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين:

عالجنا في الفصل الأول الجانب النظري في علاقة الأردن بالقدس عبر تحديد نشأة دوره في المدينة وتفصيل صلاحياته فيها مع الرجوع إلى مصادرها ثم الرؤية السياسية الأردنية بمحدداتها وأبعادها تجاه القدس.

أما الفصل الثاني فعالج الأداء الأردني في القدس، بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص، حتى العام 2018، من حيث ماذا قدمت الأردن للمقدسات في القدس، بموازاة حملات التهويد غير المسبوقة للمدينة، وما هو مستقبل الدور الأردني تُجاه المدينة المقدسة.

بناء على ما تقدّم قُسّمت الرسالة إلى فصلين:

الفصل الأول: سلطة الأردن في القدس: النشأة، الصلاحيات والرؤية.

الفصل الثاني: الأداء الأردني تُجاه القدس ومستقبله في ظلّ التهويد.

الفصل الأول: سلطة الأردن على القدس: النشأة، الصلاحيات والرؤية

شكّلت العائلة الحاكمة في الأردن عبر الهاشميين (نسبة للرسول محمد الهاشمي ﷺ) الرابط المعنوي والديني مع القدس، حيث كان العُرف أنّ المسجد الأقصى ومنذ العام 1924 يتولى شؤونه آل هاشم، وقد رُسّخ هذا الأمر في فترة الانتداب البريطاني وما تلاه من مراحل. ومع حلول عام 1950، أصبحت الضفة الغربية، ومعها شرقي القدس، جزءًا لا يتجزّأ من أرض المملكة الأردنية الهاشمية، لتتشكل بذلك علاقة عضوية وتاريخية بين الأردن والقدس.

وبالرغم من الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وسقوط ما تبقى من القدس، بقي الأردن وصيًا على الضفة الغربية، وعلى شرقي القدس وأوقافها ومحاكمها.

ومع قرار الأردن بفكّ الارتباط القانون والإداري مع الضفة الغربية عام 1988، اقتصرت الوصاية الأردنية على القدس، والتي رُسّخت مع معاهدة السلام في وادي عربة عام 1994 بين الأردن و"إسرائيل"، بشكل أساسي على المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس.

هذه الوصاية، التي اكتُسبت من خلال مصادر موضوعية أتت نتيجة أمر واقع، عزّزها القانون الدولي فيما بعد، لينتج عن ذلك صلاحيات راسخة للأجهزة الأردنية المعنية بالقدس والمقدسات فيها.

وبناءً على ما تقدم، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على هذه العلاقة بين الأردن والقدس نظريًا بصورة مفصلة على ثلاث مباحث؛ حيث سيتناول المبحث الأول بداية نشوء العلاقة بين الأردن والقدس وكيف تطورت زمنيًا. أما في المبحث الثاني فنحدّد الصلاحيات الأردنية في القدس المستمرة حتى يومنا هذا، وذلك بعد التطرق إلى المصادر التي على إثرها نال الأردن هذا الدور، إن كان محليًا أو حتى دوليًا، وتطورها الزماني، وبشكل خاص عقب الاحتلال الإسرائيلي. وأخيرًا سنعالج في المبحث الثالث كل ما سبق، على ضوء الرؤية الأردنية للقدس بمحدداتها وأبعادها، فنعالج الثوابت والمتغيرات في السياسة الأردنية تُجاه القدس، بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص، ثمّ نتطرق إلى أبعاد النظرة الأردنية بعواملها الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة القرار الأردني تجاه المدينة المقدسة وأوقافها.

المبحث الأول: نشأة الدور الأردني في القدس وتطوره

مرّت القدس منذ الفتح الإسلامي بمراحل متعددة، راعت في أغلبها المكانة المقدسة للمدينة، والتي اكتسبتها بعد أن جعلها الإسلام القبلة الأولى ومسرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام[1].

فالبداية كانت خلال مرحلة الفتح الإسلامي، ثمّ حقبة الحكم العباسي، وصولًا إلى مرحلة الحكم العثماني، التي شهدت بداية إنشاء القوانين فيما يتعلّق بالأوقاف تحديدًا، حيث يُعدّ المسجد الأقصى أبرزها.

ثمّ أتت مرحلة الانتداب البريطاني، الذي أنشأ مجلسًا يُعنى بأوقاف القدس عُرف تحت اسم "المجلس الإسلامي الأعلى"، الذي ورثته بدورها المملكة الهاشمية الأردنية لاحقًا، وأصبحت عقب العام 1950 القدس وكامل الضفة الغربية جزءًا من التراب الأردني.

وقد سبق ذلك، وتحديدًا عام 1924، بيعة لأهالي القدس للشريف الحسين بن علي، انعقدت بموجبها الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، بعد تبرعه من ماله الخاص لعمارة المسجد الأقصى.

وبالرغم من احتلال المدينة عام 1967 بقيت القدس ومعها أوقاف الضفة جزءًا من الأردن.

لكن، وفي العام 1988، جاء القرار الأردني بفكّ الارتباط الإداري عن الضفة الغربية باستثناء أوقافها، ثمّ تخلت المملكة الأردنية عن أوقاف الضفة باستثناء الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس في العام 1994. وفي أواخر العام 1994 أبرم الأردن و"إسرائيل" معاهدة سلام عُرفت بمعاهدة وادي عربة، أكّدت على دور الأردن التاريخي في القدس.

إذن بإمكاننا تحديد بداية الارتباط المباشر بين الأردن والقدس من حيث السيادة الكاملة عليها بالعام 1950 تحديدًا، لكن جذور العلاقة تعود إلى عهد الانتداب البريطاني، والذي حافظ على بعض ما كان ساريًا في العهد العثماني.

لذلك ينبغي الإضاءة على جذور العلاقة بين المملكة الأردنية والقدس منذ العهد العثماني، مرورًا بمرحلة الانتداب الإنكليزي، وصولًا للنكبة عام 1948، ومن ثمّ إعلان وحدة الضفتين عام 1950، وما تلاها حتى العام 1967، العام الذي يُعدّ مفصليًا في تاريخ القدس، بعد سقوطها كاملة بيد الاحتلال الإسرائيلي، مرورًا بمرحلتي فكّ الارتباط عام 1988، ومعاهدة وادي عربة عام 1994 وما بعدها.

---

[1] ورد في القرآن الكريم: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ..."(سورة الإسراء آية :1).

وبما أن العام 1967 كان عامًا مفصليًا في تاريخ القدس إثر الاحتلال الإسرائيلي، قُسّم هذا المبحث إلى فقرتين تتناول الأولى القدس قبل الاحتلال والأخرى ما بعده.

الفقرة الأولى: القدس وأوقافها قبل العام 1967

أولًا: القدس وأوقافها تاريخيًا

تُعدُّ أرض فلسطين أرضًا مقدسة ومقصدًا لجميع أتباع الديانات الثلاث، وذلك لما تُمثّله من مكانة دينية، ووفرة في أبنيتها المقدسة، وأوقافها الدينية الإسلامية منها والمسيحية.

والوقف في اللغة تعني "الحبس"، أما في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية فهي "حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة"[2]. أما مصارفها فهي متنوعة من بناء أماكن العبادة، أو الإسهام في تحسينها وسيرها، وإنشاء المدارس والمستشفيات، أو بذل العون للعلماء والخطباء، أو تجهيز المدافن للفقراء، أو تزويد المجاهدين بالسلاح... والأوقاف لها شروط ثلاثة، فهي بداية أراض غير قابلة للتصرف، فهي لا تُباع، ولا تُرهن، ولا تُورّث، ولا تحول، فهي محبوسة إلى الأبد، وبالتالي فالمقاصد الخيرية التي تُصرف المداخيل عليها كالمساجد مثلًا تضمن مدخولًا ثابتًا دائمًا. أما إنشائها فيُعدّ عملًا لا رجوع فيه من الواقف أو حتى من أولاده بعده[3]. والأوقاف تشمل كذلك المساجد، والمدارس، والمعاهد الدينية، ودور الأيتام، والكليات الشرعية، والمقابر الإسلامية...

ولعل أبرز هذه الأوقاف في القدس المسجد الأقصى المبارك، الذي تبلغ مساحته 144 دونمًا (144 ألف م^2)، وكله وقف إسلامي بكل مرافقه، من المصليات التي فيه، وقبة الصخرة المشرفة، وجميع المصاطب، والمحاريب، والأروقة، والساحات، والأسوار[4]. (انظر الملحق 1)

أما تاريخيًا، فقد بدأ تأسيس الأوقاف في القدس مع الفتح العمري عام 637، ولكنَه تطور بشكل جلي عام 1187 مع تحرير صلاح الدين الأيوبي للقدس، وحُوّلت من حينها فلسطين والقدس إلى ثكنة علمية

---

[2] الأمانة العامة للأوقاف. **نظام الوقف**، ط 1، الكويت 1995، ص 4.

[3] مايكل دمبر، **سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين** 1948–1988، ط 2، ترجمة طريف الخالدي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992، ص 3 و18 و19.

[4] سامي الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011، ص 21.

وقفية، ثمّ ازدادت في زمن الأيوبيين والمماليك هذه الأوقاف حتى احتوت القدس وحدها على 300 معلم تاريخي وقفي، و46 مدرسة تاريخية، و39 زاوية وضريحًا، و25 مسجدًا، و22 سبيلًا، وحمامًا، و35 قبة ومحرابًا وبابًا، و9 أسواق[5]...

وقد اهتم العثمانيون بالقدس اهتمامًا خاصًا خلال حكمهم، الذي استمر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، لبلاد الشام وفلسطين، حيث أعفى السلطان العثماني سليم الأول أهالي القدس من الضرائب عقب زيارته المدينة المقدسة عام 1516 كما قدم لهم الهدايا والاموال[6]. أما حقبة إعمار القدس والمسجد الأقصى فكانت في أوجها في عهد السلطان سليمان القانوني(1494–1566) الذي أعاد إعمار قبة الصخرة ورمم قلعة القدس[7]. وقد استمر معظم الخلفاء العثمانيون على هذا النهج حيث منعوا الأجانب من التملّك في المدينة، ما أدى إلى طفرة في أوقافها. إلا أنّه كان يتوازى مع هذه الطفرة بيروقراطية كبيرة في مجال الترتيبات الإدارية والمالية.

وكان السلطان العثماني يُعيّن بمرسوم "ناظر الحرمين الشريفين"، وهو غالبًا عالم برتبة "قاضي القضاة"، حيث يُشرف على إدارة المسجد الأقصى وصيانته وإعماره، بالإضافة إلى دوره في تثمير أوقاف المسجد[8].

أما الأوقاف الأخرى، فكانت تُدار في ذلك الوقت كلٌ بحسب المتولي عليه، أي من صاحب الوقف نفسه، أو بحسب ناظر الوقف، لكن في نهاية العهد العثماني استُحدثت وزارة خاصة للأوقاف خلال عهد التنظيمات، وباتت نسبة كبيرة من الأوقاف الإسلامية تُدار من طرف جهة مركزية بحلول عام 1858[9].

وبرزت في هذه المرحلة أيضًا، مجموعة من الأنظمة القانونية عُرفت باسم الوضع الراهن (الستاتيكو Status Quo) تحكم وضع الأماكن المقدّسة المسيحية الواقعة في البلدة القديمة. وقد تَعهّدَ الحكام المتعاقبون بدعم مجموعة الأنظمة هذه، والتي اكتسبت بدورها وضع الواجب القانوني الدولي[10].

ولعل بداية ظهور "الستاتيكو" يعود إلى العام 1873 حين حُرقت كنيسة المهد، واتهم الروم بذلك إثر خلاف مع اللاتين، ممّا أدى إلى أزمة عالمية تدخّلت فيها الدول الكبرى آنذاك. ونتيجة توازن القوى، ساد

---

[5] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص 19 و20 و25.

[6] Abdullah Kanaan, Political and religious status of Jerusalem among Muslims, The Royal committee for Jerusalem affairs, 1st ed, Amman, 2005, p12.

[7] Ibid., p.13.

[8] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص 25.

[9] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة**، ورقة مقدمة في ندوة ملتقى القدس الثقافي، المركز الثقافي الملكي، عمّان، 2014.

[10] موقع منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، انظر : http://www.nad-plo.org/a_print.php?id=44

ما عُرف بـ"الستاتيكو"، أي الحفاظ على الوضع القائم، والذي يختص بكنيسة القيامة وساحتها، وكنيسة العذراء مريم في الجثمانية، وكنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة الصعود على جبل الزيتون في القدس، ودير السلطان على سطح كنيسة القيامة[11].

لكن حتى اليوم، لا يوجد تعريف مكتوب لكلمة "الستاتيكو" أو الوضع القائم، إلا أن المتعارف عليه سياسيًا هو أنه يعني الوضع الذي ساد قُبيل الاحتلال الإسرائيلي للقدس في العام 1967[12].

ثانيًا: القدس وأوقافها في أثناء الانتداب البريطاني

بعد زوال الدولة العثمانية، وتقسيم مناطقها بين فرنسا وبريطانيا، وُضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ودخلت الجيوش البريطانية، بقيادة الجنرال إدموند اللنبي، عام 1917 إلى القدس، إثر انسحاب الجيوش العثمانية منها، فأصبحت القدس بالتالي خاضعة لإدارة عسكرية أجنبية، ما لبثت أن تحولت إلى مدنيّة بعد قرار فرض الانتداب عقب موافقة عصبة الأمم على الانتداب البريطاني عام 1922. أما نظام الأوقاف في فلسطين فقد فُصل عن العالم الإسلامي، وسُلّمت بداية إدارة الأوقاف لأحد موظفي الإدارة الانتدابية البريطانية، ثمّ شكّلت بعد ذلك حكومة الانتداب، تحت ضغط مطالب المسلمين، مرجعية لإدارة المقدسات والأوقاف الإسلامية في 1921/12/20 تحت تسمية "المجلس الإسلامي الأعلى" في القدس، حيث بات يُشكّل مرجعية لإدارة المقدسات والأوقاف ضمن حدود فلسطين الانتدابية[13].

أما صلاحياته فاستمدها من صلاحيات شيخ الإسلام سابقًا، الذي كان يُمثّل أعلى سلطة دينية في الدولة العثمانية[14]. وبالرغم من أن مهمته الأساسية كانت الإشراف على الأوقاف والشؤون الإسلامية والمحافظة على العقارات والأملاك الوقفية الإسلامية، لكنه بالإضافة إلى ذلك كان مسؤولًا عن إدارة المحاكم الشرعية وتعيين جميع أعضاءها[15]... كما انبثق عنه لجنة عامة للأوقاف يرأسها رئيس المجلس الإسلامي الأعلى.

---

[11] رياض حمودة ياسين، الدور الأردني: الواقع وآفاق التغيير، ورقة مقدمة في ندوة "تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية"، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016/10/8.

[12] المرجع نفسه.

[13] أحمد فشاشة، **أوقاف قضاء حيفا خلال فترة الانتداب البريطاني** (1922–1948م) **دراسة وثائقية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010، ص 52.

[14] مايكل دمبر، **مرجع سابق**، ص 39.

[15] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص 30.

أما رئيس المجلس فكان غالبًا ما يشغل منصب مفتي فلسطين، فضلًا عن رئاسة لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية، ورئاسة لجنة اختيار المدرسين والوعّاظ[16].

ومع انطلاق الانتفاضات والثورات ضدّ الاحتلال البريطاني، وضدّ مشروعه إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، بات "المجلس الإسلامي الأعلى" بمثابة القيادة السياسية والدينية لتلك الاحتجاجات، حيث لعبت قيادته دورًا أساسيًا في أحداث ثورة البراق[17] عام 1929، والثورة الكبرى عام 1936.

إثر ذلك ردّت حكومة الانتداب بحلّ المجلس عام 1937، بعد مشاركته بالثورة الكبرى (1936–1939)، وأُبدل بلجنة عينتها الحكومة أدارت كل من نظام الأوقاف والمحاكم الشرعية والمؤسسات التربوية التابعة لها حتى نهاية عهد الانتداب البريطاني[18].

أما بداية نشوء الدور الأردني في القدس فكان عام 1924، عبر مبايعة مسؤولين فلسطينيين وعرب للشريف الحسين بن علي الهاشمي، عقب إرسال رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين الحاج أمين الحسيني رسالة إليه طالبًا منه أن يكون وصيًا ومشرفًا على عمارة المقدسات الإسلامية في القدس، وصيانته من الأخطار المتراكمة من جرّاء طول الزمن وغياب الأسس الهندسية الصحيحة في الإعمارات السابقة، وقد تبرع بآلاف الليرات الذهبية دعمًا للمسجد الأقصى ومساجد أخرى في فلسطين[19].

ثالثًا: القدس بعد الانتداب البريطاني وبداية الحكم الأردني

بُعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 قرار التقسيم الذي قسّم فلسطين إلى دولتين واحدة للعرب وواحدة لليهود. واستمرت الأعمال الحربية بين العرب والإسرائيليين حتى بعد قرار إنهاء الانتداب البريطاني في 1948/5/14. بعدها بيوم واحد، أي في 1948/5/15، أعلن

---

[16] **المرجع نفسه**، ص 44.

[17] حائط البراق هو جزء من الحائط الغربي للمسجد الأقصى، وكان ادعاء اليهود بملكيته سبباً في التوتر الذي نجمت عنه اضطرابات في آب/ أغسطس 1929 بين العرب واليهود في العديد من المدن الفلسطينية وهو ما عرف بـ"ثورة البراق".

[18] مايكل دمبر، **مرجع سابق**، ص 38–44.

[19] الهاشميون والقدس، الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني، انظر: https://goo.gl/i6ToRi

زعماء الحركة الصهاينة[20] قيام "دولة إسرائيل"، ثمّ تمكنت العصابات الصهيونية من احتلال غربي القدس، إلا أنها لم تتمكن من احتلال البلدة القديمة للقدس (شرقي القدس)، بما فيها المسجد الأقصى المبارك[21].

أما الأراضي التي بقيت بحوزة القوات العربية في الضفة الغربية فلم يكن مصيرها واضحًا، لكن مع انتهاء الأعمال الحربية، عُقدت اتفاقيات الهدنة بين "إسرائيل" من جهة، وسورية والعراق ومصر وشرق الأردن من جهة أخرى، فوقّعت هذه الدول على اتفاقيات هدنة عام 1949، مما مكن عمليًا "إسرائيل" من امتلاك ثلاثة أرباع أراضي فلسطين، في حين أن ما تبقى تحت سلطة العرب ضُمّ إلى المملكة الأردنية الهاشمية (الضفة الغربية)، ومصر (قطاع غزة)[22].

لكن قبل ذلك، وتحديدًا في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1948، عُقد مؤتمر في مدينة أريحا، عُرف "بمؤتمر أريحا"، أُعلن فيه عن قيام المملكة الأردنية الهاشمية، وعن دمج الضفتين الشرقية والغربية. وتمّ توحيد الضفتين رسميًا في عام 1950، وباتت الضفة الغربية، بما في ذلك القسم الشرقي لمدينة القدس، جزءًا من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، فضلًا عن الضفة الشرقية (الأردن حاليًا).

وقد جُعل، إثر هذه الوحدة، تغييرات عديدة فصارت الانتخابات مناصفة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية، وأصبح مواطنو الضفة الغربية مواطنين أردنيين واندمجوا في مؤسسات الدولة.

أما أنظمة الأوقاف في الضفة الغربية، بما فيها القدس، فقد أصبحت بدورها تتبع قانونيًا للأنظمة واللوائح الداخلية الأردنية، وقانون الأوقاف الأردني رقم 25 لسنة 1946 (تأسست مديرية الأوقاف في الأردن عام 1946). وقد نص هذا القانون على تبعية مديرية الأوقاف لرئاسة الوزراء الأردنية، التي يُعيَّن أعضاؤها من قِبل الملك مباشرة[23]. وبدوره أصبح منصب مفتي القدس تابعًا لمفتي الأردن، الذي كان مقره العاصمة الأردنية عمّان.

---

[20] الصهيونية هي فكر أيديولوجي وطني سياسي يدعو إلى إنشاء وطن قومي لليهود. ويُعدّ اليهودي النمساوي ثيودور هرتزل مؤسس أو "أبا" الصهيونية السياسية. تأسست الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر وسط تزايد العداء للسامية في أوروبا. واستطاعت الحركة تأمين الدعم لها من قبل الحكومات الأوروبية الغربية، وخاصة بعد أن وافق الصهاينة على إنشاء وطنهم اليهودي على أرض فلسطين التاريخية. وكان هدف الصهاينة الأساسي الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين التاريخية بأقل عدد ممكن من أهلها الفلسطينيين. وما زال الهدف كما هو. كما أكدت الحركة الصهيونية على أن "إسرائيل" ستمثل وطنًا قوميًّا آمنًا لليهود، وشجعوا كل يهود العالم على الهجرة إلى هناك والحصول على الجنسية الإسرائيلية.

[21] رياض حمودة ياسين، **موجز تاريخ القدس سجل لأهم المحطات التاريخية**، ط 1، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، 2015، ص 36.

[22] مايكل دمبر، **مرجع سابق**، ص 59 و126.

[23] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص 68.

وقُبيل إعلان المملكة الأردنية الهاشمية ضمّها الرسمي للضفة الغربية عام 1950، أصدر الحاكم العسكري الأردني بيانًا أعلن فيه "أن الإجراءات والقوانين المرعية في فلسطين حتى نهاية الانتداب ستبقى كلّها سارية المفعول ما لم تُناقض قوانين الدفاع الأردنية"[24]. وكان هذا يعني أن نظام الأوقاف كما أقامه المجلس الإسلامي الأعلى ظلّ يعمل.

وقد نُقلت تبعًا لذلك كافة صلاحيات "المجلس الإسلامي الأعلى" ومداخيله المالية من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، حيث مديرية الأوقاف المركزية بعمّان. لكن بعد عام واحد، أي عام 1951، أُلغي المجلس الإسلامي الأعلى رسميًا، ونُقلت سلطات رئيس مجلسه إلى رئيس الحكومة في عمّان، كما فُتح مكتب فرعي في القدس، وأصبح مدخول الأوقاف، الذي كان يُرسل إلى المجلس الإسلامي الأعلى يُرسل إلى خزينة الأوقاف المركزية، وبالتالي دُمجت أوقاف الضفة الغربية بأوقاف الضفة الشرقية، وتركزت الكثير من الصلاحيات في عمّان، وأُقيم نظام واحد للضفتين. ومع إقرار الدستور الأردني الجديد عام 1952 أصبحت كل هذه التغييرات رسمية[25].

وبناء على هذه التغيرات الجذرية، تأسست مديريات للأوقاف في الضفة الغربية، التي قُسّمت إلى خمس مديريات في كل من القدس ورام الله والخليل ونابلس وجنين، وأنشئت في الضفة الغربية وحدات إدارية مناظرة لتلك الموجودة في الضفة الشرقية، وباتت هذه الإدارات الناشئة تُدار من طرف مدير أوقاف القدس، الذي كان مشرفًا عامًا على اتصالها مع عمّان، ومنسقًا لكافة أعمالها[26]. فارتبطت مديرية الأوقاف بشكل مباشر وكامل في جهاز الدولة الأردنية، فسيطرت بالتالي على شؤون التمويل، وتعيين الموظفين، والإشراف على أعمال البناء والسياسة التربوية[27]. كما أُنشئت لجنة لترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة في ذاك الوقت[28].

أما في العام 1966، أي قبل عام واحد من سقوط بقية القدس تحت الاحتلال الصهيوني، صدر قانون إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لعام 1966، حيث أُدخلت من خلاله تعديلات بنيوية مهمة في إدارة الأوقاف في الضفتين، فشكّل بذلك البنية الجديدة لأوقاف القدس، والتي ما تزال قائمة حتى يومنا هذا، بالرغم من إدخال بعض التعديلات. وقد نص هذا القانون على استحداث مجلس للأوقاف والشؤون الإسلامية

---

[24] مايكل دمبر، **مرجع سابق،** ص 126–127.

[25] **المرجع نفسه،** ص 128.

[26] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

[27] مايكل دمبر، **مرجع سابق،** ص 124.

[28] **المرجع نفسه،** ص 129.

يرأسه قاضي القضاة، وتعيين مدير عام ومدير إداري له، وتأسيس خمس مديريات أساسية في دائرة الأوقاف، ولكن "إسرائيل" احتلت القدس في وقت لم يكن هذا القانون قد نزل فيه إلى حيز التنفيذ بعد[29].

ولكن، بالرغم من احتلال "إسرائيل" لشرقي القدس، ظلّت القوانين الأردنية في مجال الأوقاف الإسلامية تُطبّق على المملكة بضفتيها، وظلت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية تمارس مباشرة إدارة أمور الأوقاف في الضفة الغربية.

إذن نستنتج من خلال ما سبق أن الأردن عمليًا ورث دور المجلس الشرعي الأعلى، وتشكل هذا الدور كأمر واقع إثر وحدة الضفتين، حيث أصبحت الإدارة في القدس جزءًا من الإدارة في عمّان، وبالتالي فان السيادة الأردنية على القدس والمقدسات بالمعنى السياسي الكامل بدأت منذ العام 1950.

أما الوصاية الدينية فقد بدأت منذ العام 1924 أي من خلال الإسهام في ترميم الأماكن المقدسة في القدس على يد الشريف حسين بن علي، بناء على ما يوصف بأنه "عقد شرعي وأخلاقي"، مستمد من دور الهاشميين السابق في إدارة شؤون المقدسات في مكة المكرمة.

وهذا فعلًا ما أكدته مقدمة اتفاقية "الحفاظ على المقدسات" بين الأردن والسلطة الفلسطينية عام 2013 الفقرة دال حيث جاء ما نصّه:

> وبناء على دور الملك الشريف الحسين بن علي في حماية ورعاية الأماكن المقدسة في القدس وإعمارها منذ عام 1924، واستمرار هذا الدور بشكل متصل في ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سلالة الشريف الحسين بن علي حتى اليوم؛ وذلك انطلاقًا من البيعة التي بموجبها انعقدت الوصاية على الأماكن المقدسة للشريف الحسين بن علي، والتي تأكدت بمبايعته في 11 آذار سنة 1924 من قبل أهل القدس وفلسطين؛ وقد آلت الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس إلى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين[30].

الفقرة الثانية: القدس وأوقافها بعد العام 1967

أولًا: الاحتلال الصهيوني لشرقي القدس في ظلّ الحكم الأردني

---

[29] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

[30] اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، عمّان في 2013/3/31 (مقدمة)، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، انظر: http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/10778/videoDisplay/1.html

بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 بأيام معدودة عُقد اجتماع بين وفد الوقف الإسلامي بالقدس وبين وزير الدفاع للجيش الإسرائيلي وقتئذ موشيه ديان، وذلك بناء على طلب الأخير، وقد بُحث في هذا الاجتماع الأوضاع العامة المتعلقة بالأوقاف، وبالمقدسات، وبالمسجد الأقصى المبارك، وكان مطلب الوفد هو استقلالية الأوقاف والمحاكم الشرعية والإفتاء والشؤون الدينية بشكل عام، وقد أقرّ وزير الدفاع الإسرائيلي استمرار الوضع على ما كان عليه سابقًا...[31]

لكن عمليًا فقد أُعلن عن ضمّ مدينة القدس وتوسيع مساحة حدودها، ثمّ أُتبع ذلك بإعلان حلّ مجلس أمانة القدس، ونفي أعضائه إلى الخارج، حتى لا تُترك أي مساحة للتنازع حول أحقية إدارة المدينة. في الوقت عينه، وضعت السلطات الصهيونية أوقاف الضفة الغربية تحت إدارة وزارة الدفاع، بينما تعمّدت وضع أوقاف مدينة القدس، بما فيها المسجد الأقصى المبارك، تحت إدارة وزارة الأديان الإسرائيلية، كما فعلت من قبل بأوقاف الأراضي المحتلة عام 1948.

بمعنى آخر، إن هذا الإجراء كان يعني إقرارًا بأن الضفة الغربية هي أرض محتلة، سُلّمت فيها إدارة الأوقاف للجيش، باعتبار أنّ قوانين الإدارة والحكم الإسرائيلية لا تسري عليها، وكان يعني في الوقت عينه محاولة لفرض هذه القوانين على القدس وعلى المسجد الأقصى المبارك، وبدأت وزارة الأديان الإسرائيلية بمطالبة مدير أوقاف القدس في حينه حسن طهبوب بأن يسمح لطواقم وزارة الأديان بالاطلاع على أرشيف ووثائق مديرية أوقاف القدس، وبأن تعيّن الوزارة لجنة تشرف على محتوى خطبة الجمعة في المسجد الأقصى بدءًا من يوم الجمعة 1967/7/14[32].

لكن مدير عام الأوقاف حسن طهبوب وقاضي القضاة الشيخ عبد الحميد السائح رفضا هذه الإجراءات رفضًا قاطعًا، وتحركا مع عدد من القيادات الإسلامية والوطنية في الضفة الغربية المحتلة لتشكيل جسم سياسي يحمي أوقاف القدس، ويمنع وضع المسجد الأقصى المبارك تحت القانون الإسرائيلي، فاجتمع أكثر من 20 من أولئك القادة في المحكمة الشرعية في 1967/7/24، وأعلنوا عن تأسيس "الهيئة الإسلامية العليا"، كغطاء سياسي محلي للمقدسات والأوقاف الإسلامية في مواجهة القوة المحتلة.

وقد ضمّت الهيئة الإسلامية نخبة من العلماء والقضاة والمحامين والسياسيين، وصدر عن اجتماعهم الأول بيانهم برفضهم لشرعية الاحتلال، وأن الضفة الغربية هي جزء لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية وبالتالي فإن سلطات الاحتلال لا تملك تغيير الواقع القائم، كما لا تملك إصدار قوانين وأنظمة تتعلق

---

[31] عكرمة صبري، **السيادة الأردنية على الأقصى والاقتحامات الاحتلالية للأقصى**، ورقة مقدمة في ندوة ملتقى القدس الثقافي، المركز الثقافي الملكي، عمّان، 2014/3/23.

[32] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

بالأراضي المحتلة، وعليه تبقى السيادة الأردنية على المقدسات بالقدس قائمة، على ضوء ما هو معروف دوليًا بِ"الستاتيكو"[33].

وقد أُسّست هذه الهيئة الإسلامية العليا للضفة الغربية، بما في ذلك القدس، لتكون المرجعية، ولإعطاء المظلة القانونية للأوقاف الإسلامية وللمسجد الأقصى المبارك وللمحاكم الشرعية وللشؤون الدينية والمقدسات بشكل عام، استنادًا إلى الأدلة الشرعية والأحكام الفقهية، وذلك حتى لا تُعدّ الأوقاف الإسلامية وغيرها "أملاك غائبين" بنظر سلطات الاحتلال، كما حصل مع مناطق الأراضي المحتلة عام 1948.

أمام هذا التحرك السريع، وجدت إدارة الاحتلال نفسها مضطرة لتعديل إجراءاتها خوفًا من استفزاز فلسطينيي الضفة، وأبلغت في 1967/7/31 قيادة الهيئة الناشئة بأنها عدلت عن قرار وضع مقدسات القدس وأوقافها في عهدة وزارة الأديان، وأنها أعادتها إلى وزارة الدفاع أسوة ببقية مناطق الضفة الغربية.

لكن، وعلى الرغم من ذلك، لم تعترف سلطات الاحتلال بالهيئة الإسلامية العليا، وأبعدت رئيسها الشيخ عبد الحميد السائح في 1967/9/20، ثمّ أبعدت ستًّا من أعضائها في أيار/ مايو 1969.

بعد هذا الإبعاد اقترحت الحكومة الأردنية تعيين أعضاء جدد في الهيئة مكان المُبعدين، وبالفعل أُضيف للّجنة تسعة من قضاة وموظفي الأوقاف. وبحلول عام 1970، آثرت الحكومة الأردنية أن تعيد الاتصال المالي والإداري بين وزارة الأوقاف وإدارة أوقاف القدس بشكل مباشر، وبقيت الهيئة كمظلة رمزية، فعادت بالتالي الوصاية للمملكة الأردنية بشكل مباشر على الضفة الغربية، بما فيها القدس، من العام 1970 وحتى العام 1988، على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي، واستمرت إدارة الأوقاف في أداء مهامها[34].

وبالرغم من الإقرار بأحقية منظمة التحرير الفلسطينية —التي أُنشئت عام 1964— بتمثيل الشعب الفلسطيني بالقمة العربية عام 1974، إلى أنّ ذلك لم يؤدِّ إلى تغيير هذه التبعية للضفة الغربية والقدس للأردن إداريًا وقانونيًا[35]، فظلّ كل الموظفين المدنيين العاملين بالأوقاف والتربية والصحة بالقدس والضفة الغربية تابعين للإدارة الأردنية، ويُنظر لهم كمواطنين أردنيين نظرًا لحملهم جواز السفر الأردني[36].

---

[33] **المرجع نفسه.**

[34] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

[35] حرب حزيران/ يونيو1967 امتدت لستة أيام فقط، كانت نتيجتها أن سقط ما تبقى من فلسطين، بما في ذلك مدينة القدس، كما سقطت صحراء سيناء بمصر، وهضبة الجولان بسورية، ووادي عربة بالأردن.

[36] موقع الجزيرة نت، 2012/4/22، انظر:
44d5-bf90--35dade5a-6127/122741d17432-9c10-4dff-4ca1-http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603 c905bb994aed

وهكذا تشكل أمر واقع بالرغم من وجود الاحتلال، تدير بموجبه إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس المسجد الأقصى المبارك، وسائر الأوقاف، والمحاكم الشرعية منذ عام 1970 بالبُنية التي حددها قانون عام 1966، بمجلس أوقاف معيّن يرأسه قاضي القضاة، ومدير عام ومدير إداري، و5 إدارات تضمّ: الإدارة العامة، وإدارة المسجد الأقصى، وإدارة الوعظ والإرشاد، وإدارة الأملاك، وإدارة الهندسة والصيانة[37].

ثانيًا: مرحلة فك الارتباط وصولًا لمعاهدة وادي عربة

استمرت إدارة الأوقاف الأردنية في أداء مهامها في الضفة الغربية، بما فيها القدس، حتى صدور إعلان فكّ الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في 1988/7/31، باستثناء المقدسات والأماكن الإسلامية فيها من ثمّ حصر ذلك في القدس، فباتت هذه الإدارة منذ ذلك الوقت محصورة في مدينة القدس ومقدساتها وأوقافها الإسلامية والمسيحية والقضاء الشرعي الإسلامي في المدينة.

وقد جاء قرار فكّ الارتباط هذا حسب الأردن حفاظًا على القدس من الخطر اليهودي بحجة فراغ السيادة الذي ظلت "إسرائيل" تتسلح به لتكريس احتلال الضفة الغربية، وضمّ القدس، واعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لها، خصوصًا أن موضوع وضع المدينة المقدسة قد أُجّل بحثه لمحادثات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

أما قرار الحكومة الأردنية في 1994/7/28، الذي وسع فكّ الارتباط القانوني والإداري ليشمل مديريات الأوقاف بالضفة الغربية باستثناء الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية والقضاء الشرعي في القدس حصرًا فقد جاء فيه ما نصّه:

> نظرًا لخصوصية القدس الخالدة والظروف القاهرة المحيطة بها، واستمرارًا للدور الهاشمي في رعايتها وحماية مقدساتها من أي خطر أو عبث وخشية من استغلال أي فراغ ينشأ، فإن الحكومة الأردنية انطلاقًا من الولاية الهاشمية الدينية والتاريخية على المقدسات تقرر استمرار المسؤولية الأردنية القانونية والإدارية على الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية والقضاء الشرعي في القدس الشريف[38].

وكان السبب المباشر الذي دفع الحكومة الأردنية إلى اتخاذ هذا القرار هو الاستجابة لمؤتمر القمة العربية في الجزائر عام 1988 لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية، واتهامات المنظمة للحكومة الأردنية

---

[37] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

[38] عبد الله كنعان، **القدس والهاشميون**، ط 1، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، 2011، ص 23.

بالتقاسم الوظيفي مع "إسرائيل" في الضفة الغربية المحتلة، وسعيها للحلول محلّ المنظمة في المساعي الدبلوماسية لحلّ الصراع العربي – الإسرائيلي، ورفض المنظمة وقيادات الضفة الغربية الموالية لها لخطة التنمية الاقتصادية الأردنية الخاصة بالضفة الغربية. لكن يُضاف إلى هذا السبب المباشر أسباب أخرى لا تقل أهمية عنه أبرزها:

- التجاوب مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية، ذلك الهدف المركزي الذي عملت له المنظمة منذ أن ظهرت للوجود، أي كسب التأييد العربي والدولي تجسيدًا للهوية الفلسطينية، الأمر الذي يعني عمليًا الانفصال عن الأردن[39].
- تأكيد الأردن بأن القدس وديعة لديه سينقلها إلى أصحابها الشرعيين بمجرد قيام الدولة الفلسطينية في المستقبل. وما تمسكه بالسيادة الدينية عليها، وعلى الأماكن والمقدسات الإسلامية فيها، هو نتيجة حرصه على عدم تمكين سلطات الاحتلال الإسرائيلي من بسط سيادتها عليها بحجة فراغ السيادة[40].
- الضغوط الأمريكية على الأردن للحلول محلّ المنظمة في المفاوضات المقترحة لحلّ الصراع العربي – الإسرائيلي، والضغوط الاقتصادية العربية على الأردن من أجل الاستجابة للضغوط الأمريكية، والضغوط الداخلية الأردنية الرامية إلى التحلل من التفاوض نيابة عن المنظمة من أجل حلّ القضية الفلسطينية، وضرورة أن يكون القرار فلسطينيًا مدعومًا من الأردن.

ثالثًا: مرحلة ما بعد وادي عربة

بدأت هذه المرحلة في العام 1994، وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا. ففي العام 1994، أُبرمت معاهدة سلام بين الأردن و"إسرائيل"، طبّعت العلاقات بينهما وعُرفت لاحقًا بمعاهدة وادي عربة.

وقد تضمنت هذه المعاهدة مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق، وهي تتناول قضايا الحدود والأراضي والمياه والأمن والمقدسات والبيئة والجريمة والمخدرات.

وكان قد وُقّع أولًا إعلان المبادئ الأردني – الإسرائيلي في واشنطن في 1994/7/25، فوقّعه عن الجانب الأردني الملك حسين وعن الجانب الإسرائيلي إسحاق رابين. وقد صدر عن لقاءهما الأول بيان واشنطن الذي تضمن إنهاء حالة العداء بين الأردن و"إسرائيل"، والتزام الدولتين بالاستمرار في التفاوض للوصول

[39] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/xghjbN

[40] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/smoQpb

إلى حالة السلام. كما تضمن الإعلان تقدير "إسرائيل" للدور الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وتعهدها بإعطاء الأولوية للدور التاريخي الأردني في هذه المقدسات في مفاوضات الحلّ النهائي[41].

أما معاهدة السلام فقد وُقّعت في 1994/10/26 في وادي عربة من قِبل رئيسي الحكومتين الأردنية والإسرائيلية عبد السلام المجالي وإسحاق رابين على التوالي، بحضور الملك حسين والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان، والأمير حسن، ولي عهد الأردن، ووارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي، وأندريه كوزيريف، وزير الخارجية الروسي. وعزفت حينها فرقة القوات الأردنية الموسيقية النشيد الإسرائيلي، كما عزفت فرقة الجيش الإسرائيلي السلام الملكي الأردني، واشتركت الفرقتان في عزف السلام الوطني الأمريكي، وافتتح الاحتفال بتلاوة آيات من القرآن ومقطع من التوراة، وتبادل قادة الأسلحة الأردنيين والإسرائيليين الهدايا التذكارية. وألقى الرئيس الأمريكي كلينتون كلمة أشاد فيها بالملك حسين ورابين وقال: "إن الملك حسين أوفى بعهد جده في السعي بشجاعة من أجل السلام"، ووجه حديثه إلى رابين قائلًا "أمضيت عمرك وأنت تقاتل بمهارة وشدة وشجاعة، والآن تقود جيش السلام وتحرز أعظم الانتصارات". وأكد الملك حسين، في كلمته، على أن السلام مع "إسرائيل" هو سلام كرامة والتزام، وليس مجرد ورقة، وأن المعاهدة بكل ما فيها تحظى بدعمه وتأييده، وبدعم السواد الأعظم من الشعب الأردني[42].

لكن في حقيقة الأمر واجهت حكومة عبد السلام المجالي مهمة صعبة في إقناع مجلس النواب بالمصادقة على المعاهدة. إذ قاطع نواب جبهة العمل الإسلامي جلسة إلقاء خطاب العرش، كما قاطعوا الجلسة التي ألقى فيها الرئيس الأمريكي كلينتون خطابه. وعلى الرغم من ذلك فقد صادق المجلس على المعاهدة بـ 55 صوتًا مقابل 23 صوتًا معارضًا. وقد صادق مجلس الأعيان عليها في 1994/11/9 بـ 32 صوتًا مقابل لا شيء، وصدر قانون تصديقها رقم 14 في الجريدة الرسمية العدد 4001 في 1994/11/10[43].

أما الكنيست الإسرائيلي فقد وافق على المعاهدة بغالبية 105 أصوات، في حين عارضها ثلاثة نواب، وامتنع ستة آخرون عن التصويت، وحضر الاجتماع 114 نائبًا من أصل 120، وكان شارون من الممتنعين عن التصويت احتجاجًا على الفقرة التي تعترف بدور تاريخي للأردن في إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس[44].

---

[41] علي محافظة، **الديمقراطية المقيدة** 1988–1999، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001، ص 327.

[42] موقع الصفصاف الإخباري، 2012/5/26، انظر: http://www.safsaf.org/word/2012/mai/136.htm

[43] علي محافظة، **مرجع سابق**، ص 331.

[44] **المرجع نفسه**، ص 332.

أما المادة التي تعنينا في هذه المعاهدة فهي المادة رقم تسعة التي أعطت "إسرائيل" بموجبها للأردن مكانة خاصة في إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

فقد جاء في البند الأول من المادة التاسعة من المعاهدة ما يلي:

سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن[45].

إذن وللمرة الأولى، "تحترم" وتعترف وتقرّ فيها "إسرائيل" بالدور الممنوح للمملكة الأردنية على القدس.

لكن هذه المعاهدة تعرّضت لانتقادات عديدة منها:

- أن "إسرائيل" قد وضعت نفسها قيّمة على القدس العربية المحتلة، حيث جعلت المادة التاسعة "إسرائيل" المرجع، وصاحب الصلاحية في إقرار الوضع النهائي لمدينة القدس كعاصمة موحدة وأبدية للكيان الصهيوني.
- عدّت القيادة الفلسطينية بقيادة عرفات أن ما جاء في هذه المادة بخصوص إعطاء الأردن والاعتراف بدوره في الإشراف على المقدسات الإسلامية في القدس بمثابة تحدّ لها وبداية معركة سياسية بينها وبين الأردن، ورأت أن "إسرائيل" قد خدعتها، وانتهكت اتفاق أوسلو، الذي ينص على بحث قضية القدس في مفاوضات الحلّ النهائي. بل وصل الأمر إلى اتهامات فلسطينية اعتبرت "أن الأردن أصبح تابعًا لإسرائيل وداعمًا لها بحكم المعاهدة التي وقعها[46]...

لقد عزز ذلك ما جاء في المادة 26 في المعاهدة، والتي نصت على أفضلية المعاهدة على أي التزام سابق أو لاحق، ولها الأفضلية حتى على التشريعات الأردنية والإسرائيلية، حيث تنص على إلغاء أي تشريعات متناقضة مع هذه المعاهدة[47].

لكن وبالرغم من كل هذه الانتقادات، فإن المعاهدة أُقرّت عمليًا، وللمرة الأولى، الدور الأردني من قِبل "إسرائيل".

---

[45] معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، 1994/10/26، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. انظر:
http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Jordan/Pages/peace%20treaty%20israel%20jordan.aspx

[46] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 5، عدد 20، بيروت، خريف 1994، ص 108–109.

[47] جاء في نص المعاهدة المادة 26: "يتعهد الطرفان خلال ثلاثة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بتبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة".

أما الأردن، فقد أكد للسلطة الفلسطينية أنه وصيّ على الأماكن الدينية، لكن، وحتى إقامة الدولة الفلسطينية، وبالتالي فإن المقدسات الإسلامية ما هي إلا "وديعة" ستُعاد للسلطة الفلسطينية بمجرد توقيع اتفاق للحلّ النهائي.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أنه يُشاع في بعض أوساط النخبة العربية، وحتى الأردنية، اعتقاد مفاده أن معاهدة وادي عربة للسلام هي التي منحت الدور الخاص للأردن في إدارة المقدسات الإسلامية والأوقاف، لكن الحقيقة الموضوعية بخلاف ذلك، فهذا الدور بدأ عام 1924، وبقي مستمرًا حتى يومنا هذا، وبالتالي اقتصر دور المعاهدة على الاعتراف الرسمي الإسرائيلي بالدور الأردني التاريخي[48].

إذن، وبعد أن بدأت الوصاية الأردنية على القدس كولاية دينية عام 1924، ثمّ سيادة مباشرة عام 1950، وصلت أخيرًا إلى مفهوم الوديعة عام 1994، التي تُعاد للسلطة الفلسطينية مستقبلًا بعد توقيع اتفاق للحلّ النهائي مع "إسرائيل".

المبحث الثاني: الصلاحيات الأردنية في القدس: مصادرها وماهيتها

بعد أن عالجنا موضوع نشأة الدور الأردني في القدس، ينبغي التطرق إلى موضوع الصلاحيات الأردنية في المدينة عبر تحديدها بدقة ومعرفة ماهيتها، ولكي نستطيع أن نعرّفها ينبغي أن نعرّف مصادرها القانونية التي اكتسبتها محليًا وأُقرّت دوليًا.

بداية تُعدّ القوانين الداخلية في الأردن المصدر الأساس لهذه الصلاحيات، خصوصًا أن القدس كانت جزءًا من المملكة الهاشمية.

أما دوليًا فقد أبرم الأردن معاهدات واتفاقيات مع كل من "إسرائيل" من جهة، والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى عززت من خلالها دورها المميز في القدس دوليًا.

أما الأمم المتحدة فقد رسّخت الوصاية الأردنية على القدس، وبالتالي الصلاحيات الممنوحة للمملكة، وذلك من خلال مجموعة من القرارات عبر مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) المعنية مباشرة بالمحافظة على التراث الإنساني، والتي تُعدّ مدينة القدس واحدة منه.

---

[48] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

هذا من جهة المصادر، أما ماهية هذه الصلاحيات، فقد شملت كل من الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية، بالإضافة إلى الأوقاف المسيحية فضلًا عن صلاحيات تجاه الشعب المقدسي.

ولم تتأثر هذه الصلاحيات فعليًا بالاحتلال الإسرائيلي لشرقي القدس، بل بقيت، وأقرّها القانون الدولي حتى بعد الاحتلال، حيث لا يمنح، حسب القانون الدولي، الاحتلال العسكري صلاحيات لـ"إسرائيل".

أما فكّ الارتباط الإداري الأردني تجاه القدس، فلم يغيّر جذريا من صلاحيات الأردن تجاه المقدسات في القدس خاصة المسجد الاقصى، خصوصًا بعد الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية حول هذه الصلاحيات.

الفقرة الأولى: مصادر الصلاحيات الأردنية في القدس

تعددت مصادر الصلاحيات الأردنية على القدس وأوقافها وتنوعت، فمنها ما تشكّل مع العُرف ثمّ رُسّخ بقوانين أردنية داخلية، وأخرى دولية من خلال معاهدات ثنائية مع السلطة الفلسطينية و "إسرائيل"، أو عبر قرارات دولية من خلال الأمم المتحدة أقرّت هذه الصلاحيات جميعًا.

أولًا: القوانين الداخلية الأردنية

ذكرنا سابقًا بأن بداية ارتباط الأردن بالقدس بدأ عام 1924 عبر الإعمار الهاشمي، وذلك استمرارًا بعُرف اعتناء الهاشميين بالمساجد الثلاثة: الحرم المكي، والحرم المدني، والمسجد الأقصى. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد ورث الأردن صلاحيات ودور المجلس الإسلامي الأعلى في القدس بحكم الأمر الواقع. ثمّ قُنّن لاحقًا من خلال عدة قوانين داخلية كان أبرزها القانون رقم 26 لسنة 1966.

فقد صدر قانون الأوقاف المطبق حاليًا في المملكة الأردنية في 1966/6/5، تحت رقم 26 لسنة 1966، باسم "قانون الأوقاف والشؤون الإسلامية". لكنّ تعديلات عديدة جرت عليه. فبعد تشكيل مجلس الوزراء وزارة باسم وزارة الشؤون الدينية والأماكن المقدسة في 1967/10/7، اتخذ قرارًا بربط دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بوزارة الشؤون الدينية والأماكن المقدسة اعتبارًا من 1967/10/8. كما صدر بعد عام واحد تعديل آخر تمّ بموجبه القانون رقم 4 لسنة 1968، حيث جرى تعديل تسمية وزارة الأوقاف إلى "وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية"، وكذلك نص القانون على أن رئيس مجلس الأوقاف الأعلى قد يكون وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية أو قاضي القضاة. ثمّ صدر القانون المؤقت رقم 23 لسنة 1970، الذي عدّل تسمية المدير العام إلى وكيل الوزارة، وعُدِّل اسم مجلس الأوقاف إلى مجلس الأوقاف والشؤون

والمقدسات الإسلامية، وقد أصبح هذا القانون قانونًا دائمًا بموجب القانون رقم 28 لسنة 1972، بعد أن أقرّه مجلس الأمة وأدخل عليه بعض التعديلات.

وقد سعت هذه القوانين إلى تعريف "الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية" فاعتبرتها "المساجد والمدارس والمعاهد الدينية ودور الأيتام والكليات الشرعية التي ينفق عليها من موازنة الوزارة، والمقابر الإسلامية، سواء ما وقف منها للدفن، أو التي منع الدفن فيها، أو المدرسة، وشؤون الحج والإفتاء، وكذلك المساجد التي لا ينفق عليها من موازنة الأوقاف"[49].

وظلّت القوانين الأردنية في مجال الأوقاف الإسلامية تطبق على المملكة بضفتيها حتى بعد وقوع الاحتلال في العام 1967، وظلّت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية تمارس مباشرة إدارة أمور الأوقاف في الضفة الغربية، ولم ينقطع هذا الأمر حتى بعد صدور قرار فكّ الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في 1988/8/7.

ومع توقيع اتفاق أوسلو بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" عام 1993، طالبت السلطة الفلسطينية بتولي أمور الأوقاف والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية بعد استثناء قرار فكّ الارتباط القانوني والإداري الأردني مع الضفة لأوقافها ومحاكمها عام 1988، فقامت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشمل فكّ الارتباط مع المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية عام 1994، لكنها استثنت أوقاف القدس حصرًا، فأصبحت بالتالي أوقاف الضفة الغربية باستثناء القدس تخضع لإشراف المسؤولين في السلطة الفلسطينية وفق القوانين والأنظمة التي كانت سارية المفعول قبل هذا القرار. أما استثناء أوقاف القدس فجاء على اعتبار أن موضوع وضع المدينة المقدسة قد أُجّل بحثه لمحادثات الوضع النهائي، وبذلك يظهر أن القوانين الأردنية بخصوص الأوقاف الإسلامية في المدينة المقدسة ما زالت هي المطبقة والسارية المفعول حتى يومنا هذا[50].

بناء على ذلك، يمكن القول بأن إدارة الأوقاف الأردنية للمقدسات والأوقاف والمحاكم الشرعية في القدس قامت في الأساس على إجراءات أمر واقع، اعترفت بها سلطة الاحتلال بفعل أسباب موضوعية أبرزها:

- بقاء بنية إدارة الأوقاف قائمة وعاملة.
- نجاح الحكومة الأردنية بالحفاظ على اتصال إداري ومالي معها، ومنعها من التفكك.

---

[49] موقع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، انظر: http://www.awqaf.gov.jo/Awqaf.aspx

[50] المرجع نفسه.

- الغطاء السياسي الشعبي الواسع الذي منع الاحتلال من إخضاع تلك المقدسات والأوقاف لإجراءاته وقوانينه كما فعل عام 1948.
- ترسيخ هذا الواقع بقوانين داخلية أردنية كان أبرزها قانون رقم 26 لسنة 1966[51].

وقد اكتسب هذا الأمر الواقع شرعيته القانونية الدولية من خلال قرارات الأمم المتحدة فيما بعد.

ثانيًا: معاهدة وادي عربة

جاءت معاهدة وادي عربة على ذكر القدس والمقدسات في المادة التاسعة منها تحت عنوان: "الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية والعلاقات بين الأديان". والمحتوى الأساسي لهذه المادة ينص على[52]:

- منح الطرفين حرية الدخول إلى الأماكن التاريخية والمقدسة.
- أن الدولة الصهيونية تحترم الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في إدارة المباني المقدسة في القدس، وأنها ستمنح أولوية عالية للدور الأردني التاريخي في أية اتفاقية على الوضع النهائي.
- أن الأطراف ستعمل معًا على ترويج العلاقة بين الأديان التوحيدية الثلاث.

وبذلك تكون "إسرائيل" قد اعترفت للمرة الأولى رسميًا بدور الأردن في إدارة المباني المقدسة في القدس.

كما نصت المعاهدة على أن الأردن له أولوية عند التفاوض على الوضع النهائي للقدس، وهو ما أرادته القيادة الأردنية ربما لتبقى القدس بشكل أو بآخر ضمن الحصانة الأردنية إن حاولت "إسرائيل" التلاعب بالصياغات في مفاوضاتها مع الطرف الفلسطيني[53].

لكن في المقابل، يؤخذ على المعاهدة عدم إشارتها إلى إدارة الأوقاف الإسلامية والمسجد الأقصى المبارك، كما لم تأتِ على ذكر أي من القرارات الدولية، بل اكتفت بإشارة عامة لحرية دخول متبادلة، ولاحترام للدور الأردني مع تركيز على التسوية النهائية، وليس على الوضع القائم حاليًا. بالإضافة إلى ذلك،

---

[51] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

[52] معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، 1994/11/26، المادة 9: موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. انظر:
http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Jordan/Pages/peace%20treaty%20israel%20jordan.aspx

[53] عبد الله كنعان، **القدس والهاشميون**، ص 24.

حصرت المعاهدة الدور الأردني على المباني المقدسة، بينما تمتد في حقيقة الأمر الصلاحية الفعلية للأوقاف الأردنية إلى الأوقاف الخيرية والذرية[54]، وإلى القضاء الشرعي بأسره.

في المُحصلة نستطيع القول إن معاهدة وادي عربة في أقصى أحوالها أقرّت، وبلغة فضفاضة، أمرًا واقعًا قائمًا من قَبلها، بل واجتزأت هذا الأمر الواقع[55].

ثالثًا: المعاهدات مع السلطة الفلسطينية

بداية ينبغي الإشارة إلى أن بعض الشوائب قد انتابت العلاقة الأردنية الفلسطينية حتى وصل الأمر إلى تعيين الأردن مفتيًا للقدس وتعيين السلطة الفلسطينية مفتيًا آخر[56].

فعقب توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بوادي عربة عام 1994، وإصرار الأردن على تضمينها فقرة تنص على توليه رعاية الأماكن المقدسة بالمدينة، أثيرت حفيظة السلطة الفلسطينية.

ومع أن موضوع القدس كان محددًا في الجوانب المشار إليها بالنص في معاهدة وادي عربة، إلا أنه أثار تحسس منظمة التحرير، وتّرتب عليه خلاف حاد أثار حفيظة المنظمة في بيان أصدرته جاء فيه: "يعتبر هذا البند انتهاكًا صريحًا من قبل إسرائيل، وليس من حقها إعطاء أي تعهد أو التزام بشأن أراض متنازع عليها ومؤجلة لمرحلة التفاوض النهائي، وإن من شأن ذلك أن يضعف من الموقف التفاوضي الفلسطيني خلال المفاوضات المتوقعة حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة".

وقد ردّ الأردن على ذلك في بيان رسمي في 1994/7/28، جاء فيه بما نصه: "لم ترَ الحكومة الأردنية أي تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الإسرائيلية وبين استمرار الأردن القيام بدوره في ممارسته لولايته الدينية على المقدسات الإسلامية في القدس"[57].

---

[54] الأوقاف الذريّة: هي الأوقاف التي أوقفها أصحابها على ذريتهم، بحيث تستفيد الذرية من ريع الوقف، ولا يحقّ لهم التصرف فيه. انظر: سمير الحراريس، **أحكام الإرادة المنفردة في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون المدني الأردني**، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 151.

[55] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

[56] موقع الجزيرة نت، 2012/4/22، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/22/الولاية-الأردنية-على-أوقاف-القدس

[57] موقع القدس أونلاين للأخبار، 2008/10/14، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=46&id=577

وبالتالي فإن الأردن مستعد لنقل وصايته إلى السلطة الفلسطينية، عندما يتوصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق نهائي.

وبعد المعاهدة بتسعة عشر عامًا، وتحديدًا في يوم الأحد 2013/3/31، أُعلن في عمّان عن توقيع اتفاقية لرعاية القدس بين الملك الأردني ورئيس السلطة الفلسطينية، وُصفت بالتاريخية، لحماية المسجد الأقصى والأماكن المقدسة الأخرى في القدس المحتلة التي تواجه حملة تهويدية غير مسبوقة، وعنونت لها وكالات الأنباء الأردنية والفلسطينية باسم "اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات".

فقد وقّع ملك الأردن عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس الاتفاقية، التي تنص على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بدور ملك الأردن بصفته "صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس، على بذل الجهود الممكنة للرعاية والحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس وبشكل خاص تجاه الحرم القدسي.

وقالت وكالة الأنباء الأردنية إن الاتفاقية —التي تؤكد على المبادئ التاريخية المتفق عليها أردنيًا وفلسطينيًا حول القدس— تساعد على بذل جهود مشتركة لحماية المدينة والأماكن المقدسة فيها، ومئات الممتلكات الوقفية التابعة للمسجد الأقصى، من التهويد.

وتؤكد الاتفاقية على الوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس منذ عام 1924، والتي انعقدت بموجبها البيعة للملك الشريف الحسين بن علي.

كما تؤكد على أن شرقي القدس المحتلة أرض عربية محتلة، وأن السيادة عليها لدولة فلسطين، وأن ممارسات الاحتلال فيها منذ عام 1967 باطلة.

وكان بيان للديوان الملكي الأردني قال إن الاتفاقية تؤكد مجددًا على الهدف الأردني الفلسطيني الموحد في الدفاع عن القدس المحتلة، خصوصًا في هذا الظرف الذي تتعرض فيه المدينة لمحاولات متكررة لتغيير هويتها العربية الإسلامية[58].

أما الرئيس الفلسطيني محمود عباس فأشار إلى أن الاتفاقية تكرّس ما هو قائم منذ عهد الملك الأردني الراحل الحسين[59].

---

[58] موقع الجزيرة نت، 2013/3/31، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/3/31/اتفاق-أردني-فلسطيني-لحماية-الأقصى

[59] المرجع نفسه

ولكن في المقابل رأى متابعون أن المعاهدة لا تحمل أي قيمة قانونية، بل ربما تحمل الصفة الأدبية والاعتبارية لا أكثر. فالطرف الفلسطيني الموقع لا يملك أي دور في القدس بصفته رئيسًا للسلطة الفلسطينية، بل إن اتفاقية أوسلو تحرم عليه ذلك، وإن كانت منظمة التحرير الفلسطينية، ودولة فلسطين المفترضة تملك الحقّ المستقبلي في القدس، كجزءٍ من حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني بأسره، وهو ما لم يتحقق بعد، ما يجرّد هذه الاتفاقية من أي قيمة قانونية أو واقعية، سوى أنها تعترف بالأمر الواقع القائم وتكرسه أدبيًا، وربما تفضّ أي اشتباك محتمل حول تمثيل القدس بعد قبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة[60].

وبكل الأحوال فإن ما أضافته هذه المعاهدة هو الاعتراف الفلسطيني، ممثلًا بمنظمة التحرير، بالدور الأردني في القدس بشكل رسمي ومكتوب وذلك للمرة الأولى.

رابعًا: الأمم المتحدة

أثمر النشاط السياسي الذي بذله الأردن وبعض الدول العربية والإسلامية على الصعيد الدولي سلسلةً من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن الدولي، واليونسكو، فيما يتعلق بقضية القدس بشكل خاص، أو بالقضية الفلسطينية بشكل عام، أهمها:

قرارات مجلس الأمن

حافظت الأوقاف الأردنية على موقف ثابت بعدم الاعتراف بسلطة إسرائيلية على المسجد الأقصى أو مدينة القدس عمومًا، وهو موقف عزّزه القانون الدولي بقرارات عديدة صادرة من مجلس الأمن الدولي أبرزها القرارات رقم 242 و 252 و 271 و 338، التي عدّت "الإجراءات القانونية الإسرائيلية التي تنوي تغيير المكانة القانونية للقدس (أو على الأقل الشطر الشرقي منها كمدينة محتلة) باطلة، ولا يمكن أن تغير تلك المكانة فقد جاء في محتوى القرار 252 ما نصّه: "يعتبر القرار أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها "إسرائيل" بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس باطلة". كما دعا إسرائيل بإلحاح، إلى أن تبطل هذه الإجراءات، وأن تمتنع فورًا عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير في وضع القدس"[61].

---

[60] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

[61] United Nations Documents website, https://undocs.org/S/RES/252(1968)

وعقب إحراق المسجد الأقصى، تعزز هذا الإبطال بقرار وتعزيز قانوني من خلال قرار آخر لمجلس الأمن رقم 271 الصادر في 1969/9/15، حيث دعا "إسرائيل" إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاقيات جنيف وبالقانون الدولي. ولكن الأمر الأهم كان النص صراحة على حصانة طواقم الأوقاف الأردنية، والذي طلبت فقرته الرابعة من الدولة الصهيونية أن "تمتنع عن إعاقة الوظائف الثابتة للمجلس الإسلامي الأعلى في القدس، بما يشمل أي تعاون قد يطلبه المجلس من دول ذات غالبية سكانية مسلمة، أو من مجتمعات مسلمة، فيما يختص بخططه لترميم وصيانة الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس[62]"، مما يُعدّ إضفاء للمشروعية الدولية على دور الأوقاف الإسلامية في إدارة المسجد الأقصى وصيانته وإعماره[63].

بالإضافة إلى ذلك فقد دان القرار "أي تدمير أو تدنيس للأماكن المقدسة أو المباني أو المواقع الدينية في القدس، وأن أي تشجيع أو تواطؤ للقيام بعمل كهذا يمكن أن يهدد بحدة الأمن والسلام الدوليين".

وبما أن الجهة التي حلّت محل المجلس الإسلامي الأعلى هي الحكومة الأردنية بعد حلّه عام 1951، وتقرر نقل صلاحياته إلى رئاسة الحكومة الأردنية، وبالتالي تُعدّ هذه القرارات تدعيمًا لموقف الأردن نفسه وترسيخًا قانونيًا لدوره.

قرارات الجمعية العامة

أسهمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرارات عديدة عززت الدور الأردني، ودانت الدور الإسرائيلي الاستعماري بوضوح، وكان من أبرز هذه القرارات[64]:

- قرار الجمعية العامة رقم 2253 (الدورة الاستثنائية الطارئة –5) في 1967/7/4: الذي دعا "إسرائيل" إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل[65].

---

62 United Nations Security Council Resolution 271, a resolution adopted on September 15, 1969, United Nations website, http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/271(1969)

63 زياد ابحيص، إشكالية الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس، ورقة مقدمة في ندوة "تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية"، مؤسسة القدس الدولية، 2016/10/8، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=73&id=892

64 الهاشميون والقدس، مرجع سابق.

65 موقع وثائق الأمم المتحدة، انظر: https://undocs.org/ar/A/6798

- قرار الجمعية العامة رقم 2949 (الدورة 27) في 1972/12/8: الذي ناشد الدول جميعًا ألا تعترف بالتغييرات التي قامت بها "إسرائيل" في الأراضي العربية المحتلة، وأن تتجنب أعمالًا بما في ذلك المعونة التي يمكن أن تشكل اعترافًا بذلك الاحتلال[66].
- قرار الجمعية العامة رقم 31/56–القدس في 2001/12/18 بعدم قانونية قرار "إسرائيل" فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على القدس الشريف، وبالتالي فهو لاغ وباطل، وليست له أي شرعية على الإطلاق[67].

قرارات اليونسكو

تنبع أهمية موقع منظمة اليونسكو وقراراتها في أن المسجد الأقصى، فضلًا عن كثير من الأوقاف، يُعدّ من التراث العالمي، واليونسكو حامية له.

أما أبرز القرارات الصادرة عن هذه المنظمة فهي:

- إدانة "إسرائيل" لموقفها المناقض لأهداف اليونسكو، وتنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي وضرورة حماية الممتلكات الثقافية في القدس (اليونسكو: 19م/1976/4,129).
- إدراج القدس القديمة وأسوارها على لائحة التراث الإنساني العالمي في اليونيسكو عام 1981، ثمّ على لائحة الإرث الإنساني المهدد بالخطر عام 1982.
- حثّ الدول الأعضاء على مساندة جهود هيئة الأوقاف بالمساهمة طوعًا في تمويل أعمال الصيانة في مدينة القدس (اليونسكو:23م/1985/11.3).
- دعوة سلطات الأوقاف الإسلامية في القدس إلى تشكيل مجلس مؤلف من شخصيات علمية مشهود لها بالكفاءة على الصعيد الدولي لتقديم المشورة فيما يتعلق بأعمال الترميم. (اليونسكو: 26م/1991/3.12)[68].

من خلال ما تقدم من عرض لبعض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقدس مباشرة، أو بالقدس من خلال قضية فلسطين، كان للأردن، بالتنسيق والتعاون مع الدول العربية والإسلامية من خلال جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، دور هام في اتخاذ القرارات التي تدين السياسة

---

[66] موقع الأمم المتحدة، انظر:
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/2949(XXVII)&Lang=A

[67] موقع وثائق الأمم المتحدة، انظر:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/478/19/PDF/N0147819.pdf?OpenElement

[68] عبد الله كنعان، **القدس والهاشميون**، ص 35.

الإسرائيلية تجاه القدس، وتطالبها بالانسحاب، من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، والتي تعدّ جميع إجراءاتها التهويدية من بناء المستعمرات، ومصادرة الأراضي والممتلكات وضمّها، وإعلان القدس عاصمة موحدة وأبدية لها، إجراءات غير قانونية، ولاغية، وباطلة، وغير شرعية على الإطلاق. وتطالب "إسرائيل" بالإذعان لقرارات الأمم المتحدة والامتناع عن كل ما من شأنه أن يغير في الطبيعة الحضارية والديموغرافية والتاريخية والدينية للقدس. لكن هذه القرارات، ومع كثرتها، لم تجد لها صدى يُذكر باستثناء مطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالامتثال لقرارها بعدم نقل سفاراتها إلى القدس وسحب بعثات الدول التي أقدمت على ذلك، من خلال قيام حكومتا كوستاريكا والسلفادور، وهما الدولتان الوحيدتان اللتان كانتا تحتفظان ببعثتيهما في القدس، بسحبهما مطلع العام 2007، الأمر الذي لقي ترحيب الجمعية العامة للأمم المتحدة[69].

وعلى الرغم من تراجع زخم هذا النشاط بُعيد اتفاقيّ أوسلو ووادي عربة، إلا أن التوجه للمنظمات الدولية بقي قائمًا، وحافظت الدول العربية، ومنها الأردن بطبيعة الحال، على قدرتها في الخروج بقراراتٍ لصالح قضية فلسطين، على سبيل المثال لا الحصر، الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي تجاه الجدار العازل في الضفة الغربية في عام 2004، وإعادة تأكيد التعريف الإسلامي للمسجد الأقصى المبارك في اليونيسكو عام 2016[70].

الفقرة الثانية: ماهية الصلاحيات الأردنية في القدس

تُقسّم الصلاحيات الأردنية في القدس والتي بقيت سارية المفعول بعد فكّ الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية عام 1988، ولاقت اعترافًا إسرائيليًا رسميًا متمثلًا بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (معاهدة وادي عربة) إلى صلاحيات على الأوقاف الإسلامية من جهة، وصلاحيات على أوقافها المسيحية من جهة ثانية، وصلاحيات تُجاه الشعب المقدسي من جهة ثالثة. لكن هذه الصلاحيات اكتُسبت جميعها بعد ضمّ الضفة الغربية للأردن، وقبل الاحتلال الإسرائيلي للقدس. لذلك فإن بعض الأصوات الإسرائيلية نادت بنزع هذه الصلاحيات جراء الاحتلال والأمر الواقع، لذلك لا بدّ من الإضاءة على تأثير الاحتلال الإسرائيلي على القدس من الناحية القانونية، ومدى تأثيره على هذه الصلاحيات جميعًا.

---

[69] **المرجع نفسه،** ص 38.

[70] زياد ابحيص، إشكالية الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس.

أولًا: الصلاحيات على الأوقاف الإسلامية في القدس

بلغ عدد الموظفين بأوقاف القدس، والذين هم في عداد موظفي وزارة الأوقاف الأردنية 640 موظفًا[71].

هؤلاء الموظفين ينطبق عليهم القانون رقم 26 لسنة 1966، الذي ما زال ساريًا حتى يومنا هذا، والذي أفردت المادة السادسة منه موضوع الصلاحيات وهي:

أ. وضع الأنظمة لإدارة الأعمال وشؤون الموظفين ورفعها لمجلس الوزراء لتصديقها.
ب. إقرار الموازنة التي يعدّها مدير القسم المالي في بداية كل عام ورفعها لرئيس الوزراء للتصديق عليها.
ج. النظر في استبدال العقارات الوقفية، وترتيب الحكر عليها، وإقرار الإيجارات التي تزيد مدتها على ثلاث سنوات، وإقرار إنشاء الأبنية على الأراضي الوقفية، وإحالة العطاءات والمقاولات.
د. التفويض بإقامة الدعاوى والتوكيل، وإجراء المصالحات في المنازعات، وإسقاطها والتحكيم فيها.
هـ. اختيار فاحصي حسابات قانونيين لتدقيق قيود الدائرة، وتقديم الحسابات السنوية للمجلس، والموافقة على أجورهم.
و. حقّ عقد القروض المالية بموافقة رئيس الوزراء، وتعيين المصارف التي تحفظ فيها أموال الأوقاف.
ز. إقرار صرف المبالغ التي تزيد على خمسمئة دينار، ودفع الإكراميات والمساعدات[72].

وقد ورث الأردن من المجلس الإسلامي الأعلى صلاحيات على الأوقاف الإسلامية في القدس، والتي تمثلت بالأمور التالية:

- الإشراف على الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- إدارة نظام الأوقاف.
- المحافظة على العقارات والأملاك الوقفية الإسلامية.
- إدارة المحاكم الشرعية وتعيين جميع أعضاءها.
- إقرار ميزانية الأوقاف السنوية.
- اختيار المدرسين والوعاظ.

---

[71] موقع الجزيرة نت، 2012/4/22، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/22/الولاية-الأردنية-على-أوقاف-القدس

[72] قانون رقم (26) لسنة 1966 (قانون الأوقاف والشؤون الإسلامية) المادة 6، الموقع الرسمي لدولة فلسطين–مجلس الوزراء، انظر: http://palestinecabinet.gov.ps/GovService/Upload/Laws/09112016094924.pdf

- لجان ترميم المسجد الأقصى[73].

ومما تجدر الإشارة إليه أن المسجد الأقصى ليس البناء ذو القبة الرصاصية الواقع تجاه القبلة، وليس قبة الصخرة المذهبة كما يُشاع في بعض الأوساط الشعبية عربيًا وإسلاميًا، بل كل ما تضمه أسوار المسجد في مساحةٍ من 144,000 م^2. وكان الخلط في هذا الأمر قد تسبّب في تقديم صورةً تجزيئية للخطر، إذ يحصره بهدم مبنى كان قد أكّد مهندسي لجنة الإعمار الأردنية أنه غير مهدد إطلاقًا، مما أسهم وان بطريقة غير مباشرة، من تشتيت الاهتمام بالخطر الحقيقي المتمثل بالتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى كما سنرى لاحقًا[74].

ثانيًا: الصلاحيات على الأوقاف المسيحية

منح الهاشميون خلال فترة حكمهم للضفة الغربية ما بين العام 1950 وحتى العام 1967 الحرية المطلقة للطوائف المسيحية المختلفة لصيانة وإعمار كنائسهم وأديرتهم، حيث تمّ إعمار كنيسة القيامة خلال العهد الهاشمي، وقبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، إعمارًا شاملًا شمل القبة والجدران[75].

وبعد أن عُيّن فينيذكتوس بطرك القدس (1957–1980)، تمّ بالاتفاق مع المملكة الأردنية إقرار القانون الأردني عام 1958 الذي نص على الاعتراف بمسؤولية البطريركية الأرثوذكسية في الحفاظ على المقدسات المسيحية، وفي المقابل نظم هذا القانون إدارة البطريركية من الداخل[76]. فمن الناحية القانونية أصبحت بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية تخضع للقانون الأردني رقم 27 لسنة 1958. وقد أُكّد على ذلك في اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات عام 2013 بين الأردن والسلطة الفلسطينية حيث جاء في الفقرة "د" من المقدمة ما نصّه: "(...) وقد آلت الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس إلى جلالة الملك عبد الله

[73] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص 30 و68.

[74] زياد ابحيص، إشكالية الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس.

[75] عبد الله كنعان، **الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس**، مجلة أفكار، وزارة الثقافة الأردنية، العدد 348، عمّان، كانون الثاني/ يناير 2018، ص 18، انظر:
http://www.culture.gov.jo/sites/default/files/afkar_348.pdf

[76] الموقع الرسمي لكنيسة الروم الأرثوذكس في القدس، انظر:
http://ar.jerusalem-patriarchate.info/لمحة-تاريخية/تواريخ-مهمة

الثاني بن الحسين؛ بما في ذلك بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية التي تخضع للقانون الأردني رقم 27 لسنة 1958"[77].

وقد نصّت المادة 24 من القانون المذكور أنّ من شروط انتخاب المطران، أو الأسقف، الأساسية حيازته على الجنسية الأردنية[78]. وبالتالي فان أي مشروع مطران ينبغي أن تمنحه المملكة الأردنية الجنسية بداية قبل أن يُعيّن.

أما حاليًا فإن اختيار البطريرك يكون من قبل أعضاء المجمع المقدس "السينودس" في الكنيسة، الذي يضم 18 أسقفًا أو أرشمندريت كلهم من اليونان، ويجب أن يكون البطريرك المنتخب واحدًا من هؤلاء، بحيث يرّقى إلى رتبة بطريرك، وبعدها يمنحه الأردن الجنسية قبل تعيينه رسميًا.

ووفقًا للقانون الذي يحكم الكنيسة الأرثوذكسية اليوم، يصادق على هذا الانتخاب كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أن بطريركية القدس تشمل فلسطين المحتلة في عام 1948 و1967 والأراضي الأردنية، وقد جرت العادة أن ترحب اليونان بانتخاب البطريرك المنتخب. أما ولايته فتكون مدى الحياة، حيث لا يجوز تنحيته إلا في حال شذوذه عن العقيدة الأرثوذكسية، أو إصابته بمرض يمنعه من القيام بواجباته الدينية، أو بتصويت ثلثيّ أعضاء المجمع المقدس على تنحيته[79].

أما الأردن فليس من صلاحياته تعيين وعزل البطريرك، وإنما يقتصر دوره على المصادقة فقط، أما عدم المصادقة فلا يعدو كونه وسيلة ضغط تعيق عمل البطريرك، وتدفع المجمع المقدّس إلى الاجتماع ليعيد النظر في سياسته. إذا يتمثل دور الأردن فيما يخص الأوقاف المسيحية بالإعمار من جهة، والامتناع أو منح الجنسية للبطريرك من جهة أخرى، دون القدرة على تنحيته، أو حتى ترشيحه.

---

[77] اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، عمّان في 31 آذار 2013 (مقدمة)، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، انظر: http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/10778/videoDisplay/1.htm

[78]موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، انظر:

20ƒTOtº½%20ƒTƒ¬úf¿F½%20ƒT¬fO%20áß¬n¬Fní%http://www.plc.gov.ps/menu_plc/arab/files/ƒTƒ¬ºd/tƒdfd ní.htm

[79] موقع المعرفة، انظر: http://www.marefa.org/index.php /كنيسة_الروم_الأرثوذكس_في_القدس#2

ثالثًا: الصلاحيات تُجاه سكان القدس

في كانون الأول/ ديسمبر 1949، أعلن الأردن قرارًا يقضي بتوحيد الضفتين، وبالتالي ضمّ شرقي القدس إلى دولته، وبموجب هذا القرار أُجريت الانتخابات البرلمانية في الضفتين.

وعلى إثر الانتخابات صدر قرار أردني رسمي في 1950/4/24 يقضي بضمّ الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية، ونُفّذ القرار في 27 من الشهر نفسه، وبالتالي فقد أعطى الأردن المواطنة الأردنية (الجنسية) لسكان الضفة الغربية، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس، وقد مكّنتهم هذه المواطنة من التصويت والانتخاب للبرلمان الأردني.

وعلى إثر حرب حزيران 1967، أكملت دولة الاحتلال احتلالها للقدس، وأعلنت في 1967/6/11 قرارًا ضمّت فيه الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس إلى كيانها، وأصدر الكنيست والحكومة الإسرائيلية ووزير الداخلية في 27 و 1967/6/28 عدة قرارات جعلت شرقي القدس وغربيها مدينة موحدة، وهكذا أصبح شرقي القدس بحدوده الموسعة خاضعًا لقانون "دولة الاحتلال"، وقضائها، وإدارتها.

لكن ضمّ شرقيّ القدس إلى دولة الاحتلال لم يصحبه ضمّ للسكان، حيث بقي السكان فيها يحملون الجنسية الأردنية (جوازات السفر الأردنية)، وواصلت الغرفة التجارية في المدينة في نطاق تفاهمات محدودة بين الأردن و"إسرائيل"، تجديد جوازات السفر الأردنية، وإصدار المعاملات التي مكّنت سكان المدينة من السفر إلى الأردن. لكن غالبية هؤلاء السكان لا يحمل اليوم رقم هوية أردنية ("رقم وطني")، وإن كان جزء كبير منهم يحمل جواز السفر الأردني، وعليه فإن الفلسطينيين في شرقي القدس هم سكان بدون مواطنة معترف بها لا يستطيعون الانتخاب، ولا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة في أي دولة[80].

بالتزامن مع ذلك، قررت دولة الاحتلال منح "بطاقات إقامة" إسرائيلية للسكان الفلسطينيين، عُرفت بـ"الهوية الزرقاء" تسمح لهم بموجبها بالإقامة الدائمة في القدس، وبالتالي أصبح سكان شرقي القدس مواطنين أردنيين مقيمين بشكل دائم في دولة الاحتلال، وأصبح منح تصريح الإقامة الدائمة بالقدس متروك لوزير الداخلية الإسرائيلي وممثلي أجهزة الأمن، التي تبحث في طلبات الإقامة الدائمة، وتقدم توصياتها له[81].

إذا لا يحوز مواطنو القدس على جنسية (مواطنة) أردنية كاملة، وإنما على جواز سفر أردني فقط.

---

[80] موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2012/6/12، انظر:
http://www.madarcenter.org/-المشهد-الإسرائيلي/من-الارشيف/وثائق-وتقارير/1093-الفلسطينيون-في-القدس-سكان-من-دون-مواطنة-كاملة-في-أي-دولة

[81] Hasson Sholomo, *Jerusalem in the future: the challenge of transiton*, The Floersheimer Institute for Policy Studies, Jerusalem , 2007, p69-70

رابعًا: تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الصلاحيات الأردنية في القدس

من المعلوم أنّ اكتساب كل الصلاحيات الأردنية على القدس كان بعد ضمّ الضفة الغربية إلى الأردن، وقبل احتلال القدس عام 1967 من قِبل الجيش الإسرائيلي، لكن ماذا عن مرحلة "ما بعد احتلال القدس"؟ هل منح الاحتلال الإسرائيلي أي حقوق ملكية للمحتل؟

إنّ احتلال "إسرائيل" لشرقي القدس في حرب 1967 لم يمنحها أي حقوق ملكية، لسببين:

الأول أن القاعدة المؤسسة جيدًا في القانون الدولي تنص على أن الاحتلال لا يستطيع منح حقوق للملكية.

أما الثاني فيتمثل من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، الذي شدد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ووجوب انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967[82].

وقد عالجت اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية عام 1907 في المواد من 42 إلى 56، واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين عام 1949 في المواد من 27 إلى 34، ومن المواد 47 إلى 78 موضوع الاحتلال الحربي[83]، وبّينت السلطات التي يتمتّع بها القائم بالاحتلال من جهة، والواجبات التي تُلقى على عاتق الأشخاص الذين يوجدون ضمن الإقليم الخاضع للاحتلال من جهة أخرى.

وبالتالي، فهناك نظام وقواعد في القانون الدولي العام تحكم الاحتلال الحربي أساسها أنه لا ينتج عنه أي نقل لحقوق السيادة على الإقليم من الدولة صاحبة الإقليم إلى الدولة المحتلة. فسيادة الدولة التي احتُلّت لا تزول، وإن كانت توقفت طوال مدة الاحتلال وطبقتها عنها الدولة المحتلة، ولكن لا يجوز لهذه الأخيرة أن تحوّل هذا الوضع الفعلي الناتج عن احتلالها إلى وضع قانوني عن طريق ضمّ الإقليم إليها، فهذا الضمّ لا يجوز في القانون الدولي[84].

كما نظّم ميثاق الأمم المتحدة شرعية أي احتلال من خلال القانون المعروف "بقانون اللجوء إلى القوة"، فقانون الاحتلال يُطبّق بغض النظر إن كان احتلالًا شرعيًا أم لا. ولا فرق في هذا المجال فيما إذا حظي الاحتلال بموافقة مجلس الأمن الدولي، فالقانون الدولي الإنساني، وخصوصًا القانون المنظم لحالة الاحتلال

---

[82] موقع منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات.

[83] اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 1949/8/12، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، انظر: http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

[84] باسم القاسم، **انتهاك "إسرائيل" للأحكام الدولية في استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة_ الضفة الغربية نموذجًا**، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2014.

الحربي، يسري على أي غزو بعيدًا عن قانونيته أو ما هو هدفه، أو مسماه "اجتياحًا"، أو "تحريرًا"، أو "إدارة"، أو "احتلالًا"[85].

ويحظر القانون الدولي مصادرة وتدمير النصب التذكارية والتاريخية والأعمال الفنية والمعاهد والمؤسسات التي تكرس أعمالها للفنون والعلوم أو الأوقاف التي تُعدّ أماكن مخصص للعبادة أو الأعمال الخيرية، حيث أن المادة 56 من لائحة لاهاي تنص على ما يلي: "يجب معاملة ممتلكات البلديات وممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية، والمؤسسات الفنية والعلمية، كممتلكات خاصة، حتى عندما تكون ملكًا للدولة. يحظر كل حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي لمثل هذه المؤسسات، والآثار التاريخية والفنية والعلمية، وتتخذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي هذه الأعمال"[86].

أخيرًا، فقد قررت المادة 43 من لائحة لاهاي حقّ السلطات المحتلة في إدارة الإقليم ضمن قيود أوردتها المادة 64 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949، فكان المبدأ العام الذي يحدد نطاق إدارة الإقليم المحتل هو أن هذا المحتل محظور عليه ممارسة الوظائف المتعلقة بالسيادة، التي هي من اختصاص الحكومة الشرعية فقط، أما الوظائف التي يقوم بها المحتل من خلال إدارة الإقليم فيمكن أن يُطلق عليها وظائف تنظيمية، وأن سلطة المحتل في ممارستها لإدارة الإقليم ليست مطلقة، إذ عليها قيود تتعلق بصفة أساسية بوجوب احترام القوانين السارية في الإقليم[87]، وبالتالي فان القوانين الأردنية في القدس لم تتأثر قانونيًا بالاحتلال الإسرائيلي وبقيت سارية المفعول بعده.

لكن، وبالرغم من ذلك، فإن "إسرائيل" ما زالت حتى اليوم تدّعي أن القدس، بشقيها الشرقي والغربي، تحت سيادتها. وبالرغم من إبرام معاهدة السلام بينها وبين الأردن، والاعتراف بموقع الأردن المميز في القدس، إلا أن ذلك لم يمنع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بعد أقل من عامين على إبرام المعاهدة، إعلان القدس "عاصمة أبدية موحدة للشعب اليهودي، والتي لن تُقسّم أبدًا" على حدّ تعبيره[88].

---

[85] **المرجع نفسه.**

[86] الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي في 1907/10/18، (المادة 42)، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، انظر: http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm

[87] باسم القاسم، **مرجع سابق.**

[88] A. Hodgkins, **The judaization of Jerusalem,** Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), Jerusalem, 1996, .p14.

المبحث الثالث: محددات وأبعاد الرؤية الأردنية للقدس

بعد أن تطرقنا إلى موضوع النشأة الأردنية في القدس، ثمّ عرّجنا على موضوع صلاحياته، مصادرها وماهيتها على المدينة المقدسة، ينبغي التطرق لموضوع الرؤية بمحدداتها وبأبعادها، وذلك بهدف الإحاطة بالموضوع من جوانبه النظرية كافة.

وتتأتى أهمية دراسة محددات الرؤية الأردنية للقدس في فهم العوامل المؤثرة في صناعة القرار الأردني، وبالتالي معرفة المدى الممكن للمناورة السياسية في تطبيق وصايتها وحماية المقدسات.

ولعل أبرز هذه العوامل يكمن في المحدد الديني التاريخي الذي يُعدّ الأساس لموضوع الوصاية بكامله.

بالإضافة إلى ذلك، فإن محددات أخرى تُعدّ مهمة لفهم تأثيراتها على صانع القرار الأردني تجاه قضية القدس، في مقدمتها المحدد الوطني قبل العام 1988، حيث كانت القدس جزءً من الأرض الأردنية، بالإضافة للمحدد الإقليمي الذي حكم العلاقة مع السلطة الفلسطينية، وانتهاء بالمحدد الدولي حيث أن القدس بشكل خاص، والصراع العربي الفلسطيني بشكل عام، يأتي على رأس القضايا الدولية.

أما أبعاد النظرة الأردنية للقدس فقد مرت بتحول أساسي عقب حرب 1967، التي غيّرت النظرة إلى الصراع مع الاحتلال، من معركة عسكرية وصراع وجود إلى معركة سياسية، مُشكّلة بذلك نظرة سياسية جديدة للقدس حوّلتها إلى مفهوم الوديعة التي تُعاد للسلطة الفلسطينية مستقبلًا، بعد توقيع اتفاق الحلّ النهائي، وقيام دولة لفلسطين ذات سيادة كاملة.

الفقرة الأولى: محددات الرؤية الأردنية للقدس

تتعدد المحددات التي تحكم صناعة القرار الأردني الرسمي تجاه القدس بتنوع العوامل التي تؤثر في صناعة القرار نفسه. ومع أن عامليّ الدين والتاريخ هما الأهم والأبرز على صعيد هذه المحددات، لكن لا ينبغي إغفال كل من الشأن الوطني الداخلي والإقليمي، خصوصًا على صعيد العلاقة مع السلطة الفلسطينية، فضلًا عن المحدد الدولي.

أولًا: المحدد الديني التاريخي

حدد الملك الحسين، في حفل تخريج الفوج السادس لكلية الحرب الملكية في 1993/10/7، علاقة الهاشميين بالقدس قائلًا: "إنها علاقة تاريخية وشرعية دينية، والتزام بني هاشم آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقدس يؤيده الدين، وترفده الشهادة، ويسجله التاريخ، وسوف نبقى أوفياء لها مدافعين عن حقّ الأمة فيها، حريصين على مقدساتها. وسيظلّ الهاشميون وأبناؤهم وأحفادهم على هذه الضفة من نهر الأردن في مقدمة أهلهم الأردنيين من كل منابتهم وأصولهم على العهد نفسه إلى آخر الزمان"[89].

لقد ظلّ الهاشميون يحكمون أجزاء من إقليم الحجاز في الجزيرة العربية في الفترة ما بين عام 967 حتى عام 1925، دون انقطاع، وقد حكم الفرع الهاشمي مكة المكرمة منذ عام 1201 إلى عام 1925[90]. ولكن مع انهيار الدولة العثمانية، استولى آل سعود على الحرم المكي، فانتهى بالتالي سلطان الهاشميين على الحرم. لكن الملك عبد الله، مؤسس مملكة شرق الأردن، وابن الشريف حسين —شريف مكة المكرمة— وطّد العلاقة بالقدس، كاستمرار لهذا الدور الهاشمي مع الأماكن المقدسة.

أما تجسيد نقطة بداية الوصاية الفعلية، فيعود للهبة بمقدار 25 ألف جنيه ذهبي، والتي أنفقها الشريف حسين، عقب مبايعة مسؤولين فلسطينيين وعرب له، وذلك بعد إرسال رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين الحاج أمين الحسيني رسالة إليه طالبًا منه أن يكون وصيًا ومشرفًا على عمارة المقدسات الإسلامية في القدس، وصيانتها من الأخطار المتراكمة من جراء طول الزمن وغياب الأسس الهندسية الصحيحة في الإعمارات السابقة[91].

من هنا، فقد احتلّت الضوابط الروحية والدينية موقعًا محوريًا في الفكر الأردني الرسمي بشكل عام، وفي فكر الملك الحسين الثاني بشكل خاص. ولم تخلُ كثير من أحاديث الملك الراحل، بشكل أو بآخر، من الإشارة إلى المحدد الديني التاريخي. ففي كلمة له بمناسبة الانتهاء من الإعمار الهاشمي الثالث للمسجد الأقصى وقبة الصخرة في 1994/4/18 قال:

> ها نحن على العهد نفسه، الذي قطعه آباؤنا وأجدادنا على أنفسهم، بأن لا تنحني هاماتهم إلا لله سبحانه وتعالى، وأن يقفوا في وجه الظلم والقهر وقوفًا يليق بانتسابهم إلى حمزة في أُحد، وجعفر في مؤته، والحسين في كربلاء، وكم قال شهيد منهم، "رب إني لا أملك إلا نفسي، وهي في سبيلك

---

[89] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/vfxaqM

[90] نجاة محاسيس، **الوفاء الهاشمي**، ج 2، دار زهران، عمان، 2012، ص 10.

[91] عبد السلام العبادي، **الرعاية الأردنية الهاشمية للقدس والمقدسات الإسلامية فيها**، ط 4، عمّان، 2011، ص100.

مبذولة"، وكم تبايعوا على الموت حتى لا يسجل التاريخ أن بينهم من تراجع أو استسلم أو استكان، وتلك أضرحتهم "يملأن عرضًا في البلاد وطولًا"...[92].

أما الملك عبد الله الثاني فقد ذكر صراحة، في مقابلة مع صحيفة الدستور الأردنية عام 2008، على أن "مسؤولية الأردن في الحفاظ على المقدسات الإسلامية هي أمانة تاريخية في أعناقنا، نلتزم بها حتى نتحرر من الاحتلال[93]".

أما التجليات العملية لهذا المحدد الديني لقضية القدس في الفكر السياسي الأردني فقد بانت باهتمام الهاشميين بالحفاظ على المقدسات الإسلامية، وإعادة بناء وصيانة المتهدم والمتضرر منها من خلال سلسلة من الإعمارات عرفت في الأدب السياسي بـ"الإعمارات الهاشمية للمسجد الأقصى والأماكن المقدسة الأخرى في القدس" (وهو ما سنفصّل به الكلام في الفصل الثاني).

ثانيًا: المحدد الوطني

حتى العام 1988، كانت الضفة الغربية، ومعها القدس، جزءً من المملكة الأردنية الهاشمية، لا يجوز التنازل عن أي شيء منها لأي سبب كان، فهي لأسباب دستورية ومبدئية وديموغرافية قضية وطنية التزم الأردن بالحفاظ عليها.

فالمملكة الأردنية الهاشمية، حسب المادة الأولى من الدستور الأردني، دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه... "ولا يقتصر ذلك على الضفة الشرقية، وإنما ينسحب على الضفة الغربية، التي أصبحت بعد مصادقة مجلس الأمة الأردني، المؤلف آنذاك من عدد متساوٍ من ممثلي شطري المملكة الأردنية الهاشمية، في أول جلسة له عقدها في 1950/4/24م، على قرار المجلس الشعبي الفلسطيني المنعقد في أريحا عام 1949م، لتصبح جزءًا لا يتجزأ من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، لا يجوز دستوريًا التنازل عن أي شيء منها مهما كانت الأسباب، ولأي طرف كان".

بالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تُعدّ الوريث الشرعي للثورة العربية الكبرى بمبادئها وأهدافها، والتي كان أهمها إقامة دولة عربية تضمّ بلاد الشام: سورية، ولبنان، وفلسطين، والأردن، وشبه الجزيرة العربية، والعراق، برئاسة الشريف الحسين بن علي. وكذا كانت نظرة الملك مؤسس المملكة الأردنية كنواة للدولة العربية الواحدة. وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي في عدم اعتراف جامعة الدول العربية والدول

---

[92] **المرجع نفسه،** ص 153.

[93] فاروق الشناق، **القدس في السياسة الأردنية،** ط 1، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، 2001، ص 72.

المنضوية تحت لوائها آنذاك بوحدة ضفتي نهر الأردن عام 1950 فهذه الدول، وخصوصًا مصر، كانت ترى في مثل هذه الوحدة تقوية للزعامة الهاشمية، ومنافسة جدية لها على زعامة العرب.

أما في العام 1988، وعلى الرغم من قرار فكّ الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، وبعدها مع القدس، وبالرغم من اقتصار دولة الأردن على الضفة الشرقية دون الغربية، فقد بقيت العلاقة المميزة تجاه القدس، من خلال الالتزام بالحرص على مقدساتها والالتزام بإعمارها.

فقد ذُكرت القدس وواجب حمايتها بعد فكّ الارتباط في كلمة للحسين الثاني في حفل تخريج الدورة الرابعة والثلاثين لكلية الأركان في 1993/12/1، حيث يقول الحسين فيها:

> أما القدس، التي ما زال دم شهداء قواتنا المسلحة الأردنية يعطر أسوارها وبواباتها على مقربة من مأوى الحسين بن علي، ويمتزج بدم عبد الله بن الحسين في باحة أقصاها، فقد قلنا بوضوح أن علاقة الهاشميين بالقدس الشريف علاقة تاريخية وشرعية دينية. وأن التزامنا نحوها التزام يؤيده التاريخ وترفده الشهادة، وأننا سنبقى على العهد لها ولمقدساتها، نرعاها ونلتزم بإعمارها، ولا نعترف بسيادة عليها إلا لله سبحانه وتعالى[94].

وفي خطاب آخر حول الأماكن المقدسة تحديدا يقول: "أما عن الأماكن الإسلامية المقدسة فيها على وجه التخصيص فان موقفنا هذا لا تغيير عليه، وما نزال نرعاها ونلتزم بشؤون إعمارها وأوقافها ونحن لم ولن نعترف بسيادة عليها إلا لله سبحانه وتعالى وعلى مقدسات سائر المؤمنين بالله في (قدس الأقداس)"[95]...

لكن ماذا يُقصد بالقدس بعد فكّ الارتباط حيث لم تعد جزءًا من الأرض الأردنية؟ بعبارة أخرى ماذا يُقصد بالقدس في السياسة الأردنية؟

لا يوجد تعريف واضح للنطاق الجغرافي المقصود بالقدس كمدينة، بالرغم من الاتفاق الضمني على القدس كرمزٍ ديني وحضاري على المستويين الإسلامي والعربي، وبالرغم من أن ذِكر القدس يستدعي في أذهان سامعيها المشهد ذاته تقريبًا لأفق المدينة، التي تتربع في وسطها قبة الصخرة، وترتفع في سمائها القباب والمآذن وأبراج الكنائس، مطوقًا بسورها الحجري التاريخي، إلا أن المراجعة التفصيلية للتعريفات التي تستخدمها مختلف الأطراف تظهر تفاوتًا واضحًا بين:

---

[94] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/vfxaqM

[95] المرجع نفسه.

- القدس الشرقية أو شرقي القدس: هي الشطر الشرقي من المدينة، الذي أصبح فيما بعد جزءًا لا يتجزأ من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، وظلّ تحت سيادتها القانونية والفعلية حتى 1967/6/5، ويخضع منذ ذلك الحين للاحتلال الصهيوني دون أن يعني ذلك زوال السيادة الأردنية عنه. (استمرت هذه السيادة حتى قرار فكّ الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية عام 1988).
- القدس الغربية: هي الشطر الغربي من المدينة الذي احتلته "إسرائيل" عام 1948، واتخذت منه عاصمة لها فيما بعد، والخاضع لسيطرتها وكذلك البلدات والقرى المحيطة بها مثل: القطمون، والبقعة، والطالبية، والمصدارة، ولفتا، وعين كارم، والمالحة، وقالونيا، وجبل المكبر وغيرها.
- القدس: هي المدينة بكاملها. بشطريها الغربي والشرقي قبل الاحتلال الأول عام 1948، والاحتلال الثاني عام 1967، وقبل ضمّ "إسرائيل" غير الشرعي لها في 1967/6/28.
- القدس الدولية: إن تعريف مساحة القدس وفق القانون الدولي لم يرد سوى في وثيقة واحدة هي القرار 181 لعام 1947، واقترح تعريفها في مساحة 186 كم^2 تقريبًا. وتشمل بلدية القدس، مضافًا إليها القرى والبلدات المجاورة وأبعدها شرقًا أبو ديس، وأبعدها جنوبًا بيت لحم، وأبعدها غربًا عين كارم وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا[96]..."
- قدس الولاية الدينية: هو ذلك الكيلو متر المربع الواحد المعروف بالقدس القديمة داخل الأسوار الذي يضمّ الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة وحائط البراق[97].

والقدس بالمعنى الأخير هي ما يعدّه الكتّاب الأردنيون المقصود في الخطاب الرسمي الأردني، وهو ما يعزونه إلى المضمون الجغرافي لمبدأ: "لا سيادة على القدس إلا لله" في تفسيرهم لأقوال الملك.

ثالثًا: المحدد الإقليمي

تُعدّ القضية الفلسطينية، ومعها الصراع العربي – الإسرائيلي، مسألتين أردنيتين داخليتين بامتياز، وفي التصور الجماعي للسكان على ضفتي نهر الأردن، كانت هذه المناطق، غربًا وشرقًا، تشكل امتدادًا لمناطقهم، فلم يكن تنقلهم بينها، أو تعاملهم معها يمثل انتقالًا من وطن إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى، بقدر ما كان انتقالًا بين مكونات اقتصادية واجتماعية تتباين في الحيز المكاني الواحد.

---

[96] زياد ابحيص، إشكالية الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس.

[97] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/smoQpb

فمنذ نهاية حرب 1948، وميلاد دولة الضفتين عام 1950، لا يتعامل الأردن مع القضية الفلسطينية تعامل دولة مجاورة، ذلك بأن الموضوع الفلسطيني يُعدّ بمثابة موضوع أردني داخلي؛ إذ إن هذه السياسات تؤثر، وبشكل مباشر، في نحو نصف المجتمع الذي هو من أصول فلسطينية[98].

لكن بعد ظهور منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، بدأت العلاقات الثنائية بين الأردن والمنظمة تمرّ بمدّ وجزر، لم يسلم في كثير من الأحيان من تدهور ملحوظ وصولًا إلى اتهامات متبادلة...

هذه الاتهامات الفلسطينية للأردن تصاعدت وتيرتها في فترات معينة لتصبح من أبرز أسباب فكّ الارتباط بين الأردن والقدس لاحقًا.

ولإدراك هذا العامل وأثره، ينبغي التعرف والاطلاع على حجج بعض الكتاب الفلسطينيين، الذين عكسوا بدورهم الموقف الرسمي في كثير من الأحيان، عقب فكّ الارتباط مع استثناء القدس، ثمّ عقب إبرام معاهدة وادي عربة مع "إسرائيل" التي أقرّت دور الأردن المميز في القدس، حيث ساءت أكثر العلاقة بين الأردن الرسمي والسلطة الفلسطينية في ذلك الحين. فرأى بعض هؤلاء أن مبدأ "السيادة الدينية" ما هو إلا "عملية التفاف بعيدة المدى، وانتظار الأردن للحظة الحاسمة لاستعادة الضفة الغربية بقدسها وبالشكل الذي تقبل به "إسرائيل"، لذا فإنه يشكل خطورة بالغة على طموحات الشعب الفلسطيني في أن يكون له دولته المستقلة وعاصمتها القدس[99]".

لكن الأردن كان يردّ دومًا بتأكيدات متواصلة بأن ليس له من أطماع في الأرض الفلسطينية، وبأن القدس وديعة لديه سينقلها إلى أصحابها الشرعيين بمجرد قيام الدولة الفلسطينية. وما تمسكه بالسيادة عليها وعلى الأماكن والمقدسات الإسلامية فيها إلا من حرصه على عدم تمكين سلطات الاحتلال الإسرائيلي من بسط سيادتها عليها بحجة فراغ السيادة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأردن قد تعهد منذ وحدة الضفتين في إطار المملكة الأردنية الهاشمية في نيسان عام 1950م بعدم "المساس بالتسوية النهائية" للقضية الفلسطينية العادلة. كما دأب على التأكيد على حقّ الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب العربي الفلسطيني في قمة الرباط عام 1974.

---

[98] جميل هلال، **الصراع العربي–الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية**، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2013، ص 42.

[99] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/smoQpb

أما قرار فك الارتباط القانوني والإداري نفسه مع الضفة الغربية في 1988/7/31م، باستثناء المقدسات والأماكن الإسلامية، واقتصار ذلك فيما بعد على القدس، فقد كان أحد أهم مبرراته هو سدّ الباب أمام محاولات "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، الاستمرار في الضغط على الأردن لينوب عن الفلسطينيين في المفاوضات مع "إسرائيل"، وبالتالي تحميله وزر كل السياسات الخاطئة للأطراف الأخرى[100].

أخيرًا، أنهت اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات عام 2013 النزاع بشكل لا يحتمل اللبس، فكانت المرة الأولى التي يكون فيها الاتفاق مكتوبًا من جهة، وبين أعلى هرمي السلطة مباشرة من جهة أخرى: الملك الأردني عبد الله الثاني ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

رابعًا: المحدد الدولي

نشأت الدولة الأردنية في بقعة جغرافية انتُزعت من محيطها الطبيعي اقتصاديًا واجتماعيًا، أي إن الدولة الأردنية تأسست في بقعة جغرافية هي الأكثر فقرًا بين أقاليم منطقة بلاد الشام، أو المشرق العربي. ومع ندرة الموارد الطبيعية وندرة المياه وعدم امتلاكها للمواد الأولية، أضحى اقتصادها اقتصادًا عاجزًا يُغطى عبر المساعدات الخارجية المباشرة. وقد تقلبت المصادر الرئيسية لدعم الميزانية العامة للأردن، من بريطانيا حتى عام 1957، إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1958، وحتى نهاية ستينيات القرن الماضي، إلى حين دخلت المساعدات العربية الخليجية.

إن الاقتصاد الأردني في واقع الحال، ومنذ نشأة الدولة، هو اقتصاد ريعي وبالتالي فقد أصبحت السياسة الخارجية محددة بعوامل خارجية أكثر منها داخلية، نظرًا إلى أن الدولة الأردنية تعتمد على المساعدات الخارجية من ناحية، وتقع ضمن إقليم لا يتسم بالهدوء من ناحية أخرى؛ إذ يقع في قلب هذا الإقليم الصراع العربي – الإسرائيلي، وهو صراع ارتبط بأجندات الدول العظمى خلال فترة الحرب الباردة، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فضلًا عن مجاورتها لسورية، وما شهدته من أحداث في السنوات الأخيرة.

هذا الأمر دفع القيادة الأردنية للحفاظ على علاقات دائمة مع الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص. وتشير مراجعة هذه العلاقات، منذ خمسينيات القرن الماضي حتى الآن، إلى أن استراتيجية صانع القرار في الأردن تمثلت في الإبقاء على علاقة تتراوح بين صداقة (وإن كانت محدودة في بعض الأحيان) وتفاهم بشأن القضايا الرئيسية وبين تحالف عميق. وارتبط التغير بتغيرات في أولويات الإدارات

---

[100] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/t7CKnY

الأمريكية المتعددة من ناحية، وبالتغيرات التي كانت تجري في المنطقة العربية من ناحية أُخرى. وبالطبع، فإن تحالفات الأردن المتقلبة في الإقليم واعتماده على مساعدات خارجية من دول خليجية خلال سبعينيات القرن الماضي، أو اعتماده على العراق في الثمانينيات، أتاحت له هامش مناورة أوسع في علاقاته بالولايات المتحدة، وعدم الاتفاق من دون الإطاحة بالإطار المؤسسي للعلاقة؛ فصانع القرار في الأردن يختلف مع توجهات الولايات المتحدة ويعبّر عن اختلافه في بعض المراحل، وكذلك تدخل العلاقات الأمريكية – الأردنية في إطار الصداقة الباردة من دون المس باستراتيجيتها، أو تحويلها إلى علاقة عدائية. ومما لا شك فيه أن هذه العلاقات أخذت بعدًا عميقًا بعد معاهدة السلام مع "إسرائيل"، وتعمقت أكثر في إثر أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، واشتراك الأردن في الحرب على الإرهاب[101].

وبما أن إمكانات الأردن الاقتصادية والسياسية، وكذلك العسكرية، لا تمنحه هامشًا واسعًا في خياراته، فإن دوره يتمحور في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة ضغط على "إسرائيل" من أجل وقف انتهاكاتها. ويصطدم الضغط الأردني أو العربي على الولايات المتحدة بالعلاقات الاستراتيجية بين الأخيرة و"إسرائيل" من ناحية، وأولويات مصالح الولايات المتحدة في المنطقة من ناحية أخرى.

الفقرة الثانية: أبعاد الرؤية الأردنية للقدس

بنى الأردن سياسته الخارجية على تحقيق هدفين في الوقت نفسه، هما: الدفاع عن مصالح الدولة الأردنية، والدفع بأجندتها ورؤيتها الخاصة، فيما يتعلق بالتعامل مع الأوضاع الإقليمية وتطوراتها من جهة؛ والحفاظ على نظام الحكم الأردني في مواجهة مشاريع تغييره، أو محاصرته، أو إضعافه من جهة أخرى. وقد بقي النظام الأردني —ومنذ نشأته— عرضة لهذه المحاولات، أو لمخاطر قد تعصف به، واستطاع أن يقدم مقاربة نجحت، إلى حدّ بعيد، في تبيان أن مشاريع تغييره ستؤدي في جوهرها إلى نهاية، أو تلاشي الكيان الأردني، حتى إن علاقات الأردن الخارجية، واصطفافاته الإقليمية، ومنظومة علاقاته الدولية، أصبحت بمثابة أدوات ووسائل فعالة تستثمر في حماية النظام السياسي من مخاطر مشاريع إسقاطه. وفي هذا السياق، استخدم النظام السياسي منظومته الخارجية في العديد من المحطات التاريخية، ولا سيما في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، واستمر في استخدامها حتى أواسط التسعينيات لتكون ذات تأثير فعال في حمايته.

---

[101] جميل هلال، **مرجع سابق**، ص 48.

إن الحفاظ على نظام الحكم إذن هو المنطلق الأساس للنظرة الأردنية في مقاربة قضاياها الداخلية والخارجية على حدّ سواء. من هذا المنطلق، نستطيع فهم قرار فكّ الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية من حرص الأردن على أمنه الوطني، وألاّ يكون الأردن الوطن البديل، فالأردن، كان أمام خيارين، أحدهما خيار التمسك بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية، وهو هدف يتناقض كليًا مع أهداف منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة دولة فلسطينية، وتجسيد الهوية الفلسطينية كنقيض للهوية الإسرائيلية، وبالتالي الخشية من الصدام المتواصل مع منظمة التحرير، التي تمتلك هي الأخرى أوراق ضغط على الطرف الأردني، أخطرها التلويح بقبول فكرة الوطن البديل، إضافة للرغبة العربية، في رؤية دولة فلسطينية مستقلة في حينه، لا سيما وأن أي من الدول العربية لم يعترف رسميًا بوحدة الضفتين[102].

والأمر نفسه ينطبق على معاهدة وادي عربة بين الأردن و"إسرائيل"، فقد جرى ترويجها على أنها معاهدة تحافظ على الكيان الأردني؛ إذ تمّ ترسيم الحدود الأردنية – الإسرائيلية للمرة الأولى[103].

وبالرغم من أن الرؤية الأردنية للقضية الفلسطينية، بما في ذلك القدس، كانت وما تزال محكومة بثوابت متعددة كمبدأ وجوب انسحاب "إسرائيل" من كافة الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها شرقي القدس، وبحقّ الشعب العربي الفلسطيني بتقرير مصيره بعد خلاصه من الاحتلال لكن الرؤية إلى قضية القدس وطريقة معالجة موضوعها لم تكن كلها على مستوى واحد من الثبات. فهي وإن كانت تميل إلى المبدئية قبل العام 1967، لكنها صارت أكثر براغماتية بعد العام 1967.

لذلك ومن خلال التغيرات العديدة التي طرأت على السياسة الأردنية نستطيع أن نجزم أن هناك بُعدًا مبدئيًا بقي فترة من الزمن في السياسة الأردنية لكنه تغير حتى تُوِّج بمعاهدة السلام عام 1994.

إن المتتبع لأبعاد النظرة الأردنية لقضية القدس في بعدها المبدئي–الاستراتيجي سرعان ما يخلص إلى أن هذه المرحلة بدأت مع بداية الصراع العربي – الإسرائيلي وانتهت مع حرب 1967، لذلك نستطيع أن نجعلها مرحلة ما قبل حرب 1967، والمرحلة الثانية مرحلة ما بعدها.

---

[102] محمود الحديد، **واقع ومستقبل السياسة الأردنية تجاه القدس ومقدساتها في ضوء مشاريع التسوية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، 2015، ص 86.

[103] جميل هلال، **مرجع سابق**، ص 47.

أولا: البُعد المبدئي العقدي (مرحلة ما قبل العام 1967)

شدد الملك حسين، بمناسبة الإسراء والمعراج في 1957/2/26، على أن الأردن "يعاهد الله والتاريخ للبقاء وفيًا لآمال العرب، ساهرًا على خط دفاعه، أمينًا على تراثهم ومقدساتهم... لا نزال نعتقد جازمين بأن معركة العرب التي تنتظرهم لن تكون إلا على صعيد الوطن السليب حيث حطين وغزة وبيت المقدس"[104]. وبمناسبة، الإسراء والمعراج أيضًا في 1958/2/15، يقسم بعدم التفريط بشبر من فلسطين قائلًا: "نحن نشهد الله ونعاهد التاريخ المنصف على ألا نفرط بشبر من ربوع المعراج الطاهرة"[105]. وفي خطاب العرش في 1961/11/1 قال الملك الحسين: "ولاسترداد حقوقنا المغتصبة في فلسطين الغالية والدفاع عن مقدساتنا ومعتقداتنا كنا وسنبقى نبذل الجهد لتمكين قواتنا المسلحة على المستوى الرفيع الذي حققته وظفرت به"[106].

نستطيع الاستنتاج من هذه الأقوال السالفة الذكر، وغيرها من خطابات الملك حسين، أن لهذه المرحلة سمات تناسبت حينها مع الصراع العربي – الإسرائيلي أبرزها:

- قضية القدس هي محور القضية الفلسطينية، التي تشكل جوهر الصراع الصهيوني – العربي، بمعنى آخر عدم فصل قضية القدس عن القضية الفلسطينية، أو عن الصراع الصهيوني – العربي، وبالتالي مركزية القضية الفلسطينية.
- الصراع الصهيوني – العربي صراع ذو طبيعة وجودية ناف للذات الأخرى. بمعنى آخر، بسبب اختلاف واصطدام الأصول العقائدية بين المشروع العربي والمشروع الصهيوني، يستحيل أن يتعايشا على أرض واحدة. ففي هذه المرحلة ظلّ الأردني محكومًا في سلوكه السياسي تجاه القضية الفلسطينية والقدس بالبعد العقائدي المبدئي–الاستراتيجي للصراع، باعتبار الصهيونية ظاهرة استعمارية استيطانية. لذلك فلا إمكانية للتعايش مع كيانها "إسرائيل" على أرض العرب ومقدساتهم.
- كنتيجة لما سبق فإن الصراع لا يمكن حلّه إلا بالسلاح وفي ساحات القتال[107].

ومع أن هذه النظرة المبدئية للصراع الصهيوني – العربي استمرت حتى اندلاع الحرب الإسرائيلية ضدّ العرب، واحتلالها لشبة جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان السورية، والضفة الغربية في حرب 1967، إلا أن بوادر تحول في هذه النظرة المبدئية كانت تطفو على السطح بين حين وآخر.

---

[104] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/vfxaqM

[105] المرجع نفسه

[106] موقع مجلس الأمة الأردني، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني السادس، انظر: http://www.parliament.jo/node/69

[107] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/xghjbN

بدأ ذلك فعليًا من حقبة الملك حسين الذي قال في حديث له لدى لقائه وفدًا ألمانيًا في 1961/2/27: "من دواعي فخرنا العظيم أن تكون لدينا هذه الأماكن المقدسة: القدس وبيت لحم، التي نحمل عبء الدفاع عنها والمحافظة عليها، لتظلّ مصدر إشعاع وهداية لسائر المؤمنين بالله، ومزارًا للناس من مختلف أقطار العالم، فهذه الأماكن لا تخصنا بل هي لجميع المؤمنين بالله".

ومع أن القدس وبيت لحم مكانان مقدسان لدى المسلمين والمسيحيين، ولكن مصطلح "المؤمنين بالله"، قد يُقصد به اليهود أيضًا، وهو ذات المصطلح الذي أخذ يمهد به للتحول المبدئي–الاستراتيجي شيئًا فشيئًا وصولًا إلى مبدأ "لا سيادة على القدس إلا لله"، أو "لا سيادة على الأماكن المقدسة إلا لله". كما أن الملك حسين أشار، في كلمة له بمناسبة الاحتفال بإعلان واشنطن في 1994/7/25، بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، الذي نص على إنهاء حالة الحرب بين الأردن و"إسرائيل"، إلى أن جذور إيمانه بالسلام والتعايش السلمي ما بين العرب و"إسرائيل" تعود إلى بدايات حكمه، لا بل إلى فترة حكم جده المؤسس، الذي رأى حلّ المشكلة اليهودية من خلال دولة عربية، وحكم ذاتي لليهود[108].

بالإضافة إلى ذلك فإن مبدأ التفاوض ليس غريبًا على الأردن؛ ففي عام 1948، وبعد عدم موافقة ممثلي فلسطين والدول العربية السبع، التي كانت مستقلة حينذاك، على قرار التقسيم، الذي اشتمل على تدويل القدس، كان الملك عبد الله بن الحسين الأول هو الوحيد الذي "نصح" شعب فلسطين بقبول قرار التقسيم، لأنه حسبما كان يرى أن رفض القرار الدولي مع غياب قوة سياسية وعسكرية تدعم ذلك الرفض، من شأنه إلحاق الكارثة بفلسطين وشعبها، والذي يرجح أن يكون أحد أسباب اغتياله في القدس فيما بعد[109].

وفي كل الأحوال، فإن ما يمكن تسميته بمرحلة الثوابت في النظرة الأردنية للقدس، باعتبارها بعدًا من أبعاد القضية الفلسطينية وجوهر الصراع الصهيوني – العربي، انتهت تمامًا مع النتائج الوخيمة والعواقب التي خلفتها حرب 1967، لتبدأ مرحلة جديدة طابعها الأساس التحول من النظرة المبدئية للصراع باعتباره صراعًا نافيًا للذات الأخرى غير قابل للحلّ إلا بزوال أحد طرفيه، إلى صراع سياسي قابل للحلّ بالسبل والوسائل السلمية.

---

[108] المرجع نفسه.

[109] حازم نسيبة، **القدس في السياسة الأردنية**، ط 1، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، 2011، ص 30.

ثانيًا: البُعد السياسي المصلحي (مرحلة ما بعد العام 1967)

اتّسمت هذه المرحلة باستعداد عربي رسمي متدرج شبه شامل للقبول بتسوية سياسية للصراع فيما يخص العلاقة مع "إسرائيل". فالنتائج المدمرة التي جلبتها حرب "إسرائيل" التوسعية في 1967/6/5 على دول المواجهة العربية جعلت الملك حسين، وبالاتفاق مع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، يبدي مرونة في تحركه السياسي. هذه المرونة السياسية لم تقتصر على الأردن فحسب، بل شملت بعض الدول العربية، إذ أصبح الشعار المتداول عربيًا في أعقاب قمة الخرطوم المنعقدة خلال الفترة 8/29–1967/9/1 هو: "إزالة آثار العدوان". وهذا يعني تحولًا في السياسة العربية من تحرير كامل فلسطين إلى إزالة آثار العدوان، وبالتالي التحول بالصراع الصهيوني – العربي من صراع مبدئي وجودي ناف للذات إلى صراع سياسي قابل للتسوية، وذلك بقبول: مصر والأردن وسورية ومعظم الدول العربية الأخرى بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 القاضي بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بإسرائيل، دون أن يشترط لذلك مفاوضات مباشرة. وبالرغم من لاءات الخرطوم الثلاث العربية الشهيرة: لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف، فإن الدول العربية المعنية مباشرة بقرار مجلس الأمن الدولي 242 قد قبلت في الواقع بمضامين هذا القرار، وأهمها مقايضة الأرض بالسلام، فاتحة بذلك الباب على مصراعيه أمام تسوية سياسية للصراع الصهيوني – العربي شريطة أن تكون تسوية جماعية لا انفرادية.

وقد جاءت في وقت مبكّر أول إشارة أردنية للقبول بتسوية تعيد الضفة والقدس في قول الملك حسين في مأدبة غداء أقامها رئيس وزراء لبنان رشيد كرامي على شرفه في بيروت في 1967/8/24: "سنعمل، وسنكون على استعداد للتضحية بكل غالٍ ونفيس، حتى تعود أرضنا وتعود القدس، التي لا يمكن أن نقبل بيوم من الأيام أن يُقال إنا تخلينا عنها، لتعود للمؤمنين بالله، تعود إلى وضعها الطبيعي، تعود بأي شكل من الأشكال، وإذا كان ما أمامنا سبيل غير سبيل النضال والموت في سبيل أن تعود، أو أن نقضي على الطريق هذا فسنختاره". وبالتالي فقد صار النضال والموت في سبيل استعادة الأرض خيارًا من خيارات أخرى، وليس الخيار الوحيد كما كان سابقًا.

ولكن الملك حسين لم يغلق الباب أمام العودة إلى الخيار العسكري سبيلًا لاستعادة الأراضي العربية المحتلة[110]. فقد قال، في 1988/5/4: "لقد ترك لنا الحسين الأول موقفًا نفتخر به، ولا يمكن أن نسير في كل الظروف والأحوال، إلا على الطريق الذي اختاره، وآثر أن يضحي بكل شيء على ألا يفرط بشبر من

[110] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/xghjbN

الأرض، أو بشيء من الحقّ لأهله وإخوانه أبناء فلسطين على تراب فلسطين، فشُرّد، ونُفي، وقضى يرقد إلى جوار الأقصى".

أما في يخص العلاقة بالضفة الغربية والقدس تحديدًا، فإن السياسة الأردنية اتسمت في هذه المرحلة التي أعقبت عام 1974، بتحول جمع ما بين تحول مبدئي – استراتيجي وبين تحول سياسي – تكتيكي، وذلك بسبب ما فرضته الظروف العربية والإقليمية، وتمثل ذلك بالتحول في قبول الأردن، بناء على رغبة القادة العرب في قمة الرباط عام 1974، بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني. مما يعني، أن موافقة الأردن على هذا القرار كانت الخطوة الأولى باتجاه التخلي عن السيادة الأردنية على الضفة الغربية المحتلة، وبالتالي القدس.

وقد بقيت العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير بين شدّ وجذب، إلى حين انطلاق انتفاضة الشعب الفلسطيني الأولى عام 1987، ليقوم الأردن على إثرها باتخاذ قرار هام، فيما يخص علاقته بالضفة الغربية ومدينة القدس عام 1988، وهو قرار فكّ الارتباط القانوني والإداري مع الضفة واستثناء القدس والأماكن والمقدسات الإسلامية في الضفة.

وقد أعلن الأردن بعد ذلك أنه يتحمل مسؤولية أدبية وسياسية تجاه الضفة الغربية التي احتلتها "إسرائيل"، وهي تحت السيادة الأردنية، ومسؤولية دينية تجاه المقدسات الإسلامية في مدينة القدس، الأمر الذي يفرض على الأردن، واجب النضال السياسي، من أجل استعادتهما إلى السيادة العربية، وللشعب الفلسطيني حقّ تقرير مصيره بعد ذلك. وبالتالي فقد نتج عن ذلك إشكالية حول عمّن تعود له السيادة على القدس بعد فكّ الارتباط؟ هل للأردن أم للشعب الفلسطيني؟

هذه الإشكالية أُزيلت فعليًا عام 1994 بعد فكّ الارتباط (الثاني) بالقدس، وحصر الاستثناء بالأماكن والمقدسات الإسلامية في المدينة، مزيلًا خلافًا حادًا بين الأردن والسلطة الفلسطينية. من هنا، وبعد فكّ الارتباط، لم يعد هناك سيادة أردنية فعلية على أرض القدس، وبالتالي فلا موازنة أردنية خاصة بالضفة الغربية، فضلًا عن نواب كممثلين عنها.

وقد تأكّد هذا الأمر كان في اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات بين الأردن والسلطة الفلسطينية عام 2013، فقد ذُكر بوضوح في المادة الثالثة ما نصّه: "لحكومة دولة فلسطين، باعتبارها المجسدة لحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ممارسة السيادة على جميع أجزاء إقليمها بما في ذلك القدس"[111]. لكن ينبغي

[111] اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، عمّان في 2013/3/31 (مقدمة)، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، انظر: http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/10778/videoDisplay/1.htm

الإشارة إلى أنه ما زالت تُطلق كلمة السيادة الأردنية على القدس في بعض الأروقة السياسية الأردنية، ويكون المقصود بها "الوصاية الدينية" على الأماكن المقدسة والمسجد الأقصى وأراضي الأوقاف.

إذن ينبغي التفريق بين سيادتين على القدس: سياسية وهي للدولة الفلسطينية، ودينية وهي لله وحده، مع توجه أردني بأن يكون هو رمز هذه السيادة الدينية، والمنحصرة في القدس القديمة، ومساحتها كيلو متر مربع واحد، باعتباره المُنشئ لهذا المبدأ الذي ظلّ الملك حسين يطمح إلى أن يتمكن بواسطته إخراج "عملية السلام" من "الطريق المسدود" الذي وصلت إليه بسبب التعنت الإسرائيلي، وبالتالي الحيلولة دون عودة المنطقة إلى خيار الحروب والدمار. بمعنى آخر أن تكون الولاية الدينية على القدس داخل الأسوار للأردن مما يحقق له تواصلًا روحيًا وتراثيًا مع رسالة الأجداد من جهة، ويجعله القاسم المشترك الأعظم بين كل أتباع الرسالات الثلاث وذلك حتى قيام الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال عن شرقي القدس.

وعلى الرغم من رفض الأردن، وما يزال، أن تكون القدس عاصمة موحدة وأبدية لـ"إسرائيل"، ورفضه ضمّ المدينة، واتخاذ "إسرائيل" منها عاصمة لها، لكنه لا يعارض مبدئيًا تقسيم القدس بين الدولة الفلسطينية و"إسرائيل"، لكن شريطة أن تكون عاصمة لدولتين: للدولة الفلسطينية المرتقبة و لـ"إسرائيل". أي بمعنى أن تكون السيادة السياسية مقسّمة لفلسطين على الشطر الشرقي، و لـ"إسرائيل" على الشطر الغربي من المدينة.

أما حجة الأردن في ذلك فهي تتمثل أن عزل "القدس الدينية" عن "القدس الدنيوية" يأتي بهدف جعل "إسرائيل" تعترف بشرقي القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المنتظرة من جهة، واعتراف العرب بغربي القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، فإذا ما فعلت "إسرائيل" ذلك حتى مع بقاء القدس موحدة ولكن مقسمة السيادة، فإن ذلك يعني عمليًا تراجعًا إسرائيليًا عن تشبثها بالقدس عاصمة موحدة وأبدية ولا سيادة لأحد عليها سواها ومسمارًا في نعش البناء العقائدي لليهودية الصهيونية[112].

أخيرًا، فقد تُوّج هذا التحول بتغليب البُعد السياسي بمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994، والتي أحدثت تغيرًا جذريًا في الأسس والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأردنية التقليدية. فقد خرج الأردن من حلبة الصراع العربي – الإسرائيلي نهائيًا، ولم يعد عنصرًا فاعلًا في معادلة هذا الصراع. وبعد أن كانت "إسرائيل" تُعدّ العدو المُعلن المحتل للأرض العربية، والمقاطَع سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، أصبحت دولة معترفًا بها، تربطها بالأردن معاهدة سلام واتفاقيات تعاون، تشمل مختلف الميادين السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية[113].

---

[112] موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: https://goo.gl/t7CKnY

[113] علي محافظة، **مرجع سابق**، ص 329.

ملخص الفصل الأول

بدأت الوصاية الأردنية على المسجد الأقصى منذ "بيعة الشريف حسين" عام 1924، ثم ترسّخت عام 1950 عبر توحيد الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن. وظلّت هذه الوصاية سارية حتى بعد احتلال "إسرائيل" لشرقي القدس عام 1967. وقد عزّز الدور الأردني مجموعة من الاعراف والقوانين فضلًا عن قرارات الامم المتحدة بأجهزتها المختلفة. كذلك استمرت السيادة الدينية على المقدسات في القدس عقب قرار فك الارتباط الأردني عام 1988 و1994 وعلى كامل الأوقاف الإسلامية بالإضافة للمحاكم الشرعية في القدس والمقدسات المسيحية في المدينة.

وفي عام 1994، سُجّل في معاهدة السلام مع "إسرائيل" (معاهدة وادي عربة) الدور المميز للأردن في القدس ثم في عام 2013 سُجّل من خلال اتفاق مكتوب مع السلطة الفلسطينية حيث عالج هذا الأخير اشكاليات العلاقة بين فلسطين والأردن حول المقدسات والمسجد الاقصى الذي صار بمثابة وديعة لدى الاردن الى حين قيام الدولة الفلسطينية.

وقد تعددت مصادر الصلاحيات الأردنية على القدس وأوقافها وتنوعت، فمنها ما تشكّل مع العُرف ثمّ رُسّخ بقوانين أردنية داخلية أبرزها قانون رقم 26 لسنة 1966 بعد أن استُمدت بشكل أساسي هذه الصلاحيات من وراثة لدور المجلس الإسلامي الأعلى. وقد أكّدت المعاهدات الدولية والاتفاقيات الثنائية بعض هذه الصلاحيات كاتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات مع السلطة الفلسطينية، أو من خلال معاهدة وادي عربة مع "إسرائيل"، أو عبر قرارات دولية من خلال الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة التي أقرّت هذه الصلاحيات جميعًا.

أما الصلاحيات الأردنية على القدس فتنوعت بين صلاحيات على الأوقاف الإسلامية من جهة، وصلاحيات على أوقافها المسيحية من جهة ثانية، وصلاحيات تُجاه الشعب المقدسي من جهة ثالثة.

وقد حكم علاقة الاردن بالقدس على مر السنين رؤية ذات محددات متعددة كان الديني أبرزها فضلًا عن كل من المحدد الوطني والإقليمي والدولي. وتنوعت أبعاد هذه الرؤية فبعد ان كانت أشبه بالعقدية المبدئية قبل احتلال غربي القدس عام 1967، أضحت عقب الاحتلال الإسرائيلي أكثر مرونة ودبلوماسية الى أن تُوّجت باتفاقية وادي عربة.

الفصل الثاني: الأداء الأردني تُجاه القدس ومستقبله في ظلّ التهويد

لم يكن الأداء الأردني قبل الاحتلال الإسرائيلي لشرقي القدس عام 1967 محل جدل كبيرٍ بين المراقبين، وذلك بسبب غياب التهديد المباشر لبنية المدينة على الصُعد الدينية والاجتماعية، وإشراف السلطات الأردنية عليها بشكلٍ كامل.

لكن بعد احتلال القدس من قِبَل قوات الاحتلال الإسرائيلي، بدأت المخاطر التي تهدد الوصاية الأردنية على المقدسات في المدينة تزداد شيئًا فشيئًا، وهو تهديد مسّ من جهة الحكومة الأردنية، وبشكل خاص وزارة الأوقاف، الجهة المعنية بالإشراف على المقدسات الإسلامية في الضفة الغربية والقدس، والهاشميين من جهة أخرى، الممَثلين بالملك الأردني، السلطة الأعلى في البلاد، وما تمثله له الوصاية من تعزيز لمكانته الدينية والسياسية.

وقد شكّل التهويد المنظّم أبرز المخاطر التي تتعرض لها المقدسات في القدس عامة والمسجد الأقصى خصوصًا، وهو تهويد ممنهجٌ وشامل، بدءًا من الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، مرورًا بمحاولات السيطرة على الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس، وصولًا لتغيير وجه المدينة العربي والإسلامي، وإعطائها صبغة يهوديّة دخيلة خاصة، من خلال التقسيم المكاني للحرم القدسي الشريف.

أما مقابل اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، وحملات التهويد، والاستهداف الممنهج، فكان ردّ الأردن على مستويين:

الأول، بغض النظر عن التهويد، متمثلًا من جهة بالأجهزة الأردنية الدينية المعنية بالقدس، بشكل عام، والمسجد الأقصى، بشكل خاص، ومن جهة أخرى بالأداء الهاشمي الملكي، الذي كان أقلّ إثارة للجدل، حيث انصبّ اهتمامه على قضايا إعمار المقدسات الإسلامية والمسيحية، وهو ما بات يُعرف لاحقًا بالإعمارات الهاشمية (وهذا ما أفردنا له المبحث الأول).

أما الأداء الحكومي المُجابه للتهويد فكان أداؤه متفاوتًا، فحينًا كان الأداء على قدر التحديات واستطاع تحقيق بعض الإنجازات، وأخفق في مجاراة التحديات والمنهجية الإسرائيلية المنظمة لتهويد القدس في أحيانٍ أخرى (وهذا ما أفردنا له المبحث الثاني).

أخيرًا، وانطلاقًا مما تقدم سنحاول استشراف مستقبل هذه الوصاية محاولين تقديم بعض الاقتراحات لزيادة فاعلية الدور الأردني في القدس، بشكل عام، والمسجد الأقصى، بشكل خاص (وهذا ما أفردنا له المبحث الثالث).

المبحث الأول: الولاية الدينية الأردنية على المقدسات في القدس

بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية التي أعطت الشرعية الكاملة للأجهزة الأردنية التابعة لوزارة الأوقاف، قامت الحكومة الأردنية بتثبيت هذه الأجهزة ودعمها بمختلف صور الدعم المادي والمعنوي، فارتفع عدد الموظفين من خمسمئة إلى أكثر من 2,500 موظف على مرّ سنوات الاحتلال، وقدمت لهم علاوة صمود وصلت إلى 200% من رواتبهم، عدا عن صور الدعم الأخرى للأجهزة والمشروعات التي خصصت لها الأموال الكبيرة، فضلًا عن دعم موظفي المحاكم الشرعية في مختلف مدن الضفة الغربية والقدس تحديدًا[114].

وقد بقيت أجهزة الأوقاف والمحاكم الشرعية مرتبطة بأجهزة الحكومة الأردنية إداريًا وقانونيًا وماليًا حتى إبّان قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية، وبالتالي واصلت الحكومة الأردنية مهامها في المحافظة على الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في المدينة المقدسة من خلال أجهزة متعددة.

بالإضافة لذلك، فقد شكّل ترميم المسجد الأقصى أهمية قصوى أمام إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية، فالمسجد الأقصى، بمختلف معالمه، بحاجة للترميم والصيانة الدائمة، بحكم قِدم هذا المعلم، وبحاجة لعناية خاصة، وإعمار يتناسب مع مكانة المسجد الإسلامية، وقيمة مبانيه التاريخية. لذلك برزت ما عُرف لاحقًا بالإعمارات الهاشمية، وهو ما فعله الملوك الأردنيون تجاه المسجد الأقصى وغيره من الأوقاف في القدس من إعمار وصيانة.

الفقرة الأولى: الأجهزة الأردنية المعنية بمدينة القدس

دأبت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية برصد أكثر من نصف موازنتها لصالح أجهزتها العاملة في القدس وبقية مناطق الضفة الغربية حتى العام 1994، فعلى سبيل المثال بلغت موازنة الوزارة في عام 1994 خمسة عشر مليون دينار، خصص منها ما يقارب الثمان ملايين دينار للأوقاف في الضفة الغربية، بما فيها القدس[115]. هذا بالإضافة إلى تحمل الخزينة الأردنية لجميع المخصصات اللازمة للأجهزة الفنية والإدارية للجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك.

أما أبرز الأقسام العاملة في أجهزة الأوقاف الإسلامية في القدس فهي:

---

[114] عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص 40.

[115] **المرجع نفسه**، ص 48.

أولًا: دائرة أوقاف القدس، التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

يبلغ عدد موظفي هذه الدائرة ما يزيد عن 570 موظفًا، منهم 170 حارسًا للمسجد الأقصى، وهي موكلة بمهام متعددة، لعل أبرزها الإشراف على مساجد مدينة القدس، التي يزيد عددها على مئة مسجد، كما تقوم برعايتها وصيانتها، وتنظيم الوعظ والإرشاد فيها، ودفع رواتب وأجور العاملين فيها. ويأتي المسجد الأقصى بمعالمه الخالدة، كالمسجد القبلي وقبة الصخرة والأسوار المحيطة بالمسجد، والمساطب والزوايا والتكايا والمقابر، على رأس اهتماماتها، فتقوم الدائرة بالتنسيق مع كل من "لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة" ومع "الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة"، بالإشراف ومتابعة الإعمارات التي تتمّ للمقدسات في المدينة. كما تختص الدائرة بمهام أخرى نذكر منها:

- الإدارة والإشراف على الأملاك الوقفية والدينية في مدينة القدس بأنواعها المختلفة، والتي تزيد نسبتها عن 50% من الأملاك في المدينة، حيث يتمّ إدارتها، وترميمها، وصيانتها، واستثمارها، والإشراف عليها، والمحافظة على ديمومتها وتأجيرها.
- تعريف الناس بأهمية القدس الدينية والروحية من على منابر مساجدها، سواء كانت في الأردن، أو في مساجد القدس، وإبراز الدور الأردني والهاشمي في إعمار القدس والمقدسات الإسلامية.
- توزيع الزكاة على مستحقيها في القدس عبر لجنة زكاة القدس التي تعمل تحت مظلة الأوقاف.
- توقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والجمعيات الخيرية للتعاون على الخير من أجل القدس.
- المشاركة في اجتماعات لجنة التراث العالمي، التابعة لليونسكو، للتصدي للمحاولات الإسرائيلية المستمرة لتغيير معالم القدس.
- تظهير اعتداءات قوات الاحتلال في القدس، من خلال إعداد المذكرات والتقارير، وإبراز أثارها ومخاطرها، والعمل على مخاطبة الدول والمنظمات الدولية لبيان الانتهاكات الإسرائيلية، وتوعية الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي حيال ذلك[116].

---

[116] موقع المركز الجغرافي الملكي الأردني–وزارة الأوقاف، انظر:

20geographical%20on%20experts%20arab%20of%20conference%http://www.rjgc.gov.jo/Page_Images/seventh 20names/10.pdf%

ثانيًا: لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة

شُكّلت لجنة إعمار المسجد الأقصى، التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس وفق قانون خاص أصدره الملك حسين في العام 1954، بُعيد توليه سلطاته الدستورية ملكًا على الأردن، لتُصبح على إثر ذلك المُشرفة بمهمة الإعمار الهاشمي للمقدسات، ويرأسها وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

كما تعمل اللجنة بشكلٍ دائم على عمارة المسجد الأقصى والصخرة المشرفة وترميمها، وإتمام الإصلاحات الضرورية، وتنفيذ المشاريع التي تصب في مصلحة المصلين في الأقصى، حيث تتواصل الأعمال بشكلٍ شبه يومي، وتقوم بالإشراف على جميع المشتريات اللازمة بما يحقق مصلحة الوقف. أما عدد موظفي اللجنة فيبلغ نحو 40 فنيًا تحت إشراف مهندسين مختصين، أما أبرز المشاريع التي قامت بها[117]:

- إزالة آثار الحريق الذي تعرض له المسجد الأقصى المبارك عام 1969.
- مشروع بناء المنبر الهاشمي للمسجد الأقصى المبارك / منبر صلاح الدين الأيوبي، وبنفس الهيئة التي بني عليها، وتمّ وضعه في مكانه في المسجد الأقصى في كانون الثاني/ يناير 2007.
- إعداد المخططات والدراسات اللازمة لمشاريع البنية التحتية، وتنفيذ أجزاء منها كمشاريع الصوتيات والإنارة، وتمديد كوابل الكهرباء، وتنفيذ نظام الإنذار من الحريق للمسجد الأقصى.

ولا تتوقف أعمال العمارة والترميم في الأقصى على المصليات فحسب، بل تعمل اللجان المشرفة على العمارة على ترميم جميع أبنية الأقصى، فقد عمل الجهاز الفني على ترميم مبنى مكتبة الأقصى، وإجراء الترميم اللازم للمبنى من الداخل والخارج، وقامت دائرة الأوقاف بعد ذلك بتأثيثه وإعادة ترتيب موجوداته[118]، وتقع المكتبة قرب المسجد القبلي في الأقصى، وتضم نحو 4,000 مخطوطة، بالإضافة إلى 160 ألف كتابًا في مختلف المواضيع[119].

ثالثًا: الصندوق الأردني الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة

في العام 2007، وُضع قانون الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، وقد نص في المادة الرابعة منه أنه "يهدف إلى توفير التمويل اللازم لرعاية المسجد الأقصى المبارك، وقبة

---

[117] عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص 168 و169.

[118] موقع الرأي الأردنية، 2017/12/27، انظر: https://goo.gl/TqvMdz

[119] الموقع الرسمي لمكتبة المسجد الأقصى، انظر: http://aqsalibrary.org/

الصخرة المشرفة، والمقدسات الإسلامية في القدس الشريف، لضمان استمرارية إعمارها وصيانتها، وتجهيزها وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لتأكيد أهمية هذه المقدسات وحرمتها لدى المسلمين بشكل عام، والهاشميين على وجه الخصوص"[120].

وينبغي للصندوق في سبيل تحقيق هذه الأهداف حسب المادة الخامسة من القانون جمع الأموال والتبرعات من داخل المملكة وخارجها (الفقرة الأولى)، وتشجيع الوقف الخيري للأموال المنقولة وغير المنقولة، وإنشاء وقفيات خيرية داخل المملكة وخارجها، تُموّل من تبرعات المسلمين لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، يُصرف ريعها بما يحقق أهداف الصندوق (الفقرة الثانية)[121].

أما مهام هذا الصندوق فحددها القانون في مادته السابعة، ومن أبرزها:

- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق، بالتنسيق مع لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، بما يحقق ريعًا منتظمًا لهما.
- إصدار صكوك الوقف الخيري النقدي لصالح الصندوق، ووضع البرامج اللازمة لتسويقها، وتشجيع المسلمين على المشاركة فيها.
- إقرار الموازنة السنوية للصندوق[122].

إذًا، باختصار يهدف الصندوق إلى توفير التمويل اللازم لمشاريع الإعمار الخاصة بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة، لضمان استمرارية أعمال الرعاية والصيانة فيهما، وبالتالي أصبح يُعدّ الذراع المالي للجنة الإعمار[123].

رابعا: القضاء الشرعي

نظرًا لارتباط القضاء الشرعي بالأمور المختصة بالأوقاف الإسلامية، وخوفًا من تدخل وزارة الأديان الإسرائيلية في شؤون الأوقاف الإسلامية، ونظرًا لحاجة المسلمين في البتّ في مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بهم، حرص الأردن على إبقاء القضاء الشرعي في مدينة القدس عبر المحكمتين الشرعيتين

---

[120] عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص 172.

[121] **المرجع نفسه**، ص 173.

[122]عبد الله كنعان، **القدس والهاشميون**، ص 22.

[123] محمود الحديد، **مرجع سابق**، ص 105.

الابتدائية والاستئنافية، حيث يتبعان القضاء الشرعي الأردني في كل ما يتعلق بهما بتبعيّتهما لدائرة قاضي القضاة في عمّان[124]. وبالتالي، وبالرغم من قرار فكّ الارتباط الأردني القانوني والإداري مع الضفة الغربية، بقيت القوانين الأردنية للأحوال الشخصية هي السارية في محاكم القدس[125].

خامسًا: الكليات والمعاهد والدور الشرعية

يزيد عددها على الثلاثين مدرسة وكلية، وتؤوي أكثر من 13 ألف طالب وطالبة أبرزها[126]:

1. **كلية الدعوة وأصول الدين/ القدس:** افتُتحت هذه الكلية عام 1978، وقد أقيمت مباني الكلية شمالي مدينة القدس في العام 1986، ثمّ تمّ نقل قسم الطلاب إلى ساحة المسجد الأقصى المبارك، بهدف تكثيف الوجود البشري في ساحاته. وقد بلغت موازنة الكلية لعام 1994 أربعمئة ألف دينار أردني، تُخصص من موازنة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، ومن الرسوم ومن التبرعات وتقوم الوزارة سنويًا بسد العجز في الموازنة.
2. **كلية العلوم الإسلامية/ القدس:** تأسست في مدينة القدس في العام 1975، وهي فرع للمعهد الشرعي التابع لوزارة الأوقاف في عمّان. وفي عام 1984، صار نظامها داخليًا يقدم للطالب المأكل والمشرب والمنامة، بالإضافة إلى مصروف جيب، والطالب المتخرج ملتزم مع وزارة الأوقاف المسؤولة عن إدارة هذه الكلية إداريًا وماليًا.
3. **الثانويات الشرعية:** وأبرزها ثانوية الأقصى الشرعية التي تأسست عام 1958 في مدينة القدس، ولهذه الثانوية فرع لتدريس البنات، وكلتاهما تابعتان تبعية كاملة لوزارة الأوقاف.
4. **دار الأيتام الإسلامية الصناعية في القدس:** تأسست في العام 1922 في البلدة القديمة لرعاية السكن والإعاشة الكاملة، وتنقسم دار الأيتام في القدس إلى قسم صناعي وحرفي، وآخر أكاديمي.

سادسًا: اللجنة الملكية لشؤون القدس

أُنشئت اللجنة الملكية لشؤون القدس عام 1971، وتُعدّ من أهم الأجهزة المعنية بشؤون مدينة القدس والاهتمام بها. تمّ إعادة تشكيلها في 1994/1/8، وتضم شخصيات عربية وإسلامية وأردنية. وتهدف اللجنة

---

[124] **المرجع نفسه**، ص 106.

[125] عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص 55.

[126] **المرجع نفسه**، ص 48–51.

إلى إبقاء قضية القدس حية في أذهان العرب والمسلمين والتعريف بها على المستوى العالمي، لذلك تركز اللجنة على الجوانب الإعلامية والتوثيقية والتعليمية، وتعمل على المشاركة وتنظيم المؤتمرات والندوات وإلقاء المحاضرات التي تعرّف بمدينة القدس[127]. ويتركّز عمل اللجنة على المحاور الآتية:

- إبقاء القدس قضية حيّة في أذهان الأجيال المتعاقبة، من خلال إصدارات تتناول قضية القدس بأبعادها المختلفة مع التركيز على عدم فصلها عن القضية الفلسطينية، عبر إصدار العديد من المؤلفات[128].
- وضع الجهات الرسمية الأردنية والمؤسسات الأهلية والشخصيات المعنية في صورة مستجدات الأوضاع في القدس، والتعاون معها في فضح سياسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية التوسعية في القدس. بالإضافة إلى تقديم المشورة لصاحب القرار الأردني، فيما يتعلق برسم السياسة الأردنية وشرح وجهة نظرها في موضوع مدينة القدس محليًا وإقليميًا وعالميًا.
- تجميع الوثائق والمخطوطات والكتب والمراجع عن تاريخ مدينة القدس.
- إصدار نشرة توثيقية شهرية عن القدس، حيث ترصد كل ما يتعلق بهذه القضية وآفاقها المتعددة.
- الدعوة والحثّ لتدريس مادة عن القدس في الجامعات العربية، وتضمين المناهج المدرسية مادة عن القضية الفلسطينية مع التركيز على القدس.
- المشاركة في العديد من اللجان والمنظمات الرسمية والأهلية التي تُعنى بمدينة القدس، ومن أهمها الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، المؤتمر العام الإسلامي العام لبيت المقدس، مجلس أمناء مؤسسة القدس الدولية، وغيرها من المنظمات.
- التواصل الدائم مع جامعة الدول العربية/ قسم فلسطين، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالقدس.
- إعداد البحوث والمقالات العلمية ونشرها في دوريات عربية معتبرة. والإشراف على أطروحات الماجستير والدكتوراه حول القدس المعدة من طلاب أردنيين ونشر بعض منها.
- تمكين الباحثين من الاستفادة من مركز المعلومات والمكتبة في مقر اللجنة، لإعداد بحوثهم ودراساتهم وتوفير كل ما يلزمهم من وثائق ومعلومات ضرورية لإنجاز مهامهم البحثية[129].

---

[127] **المرجع نفسه**، ص 81–82

[128] حتى مطلع عام 2011 أصـــدرت اللجنة 41 كتابًا متنوعًا عن القدس وقضـــيتها وما تواجه من تحديات وما تحتاجه من رعاية ودعم.

[129] عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص 83–87.

الفقرة الثانية: الإعمارات الهاشميّة

شكّل المسجد الأقصى بوصلة الاهتمام الأردني على صعيد العمارة والترميم، حتى أصبح الاهتمام بمصليات القدس، وخصوصًا المسجد الأقصى ومبانيه المختلفة، السمة الأساسية للأردن منذ تأسيسه. وقد بلغ مجموع قيمة الإعمارات الهاشمية للمقدسات في القدس منذ عهد الشريف الحسين بن علي، قائد الثورة العربية الكبرى، ولغاية العام 2018 أكثر من مليار دولار أمريكي، وذلك بحسب مدير دائرة شؤون القدس والأقصى في وزارة الأوقاف الأردنية عبد الله العبادي[130].

وقد تمت منذ العام 1924 حتى العام 2018 أربع عمليات إعمار كبرى للأقصى، جاءت على الشكل التالي:

أولًا: الإعمار الهاشمي الأول (1924–1928)

بدأت الرعاية الهاشمية للمسجد الأقصى مع الشريف الحسين بن علي شريف مكة، حيث قدّم 25 ألف جنيه ذهبي لإعمار المسجد الأقصى ومساجد أخرى في فلسطين، لتشكل أساس المال الإسلامي لإعمار المقدسات، وذلك حين زاره وفد مقدسي عام 1924 في الحجاز، برئاسة الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى آنذاك، وأطلعه على المخاطر التي يتعرض لها المسجد الأقصى. وأسهمت عملية الترميم بصمود مرافق المسجد الأقصى حين ضرب زلزال عنيف المنطقة عام 1927[131].

ثانيًا: الإعمار الهاشمي الثاني (1953–1964)

عقب توليه الحكم، أمر الملك الحسين بن طلال حكومته في أيار/ مايو 1953 بترميم قبة الصخرة، التي باتت بحاجة ملحة لذلك بسبب عوامل الطقس والزمن، وفي عام 1954 أصدر الملك القانون رقم 32 الذي تضمن تشكيل لجنة لإعمار المقدسات الإسلامية في المسجد الأقصى، ما أدى إلى تثبيت رعاية المقدسات في المدينة والحفاظ على استمراريتها[132].

---

[130] موقع صحيفة **الرأي**، عمّان، 2018/1/23، انظر: http://alrai.com/article/10422163/محليات/العبادي-مليار-دولار-قيمة-الاعمارات-الهاشمية-للمقدسات-منذ-عهد-الشريف-حسين

[131] عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص100–101.

[132] **الإعمار الهاشمي للمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة**، لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، عمان، وزارة الشؤون الدينية، 1994، ص 17.

وبدأ الترميم الثاني للأقصى في عام 1959، وموّل هذا الترميم الأردن، إلى جانب دعم من بعض الدول الإسلامية الأخرى، واستمر الترميم حتى 1964/8/6، وتمّ خلاله عمليات الإعمار الآتية: إعمار المسجد الأقصى وترميم جدرانه الخارجية الحجرية، وتركيب أعمدة رخامية لأربعة أروقة في الناحية الشرقية منه، وتركيب نوافذ من الزجاج الملون، وترميم الأسقف والجدران الداخلية والخارجية، وإعمار قبة الصخرة، وتركيب قبة خارجية من الألمنيوم الذهبي اللون، وتركيب رخام للجدران الداخلية والخارجية، وإعادة ترميم الفسيفساء فيها وكتابة الآيات القرآنية، وغيرها[133].

ثالثًا: الإعمار الهاشمي الثالث (1969–1992)

على إثر عملية إحراق المسجد الأقصى على يد أحد المتطرفين الصهاينة في 1969/8/21، وتدمير أجزاء من المسجد القبلي في الأقصى، خصوصًا منبر نور الدين زنكي المعروف بمنبر صلاح الدين، أمر الملك الحسين بن طلال، بإعادة عمارة المسجد الأقصى، حيث رُممت كل الأضرار التي تسبب بها الحريق. فقد أمر بإعادة تعمير كل من المسجد القبلي الذي أعيد إلى حالته السابقة قبل الحريق، وقبة الصخرة المشرفة، حيث تمّ استبدال ألواح الألمنيوم القديمة للقبة بألواح نحاسية مذهبة محكمة الإغلاق، بعد أن بدأ الماء يتسرّب من القديمة.

وبالتالي فقد جُدد سقف المسجد القبلي وقبته، وجُددت قبة الصخرة من الداخل والخارج، وتمّ إعمار وصيانة عدد من المباني الأخرى والساحات داخل المسجد، كما تمّ تحويل بعض الساحات الترابية إلى مناطق خضراء، بعد تحديدها وفرشها بطبقة من التربة الصالحة للزراعة، وجرى مدّ المياه إليها، وزراعتها بالنخيل والورود، وغرس أشجار الزيتون، كما استحدثت ممرات وساحات جديدة مبلطة ببلاط حجري[134].

وفي أثناء العمل في إزالة آثار الحريق والاهتمام ببناء المسجد المبارك، وجدت اللجنة الأردنية لإعمار المسجد الأقصى أن أعمال الإعمار والترميم يجب أن تستمر وتشمل كل ركن من أركان المسجد المبارك وساحاته، وبالتالي فقد امتدت أعمال الإعمار والصيانة حتى العام 1987.

---

[133] الهاشميون والقدس، مرجع سابق.

[134] عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص 171.

كما شمل هذا التعمير أقسامًا أخرى من المسجد الأقصى والقدس، منها باب الرحمة، قبة السلسلة، جامع المدرسة الأرغونية، مكتبة المسجد الأقصى، القبة النحوية سوق القطانين، المتحف الإسلامي، وسبيل قايتباي[135].

وكانت هذه الإنجازات كلها على نفقة الحكومة الأردنية، حيث بلغت تكاليف إزالة آثار الحريق 19 مليون دينار أردني، بما في ذلك أيضًا رواتب الجهاز الفني والإداري للجنة الإعمار العامل في القدس، حيث تصل مجمل رواتب هذا الجهاز خمسة عشر ألف دينار أردني شهريًا، تحول إليه من عمّان بشكل متواصل وفق النظام المالي الأردني[136].

وعقب الانتهاء من إعمار المسجد الأقصى، تبرع الملك الحسين بن طلال عام 1992، من ماله الخاص، بـ 8,249,000 دينار أردني حيث عانت لجنة الإعمار من نقص مالي كبير[137]، وذلك لدوام استمرارية أعمال الإعمار والصيانة.

رابعًا: الإعمار الهاشمي الرابع (1999–)

طلب الملك عبد الله الثاني، عقب توليه الحكم، من لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة إعادة صنع منبر صلاح الدين الأيوبي على صورته الحقيقية المتميزة بدقة وإتقان، ليعود إلى سابق عهده. وقد كان مركز عمل المنبر في عمّان، وشارك فيه عمال بارعون من عدد من الدول العربية والإسلامية. وقد عملت اللجنة على تنزيل الرسومات على الحاسب الآلي، من ثمّ نُفّذ العمل بعد ذلك يدويًا بأدق ما يمكن أن يكون. وقد كان هذا العمل نواة لكلية حرفية في الزخرفة الإسلامية تعمل باستمرار على المحافظة على هذا الفن المتقدم من الفنون الإسلامية.

تمّ الانتهاء من إنجاز مشروع إعادة صنع المنبر عام 2007، ونُقل المنبر وتمّ تركيبه في موقعه الأصلي في المسجد الأقصى المبارك بداية نفس العام. أما تكاليف إعادة تصنيعه، فقد بلغت خمسة ملايين دولار أمريكي، تحمّلها بالكامل الملك عبد الله. كما أمر الملك بإنشاء مشروع الإنارة وتجديده، وشبكة الهاتف، وتطوير الصوتيات المركزية، ومشروع المئذنة الخامسة للمسجد الأقصى المبارك.

---

[135] وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، **الإعمار الهاشمي للمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة، عمّان** 1994، ص 23–28.

[136] عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص 118.

[137] الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، انظر:
http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/10778/videoDisplay/1.htm

بالإضافة إلى ذلك، تمّ العديد من أعمال البنى التحتية والتدعيم، وترميم الزخارف الجصية والرسومات على جدران المصليات، وكان آخرها إعمار قبة السلسلة الذي افتتح مطلع عام 2013[138]، فضلًا عن إنشاء الصندوق الهاشمي لدعم مشاريع الإعمار في عام 2007.

ولا تقف عمليات الترميم والعمارة على المقدسات الإسلامية في القدس فقط، بل تصل للمقدسات المسيحية في المدينة، ففي 2016/4/4 تبرع الملك عبد الله، وعلى نفقته الخاصة، لترميم "القبر المقدس" في كنيسة القيامة في القدس[139].

المبحث الثاني: الأداء الأردني تُجاه القدس في ظلّ التهويد

بالرغم من معاهدة السلام بين الأردن و"إسرائيل" عام 1994، وإقرار "إسرائيل" بالدور الأردني المميز في القدس بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص، إلا أن حملات تهويد المدينة لم تتوقف، بل زادت حدّتها بعد إبرام المعاهدة مما شكّل تهديدًا للوصاية الأردنية نفسها على المقدسات.

ومما زاد خطر التهويد أنه كان منظمًا، شاملًا وممنهجًا، طال أوقاف المدينة المقدسة بطرق متعددة. لذلك لا يمكن قياس الأداء الأردني تجاه هذا التهويد، دون معرفة الاستراتيجية التهويدية، وما تقوم به أذرع الاحتلال الإسرائيلي بشكل منهجي، في سياق الإجابة عن مآلات الوصاية الأردنية على القدس والمقدسات.

وبالتالي فإننا سنتناول بشيء من التفصيل المنهجية المنظمة للاحتلال في عملية التهويد، لإدراك مدى الخطر الذي يهدد هوية القدس وأوقافها، ومن ثمّ يمكننا إدراك مدى المسؤولية الملقاة على كاهل الأردن للردّ عليها.

في المقابل، لم يقف الأردن مكتوف الأيدي، بل سعى باعتباره المعني المُباشر لمجابهة هذه الهجمة التهويدية، خصوصًا عند الأحداث المفصلية، بوسائل متعددة حققت أهدافها حينًا، وفشلت في أحيان أخرى.

هذه المجابهة قد تنوعت بين إدانة للطرف الإسرائيلي، والضغط عليه من خلال اللجوء إلى الدول الصديقة، التي يمكن أن تؤثر على "إسرائيل"، مرورًا باستدعاء السفير الإسرائيلي وصولًا إلى التهديد بإلغاء معاهدة السلام. لذلك فإننا سنتناول بعض الحالات الشاملة من محاولات التهويد وطرق مجابهة الأردن لها

---

[138] الهاشميون والقدس، مرجع سابق.

[139] قدس برس، 2016/4/11، انظر: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=17803

والتي تحيط بكل هذه الوسائل المُستعملة من الأردن للدفاع عن وصايته من جهة، وتشمل الأسس الأساسية للتهويد من جهة أخرى.

الفقرة الأولى: استراتيجية تهويد القدس وأوقافها

شكّل استهداف الاحتلال الإسرائيلي للأوقاف الإسلامية والمسيحية في فلسطين عامة، والقدس على وجه الخصوص، استراتيجية دائمة التطبيق، ويعود هذا الاستهداف لجملة أسباب منها:

- ضخامة الأملاك الوقفية في القدس المحتلة، حيث تبلغ مساحة الأراضي الوقفية فقط 307,303 دونمات (307.303 كم^2)، بالإضافة للكثير من العقارات التي تشمل دور الأيتام والمقامات الأثرية والمدارس الوقفية القديمة، الأمر الذي يؤمن عقارات ومساحات شاسعة من الأراضي ليعمل الاحتلال الإسرائيلي على تحويلها لمشاريعه الاستيطانية والتهويديّة المختلفة[140].
- السعي لتحويل هوية المدينة العربي والإسلامي إلى هوية يهودية دخيلة، وحيث تشكل الأوقاف جزءًا أساسيًا من هذه الهوية، باعتبارها إثباتًا عمليًا على أصالة الوجود الفلسطيني في هذه الأراضي، فينبغي إزالتها.
- نظرة اليهود التاريخيّة والدينيّة لمدينة القدس، وتحويل "أرض سليمان (إسرائيل)" إلى عاصمة لـ"دولة إسرائيل"، وأنّ مستقبل المدينة تحسمه هي فقط.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي ألزم دولة الاحتلال بالحفاظ على الأمكنة التراثية والقانونية للدولة، من خلال معاهدة جنيف الرابعة، حيث نصّت المادة 53 على أنه: "يُحظر على دولة الاحتلال أن تدمّر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتمًا هذا التدمير"[141]، ولكن المجريات على أرض الواقع كانت معاكسة تمامًا.

فقد عملت "إسرائيل" على تغيير هوية المدينة بشكلٍ كامل، فلم تقتصر اعتداءات الاحتلال على المناطق غير المأهولة من المدينة، بل وصلت لاستهداف المباني العربية والإسلامية في القدس، وصولًا إلى تغيير

---

[140] محسن صالح (محرر) وآخرون، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 233.

[141] اتفاقية جنيف الرابعة، انظر موقع **اتفاقية جنيف الرابعة**، 1949:
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

هوية كل الأحياء في المدينة المحتلة، وما يتصل بها من سكانها الأصليين من العرب الفلسطينيين، وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم.

وقد اتخذ هذا التهويد أشكالًا متعددة، على اختلاف الأطر المستهدفة، ومع هذا التشعب الكبير في مساحة العمل استطاع الاحتلال جعله مُمنهجًا، وذلك من خلال:

أولًا: مصادرة الأراضي الفلسطينية الوقفية بالقوة وبالاحتيال

يأتي أسلوب الاحتيال لتجاوز رفض المقدسيين بيع ممتلكاتهم ومنازلهم والمؤسسات الوقفية، فتعمل سلطات الاحتلال، من خلال أذرع تهويدية وشركات استثمارية، على إيهام صاحب العقار الفلسطيني بأن الشاري غير يهوديّ، فيستخدمون وسطاء عرب، أو شركات أجنبية تمثّل دور الوسيط، عبر شراء العقارات عارضين مبالغ مالية مرتفعة جدًا، تصل لأضعاف السعر الحقيقي للشراء، لاستغلال حاجة الناس الاقتصادية، ومن ثمّ إعادة بيعها للمؤسسات الإسرائيلية.

وفي هذا السياق ذاته، كشفت صحيفة هآرتس في 2006/4/3، بأن جمعية "إلعاد" الاستيطانية تعمل على شراء العقارات في الشطر الشرقي من القدس وتبيعها لليهود، وبأنها تمكنت من شراء عقارين مأهولين باسم شركة عربية وهمية، وأسكنت فيهما ما بين 15 و20 عائلة يهودية[142]!

هذه المحاولات الإسرائيلية للسيطرة على عقارات القدس، دفعت الفلسطينيين لمواجهة هذه الحملات، من خلال إصدار العلماء للفتاوى التي تنهى عن بيع الأراضي إلى المستوطنين[143]، وقد صدرت هذه الفتاوى قبل إعلان الكيان الإسرائيلي، وتستمر مفاعيلها حتى هذه الأيام[144]، فضلًا عن إطلاق حملات التوعية بأخطار تسريب عقارات القدس من خلال بيعها لجهات مجهولة، قد تكون منضوية ضمن أدوات الاحتلال للسيطرة على هذه العقارات[145] التي تُشكّل الأوقاف جزءًا منها.

---

[142] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص 117–118.

[143] أصــدر الحاج أمين الحســيني عام 1935 فتوى جاء فيها: "يحرُم بيع الأراضــي إلى اليهود، ويُعتبر البائع الســمسار والوسـيط المسـهل له والمسـاعد عليه خارجين عن الدين، ولا يصــلى عليهم، ولا يدفنون في مقابر المسـلمين، ومقاطعتهم، والتشــهير بهم، حتى لو كانوا أبناءً، أو آباءً، أو إخوانًا، أو أزواجًا". انظر: أوس يعقوب، **الحاج محمد أمين الحســيني (1895–1974م)**، مؤسسة القدس للثقافة والتراث، انظر: http://alqudslana.com/index.php?action=article&id=3177

[144] دنيا الوطن، 2014/10/23، انظر: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/10/23/608184.html

[145] الجزيرة نت، 2016/6/1، انظر: https://goo.gl/PXEd9o

أخيرًا، تعمل "إسرائيل" على سرقة الوثائق الوقفية، وهي محاولات متكررة منذ احتلال شطري المدينة عامي 1948 و1967، حيث يحاول الاحتلال الاستفادة من هذه الوثائق عبر الاستفادة من بعض بنودها، بما يخدم أهدافه في السيطرة على الأملاك الوقفية الإسلامية[146].

ثانيًا: إلغاء الهوية الإسلامية للأوقاف

تُشكّل الأوقاف الإسلامية في فلسطين بشكل عام، والقدس بشكل خاص، جزءًا أساسيًا من الهوية الإسلامية لفلسطين، فبالإضافة إلى الأوقاف المبنية والأراضي الوقفية، تحتوي المدينة على رُفات عدد كبير من الشخصيات الإسلامية البارزة في القيادة والعلم والقضاء، حيث تضم قبور 9 من الصحابة الكرام، و60 من الملوك والأمراء، و167 من العلماء، و66 من الأولياء والصالحين، و53 من القضاة[147]، وقبور الآلاف من شهداء القدس الذين سقطوا خلال فتح المدينة، في دلالة على تجذّر الهوية الإسلامية وارتباطها بتاريخ القدس وحاضرها.

وقد عملت "إسرائيل" على تغيير وزعزعة الهوية الإسلامية في القدس، عبر التفرد بالأوقاف وعزلها الواحدة تلو الأخرى لتسهيل السيطرة عليها، ومن ثمّ تغيير هويتها الوقفية، بتحويلها إلى كُنس يهوديّة، فالمعطيات تشير بأنها أقامت نحو 100 كنيس حول المسجد الأقصى منذ احتلال شرقي القدس[148].

ولم يكن استهداف الأوقاف بشكلٍ انتقائي ومنفصل، بل عملت سلطات الاحتلال على استهداف أحياءٍ بكاملها، خصوصًا مع احتلال الشطر الشرقي من القدس عام 1967، حيث قامت سلطات الاحتلال بهدم حارة المغاربة، وهي وقفٌ إسلاميّ بمحاذاة لمسجد الأقصى، حيث هدمت جميع منازل الحارة وما تضمنه من مساجد، وعملت على توسيع منطقة البراق الذي تسميه حائط "المبكى"[149].

وبالإضافة إلى هدم حارة المغاربة، أقامت سلطات الاحتلال الحي اليهوديّ على حيّ الشرف، حيث أصدرت سلطات الاحتلال في 1968/4/18 قرارًا بمصادرة 116 دونمًا (116 ألف م^2)، تشمل حيّ الشرف

---

[146] موقع عرب 48، 2017/7/31، انظر: https://goo.gl/ix79Pr

[147] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص 121.

[148] موقع صحيفة **الرأي**، غزة، 2013/2/19، انظر:

alray.ps/ar/post/102635/100-كنيس-ومعهد-تهويدي-تحاصر-المسجد-الأقصى

[149] أيوب، نزار، **التطهير العرقي في القدس**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حوليات القدس، العدد 13، صيف 2012، ص 6.

وشارع باب السلسلة وغيرها، كانت تضمّ خمسة مساجد، وزاويتين، وأربع مدارس، وسوق أثري، و700 مبنى أثري، وأوقاف ذرية لعددٍ من العوائل الفلسطينية، حيث طردت سكان الحي من الفلسطينيين، وأقامت على هذه الأراضي الحي اليهودي، أبرز البؤر الاستيطانية في القدس المحتلة[150].

وفي سياق نزع الهوية العربية الإسلامية عن القدس، يعمل الاحتلال على طمس الحقائق والتاريخ، عبر إعطاء الشوارع والأحياء المقدسية أسماءً عبرية، لا تمت للقدس بصلة، فجبل المكبر أصبح "هار أوفل"، وجبل أبو غنيم أصبح "هار حوما"، وغيرها[151].

ثالثًا: سنّ قوانين تسهم في الاستيلاء على الممتلكات الوقفية

تأتي القوانين الإسرائيلية التي تعمل على مصادرة الأراضي الفلسطينية عامة، والوقفية على وجه الخصوص، لاستكمال سيطرة الاحتلال على هذه الأراضي بقوة القانون وغطاء التشريعات، وقد بلغت هذه القوانين 16 قانونًا، من أبرزها قانون أملاك الغائبين، وقانون المصلحة العامة، وقانون مساحة الأراضي والصلاحيات، وقانون الأراضي المهجورة، وقانون ترتيب السلطة[152].

ويُعدّ قانون "أملاك الغائبين" أبرز القوانين الإسرائيلية الرامية للسيطرة على الأملاك الفلسطينية، ولا يهدف القانون أن يحافظ على أملاك الغائبين، بل يعمل على منعهم من استردادها، وجعلها عاملًا في تطوير "إسرائيل"، حيث تنقل هذه الأملاك لصالح "سلطة التطوير" الإسرائيلية، التي تحولها لمشاريع استيطانية عديدة[153]. وقد طُبّق القانون على الممتلكات الوقفية عبر تعديله عام 1965، فاستطاعت سلطات

---

[150] محسن صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنسانًا 7، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011، ص 46.

[151] هشام يعقوب (محرر) وآخرون، **تهويد القدس وآليات المواجهة السياسيّة والإعلامية**، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017، ص 82.

[152] خالد أبو عرفة، **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس** 1987–2015، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017، ص 192.

[153] أحمد الرويضي، **الآليات القانونية للدفاع عن الأملاك العقارية في القدس في ضوء القانون المحلي والقانون الدولي**، ط 1، الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2012، ص 54.

الاحتلال من خلاله الاستيلاء على نحو 450 ألف دونم (450 كم^2)، من بينها 70 ألف دونم (70 كم^2) من أراضي الوقف الإسلامي[154].

واستطاع الاحتلال من خلال قانون "المصلحة العامة"، الذي يعود لعام 1943 الصادر خلال عهد الانتداب البريطاني، إلى مصادرة نحو 35% من مساحة القدس "للصالح العام"، وهو ما يمثل 24 كيلومترًا مربعًا من مساحة المدينة المحتلة، وهي المساحة التي بُني عليها 115 مستعمرة مقامة اليوم على هذه الأراضي الفلسطينية[155].

وفي سياق السيطرة على الممتلكات الوقفية، قامت سلطات الاحتلال بوضع تمييز قانوني بين "الأوقاف الدينية" و"الأوقاف العلمانية"، وبحسب هذا التعريف الإسرائيلي شملت الأولى المساجد والمقابر والمقامات، أما الثانية فقد ضمت المحال التجارية والحقول وأسبلة المياه وغيرها[156]، وهو تمييز لم يكن موجودًا طيلة قرونٍ سابقة بين الممتلكات الوقفية، ولكنها حيلة قانونية من قبل الاحتلال، لفرض سيطرته على الممتلكات ذات المردود المالي تجاريًا وزراعيًا، بالإضافة لتجفيف الموارد المالية للأوقاف، التي ستخسر مصادر مهمة من الدخل بفقدانها هذه الأملاك الكبيرة.

بالإضافة إلى القوانين السابقة، تستخدم سلطات الاحتلال القرارات العسكرية للسيطرة على مساحاتٍ كبيرة من الأراضي الفلسطينية، والوقفية منها على وجه الخصوص، فبُعَيد احتلال الضفة الغربية عام 1967، أُعطيت للحاكم الإسرائيلي العسكري صلاحيات مطلقة، وقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة بسبب قرارات عسكرية نحو 35 ألف دونم (35 كم^2)، وأصدرت سلطات الاحتلال ما بين 1967 و1988 نحو ألفي أمرٍ عسكري لمصادرة ممتلكات وأراضٍ في مختلف المناطق الفلسطينية[157].

---

[154] محمد اشتيه، وآخرون، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، ط 1، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمّان، 2011، ص 81.

[155] موقع الجزيرة نت، 2018/3/30، انظر: https://goo.gl/8JERpC

[156] إبراهيم غانم، **تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي**، ط 1، دار البشير، القاهرة، 2016، ص 287.

[157] **المرجع نفسه**، ص 289.

رابعًا: وضع مجالس موالية للإشراف على الأوقاف، والتدخل في بنية المؤسسة الوقفية

عملت المؤسسة الوقفية على مواجهة الاحتلال من خلال ترسيخ هوية المدينة بالحفاظ على مقدساتها، لكن وجرّاء هذا الدور، حاولت "إسرائيل" تقويض البنية الإدارية لهذه المؤسسة، في سياق تسريب المزيد من العقارات والمؤسسات الوقفية، وإزاحة هذا الكيان عن المواجهة مع الاحتلال.

وبالرغم من البنية المتينة لهذه المؤسسة الوقفية وطريقة إدارتها، والشروط المشددة لنظّار الأوقاف التي وضعتها[158]، لكن سلطات الاحتلال استطاعت بطرق ذكية اختراق بنية هذه المؤسسة.

بدأ ذلك عمليًا مع التدخل عبر "اللجان الاستشارية"، بحجة إدارة الأوقاف بشكلٍ أفضل، حيث عملت هذه اللجان على إنشاء ما عُرف باسم "مجالس الأمناء"، وكان هدف هذه المجالس في الظاهر فرض إدارة أفضل على الأملاك الوقفية، ولكنها على أرض الواقع عملت على تسهيل تسريب بعض هذه الأملاك إلى أذرع الاحتلال الاستيطانية، وحفلت المناطق المحتلة بنماذج لهذه المجالس في عددٍ من المدن الفلسطينية المحتلة[159].

وعلى نهج الانتداب البريطاني في التدخل ببنية وإدارة المؤسسة الوقفية، والذي قام بعددٍ من التعيينات في المجلس الإسلامي الأعلى، وهو المجلس المسؤول عن الأوقاف في القدس حينها، استمرت هذه السياسة الإسرائيلية من خلال تعيين المقربين من الاحتلال، أو اختيار شخصيات ضعيفة وغير كفؤ إداريًا، في مقابل إبعاد القضاة الشرفاء ومسؤولي الأوقاف أصحاب الكفاءة، كما حدث مع الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس الهيئة الإسلامية العليا بالقدس، وبعض الأعضاء، حيث قام الاحتلال بترحيلهم من القدس إلى عمّان في 1967/9/23[160]. وقد أسهم في ذلك اعتبار "إسرائيل" بعض الأوقاف ملكًا لرجال المقاومة الفلسطينية وعدم اعتبارها —كما هي فعلًا— ملكًا لعموم المسلمين، أو كما تُعدّ شرعًا "ملكًا لله الذي لا يغيب حتى وإن كان أصحابها غائبون"[161].

ويستمر هذا النهج إلى يومنا هذا، ففي سياق استهداف الممتلكات الوقفية تُستهدف دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المشرفة على المسجد الأقصى، من خلال التدخل في عمل موظفي الأوقاف، عبر الاعتقال المتكرر لحراس المسجد للضغط عليهم، ومنع ترميم أي جزء من المسجد إلا بإذن مباشر من

---

[158] ينبغي أن يتحلّى الناظر القائم على رعاية الأوقاف بصفات أبرزها الصلاح والتدين والأمانة والنزاهة.

[159] إبراهيم غانم، **مرجع سابق**، ص 285.

[160] موقع الموسوعة الفلسطينية، انظر: goo.gl/uPhp6g

[161] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص 136.

سلطات الاحتلال، وغيرها من الاعتداءات الرامية لإزالة الحصرية الإسلامية عن دائرة الأوقاف، وتحويل الاحتلال للمدير المباشر للأقصى[162].

ولم يقتصر تدخل الاحتلال في بنية الأوقاف الإسلامية فحسب، بل استهدف أيضًا الأوقاف المسيحية في القدس. وكانت آخر الصفقات التي كُشفت في نهاية العام 2017، تعود لعام 2005 حيث قام عناصر في الكنيسة الأرثوذكسية بتأجير فندقي البتراء والإمبريال عند باب الخليل، و22 محلًا تجاريًا تقع أسفل الفندقين، وتمّ التسريب إلى ثلاث شركات إسرائيلية تتبع لجمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية[163]. وتشير التقديرات بأن العقارات بيعت مقابل نحو 11 مليون دولار، تضاف على دفعات مالية سابقة[164].

ويأتي هذا الاستهداف لسببين رئيسين، يتمثل الأول بامتلاك الكنائس المسيحية في القدس لمساحات شاسعة من الأراضي، فتمتلك نحو 24% من مساحة البلدة القديمة من القدس، وتمتلك الكنيسة الأرثوذكسية وحدها نحو 18% من مساحة الشطر الغربي من المدينة، و17% من مساحة الشطر الشرقي منها. أما السبب الثاني: فهو سيطرة رجال دين لاتين من اليونان على هذه الكنائس، ما يسهل عملية التسريب، لعدم وجود أي روادع وطنية، أو ضغط جماهيري يثنيهم عن هذه العمليات. فيعمل بعض رؤساء هذه الطوائف على تأجير الاحتلال وأذرعه المختلفة لعقارات لمددٍ طويلة جدًا، تصل لـ 99 عامًا، وهي عقود أشبه ما تكون بالبيع الكامل[165].

خامسًا: تعزيز الغفلة الشعبية عن دور الوقف الحضاري

على الرغم من الاهتمام بالأملاك الوقفية وتسجيلها ومتابعتها من عامة الشعب الفلسطيني، شكّلت الأوقاف الأميرية أبرز ضحايا الاحتلال الإسرائيلي، وتُعدّ هذه الأراضي بلغة اليوم أراضي "المشاع"، وهي إما كانت مملوكة لأحد أمراء الدول التي حكمت فلسطين وأوقفتها الدولة للصالح العام، أو أراضٍ اعتُبرت ميتة، من حيث البُعد عن السكن، وعدم إمكانية استغلالها زراعيًا. وبناء على الفوائد القليلة، وعدم ملكيتها

---

162 هشام يعقوب، (محرر) وآخرون، **عين على الأقصى** 11، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017، ص 123–129.

163 موقع الجزيرة نت، 2017/8/13، انظر: https://goo.gl/4nEfcY

164 علي إبراهيم، **ثلاثيّة التّهويد والتّطبيع والعدوان الأمريكي على القدس يواجهها رفض شعبيّ ومقاومة لا تموت**، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017، ص 12.

165 **المرجع نفسه**، ص 10–11.

لجهات خاصة، أو وقفها لمصالح محددة، لم يتمّ تسجيلها وتقييد مساحاتها بشكلٍ منضبط، فاستفادت سلطات الاحتلال من ذلك، وعدّت هذه المساحات الشاسعة "أراضي دولة"، وقامت بتشييد المستعمرات الإسرائيلية والمشاريع العامة على هذه الأراضي الوقفية[166].

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت الغفلة الشعبية بصورة جلية من خلال التقصير بالتسجيل الرسمي للأراضي الوقفية قبل العام 1967، فلم تُثبت على شهادات تسجيل رسمية صادرة عن حكومة الانتداب، وكانت ثلث الأراضي الوقفية فقط هي المُسجّلة. وبالتالي سلب الصهاينة نحو 30 ألف دونم (30 كم^2) تحت هذه الحجة، خصوصًا أراضي الأوقاف الريفية[167]!

من جهة أخرى، شجّع التقصير في رعاية الأوقاف وتطويرها واستثمارها "إسرائيل" لمصادرتها من خلال تزوير أوراق ملكية العقارات الوقفية، فعلى سبيل المثال عملت شركة تطوير الحي اليهودي على تسجيل 1,300 عقار في سجلات الأراضي في الطابو[168]، ومن خلال هذه الخطوة قامت بمصادرة عشرات العقارات الوقفية التي توزعت أكثرها بين أوقاف ذريّة وممتلكات خاصة بالمقدسيين[169].

وكشفت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس بأن حكومة الاحتلال عملت في عام 2008 على تسجيل أملاك وقفية في البلدة القديمة في القدس في دائرة الأراضي "الطابو"، حيث تمّ تسجيل وتثبيت ملكية 120 عقارًا للمستوطنين اليهود، عبر استخدام وثائق مزورة وبصورة غير قانونية. وتأتي هذه الخطوة في مقابل رفض السلطات الإسرائيلية تسجيل عددٍ كبير من العقارات العربية في البلدة القديمة في سجل "الطابو"، وفي سياق تسهيل تسريب ووضع اليد على المزيد من الأملاك العربية في القدس المحتلة[170].

سادسًا: تغيير النظرة الدينية للطبقة الحاكمة في "إسرائيل"

تشكّل الأرض الجزء الأهم من الأيديولوجيا الصهيونية، فاليهودية ترتبط ترابطًا كاملًا بالأرض، وبالتالي يرتبط "الدين بالمكان"، ومع أن هذه الفكرة بالأصل تؤثر فقط على المجال الديني، لكن في الحالة الإسرائيلية

---

[166] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص 138.

[167] مايكل دمبر، **مرجع سابق**، ص 158.

[168] أي سند الملكية.

[169] محسن صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، ص 47.

[170] موقع صحيفة **الأيام**، رام الله، 2008/3/12، انظر:
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=4858d16y75861270Y4858d16
موقع الجزيرة نت، انظر: https://goo.gl/fn3jQ3

تنتقل من المجال الديني إلى المجال السياسي، حيث يقول الحاخامات الإسرائيليون "ليست أرض إسرائيل شيئًا منفصلًا عن روح الشعب اليهودي، بل إنها جزء من جوهر وجودنا القومي"[171].

هذه النظرة رافقت مرحلة تأسيس الحركة الصهيونية، واستدعت الرمز الدينيّ في سبيل توحيد الجماعات اليهودية، وجذبها للهجرة إلى فلسطين، لكن الطبقة السياسية الصهيونية لم تكن تؤمن بمعانيها تمام الإيمان، لذلك لم نجد هذه الطبقة تسخّر مقدرات الحركة الصهيونية أو الدولة الناشئة من أجل إزالة المسجد الأقصى من الوجود، أو بناء "المعبد" مكانه، حيث رأت أن ثمن هذا الإجراء هو تعريض مكتسبات "الشعب اليهودي" للخطر، فإقامة الدولة هي الهدف الأساسي للحركة الصهيونية بنظر النخبة القومية العلمانية التي شكلت القيادة الصهيونية في تلك المرحلة[172].

وخلال العقود الأولى من قيام "دولة إسرائيل"، سيطر على الحكم التيار القومي–العلماني، وقال ديفيد بن غوريون، في مذكراته، بأنه كان مصممًا على "أن تكون دولة إسرائيل، دولة علمانية، تحكمها حكومة علمانية، وليست دينية". لكن مع انتهاء حرب 1967، بدأت الحياة السياسية في "إسرائيل" تشهد تغييرًا عميقًا، تصاعد مع أزمة 1973، وهو تغييرٌ تُوّج بوصول التيار الديني–القومي للحكم عام 1977، من خلال نجاح حزب الليكود في المنافسة على الحكم لأول مرة، ثمّ سيطر على الحكم بشكلٍ مطلق منذ عام 2009، وحتى يومنا هذا، وهو عامل أدى لتصاعد نمو التيار الديني في دولة الاحتلال، الذي عمل على تعزيز موقعه في الحياة السياسية الإسرائيلية، في إطار تحقيق مصالح هذه الفئة، ودعم وجهات نظرها عبر استلام وزارات بعينها، أو طرح قوانين تعمل على دعم التوجه الديني لهذه الفئة[173].

أثّر هذا التغير على شكل الدولة الصهيونية، وخياراتها على المستويات الداخلية والخارجية، مع صعود اليمين الجديد الأكثر عنفًا وتشددًا، وكان التغيير الأبرز نظرة الطبقة السياسية إلى المسجد الأقصى، حيث يحتضن التيار القومي–الديني حاليًا مجموعة من الجماعات المتطرفة، التي تطالب بإزالة المسجد الأقصى وإقامة "المعبد" مكانه، وتتمتع هذه الجماعات بالحرية الكاملة بالإضافة إلى الدعم الكبير لتصدير طروحاتها

---

[171] عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجيا الصهيونية**، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ج 2، ص 189.

[172] زياد ابحيص، الرؤية الصهيونية تجاه المسجد الأقصى ومسارات فرضها، ورقة مقدمة في ندوة لجنة مهندسون من أجل فلسطين والقدس، مجمع النقابات المهنية 2016/8/27، انظر: http://www.alquds-online.org/items/688

[173] ندى المريني، **بيت العنكبوت: الكيان الصهيوني بين يهودية الدولة وانهيارها**، ط 1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2011، ص 85–86.

على المجتمع الإسرائيلي والدولة معًا، وتشكل في هذه المرحلة الأفكار الأساسية لرؤية الرأي العام الصهيوني على اختلاف الأطياف الدينية[174].

هذا التغيير البنيوي في المجتمع والسياسة الإسرائيلية انعكس على الفتوى الدينية حول الدخول إلى الأقصى، ففي عام 1967 شكل الموقف الديني الصهيوني حائلًا دون دخول اليهود إلى الأقصى، لأسباب تتعلق بالشريعة اليهودية ومقتضياتها، ولكن التغييرات السابقة أثّرت على هذه الفتوى كذلك، ففي عام 1996 أصدر "مجلس حاخامات الضفة الغربية" فتوى تسمح لليهود وتشجعهم على الدخول إلى المسجد الأقصى، وأصبحت هذه الفتوى منطلقًا لفتاوى عديدة أخرى تصب في الاتجاه نفسه[175].

هذا المزاج الديني الجديد، تُرجم على أرض الواقع عبر إنشاء منظمات تُعنى باقتحام الأقصى، وتشجّع مختلف شرائح المستوطنين على الدخول إليه، وتعمل على وضع برامج وخطط لبناء "المعبد"، بل، وتحرص على تدريب المنتسبين إليها على القرابين والطقوس التي تقام فيه، تحضيرًا لليوم الذي تستطيع فيه بناءه مكان الأقصى، وتتلقى هذه المنظمات دعمًا كبيرًا من قبل سلطات الاحتلال، وتُعدّ المنظمات التي تسعى لبناء المعبد الواجهة التي تضم العديد من الجماعات والمؤسسات التي تعمل على تنفيذ هذه الأهداف[176].

الفقرة الثانية: مواجهة الأردن لتهويد المقدسات في القدس

بذل الأردن جهودًا كبيرة في سبيل الحفاظ على المقدسات في القدس، وخصوصًا المسجد الأقصى المبارك ورعايته وإعماره، كما سعى للوقوف في وجه محاولات تهويد الأوقاف. لكن ونتيجة التغيّرات الإقليمية والدولية المتسارعة منذ إبرامه معاهدة وادي عربة، تراوح الجهد الأردني في إيقاف ممارسات الاحتلال التهويديّة بين النجاح تارة، والفشل تارة أخرى.

وقد أثّرت المعاهدة بين الجانبين الأردني والإسرائيلي، في حصر جهود الأردن بممارسة الضغوط على الجانب الإسرائيلي للتوقف أو الحدّ من الاعتداءات التي تقوم بها "إسرائيل" ومجموعات المستوطنين المتطرفين ضدّ المقدسات في القدس المحتلة، لكن بالوسائل الدبلوماسية فقط، والتي لم تجدِ في كثيرٍ من الأحيان مع الاحتلال نفعًا.

---

[174] زياد ابحيص، الرؤية الصهيونية تجاه المسجد الأقصى ومسارات فرضها.

[175] هشام يعقوب، (محرر) وآخرون، **عين على الأقصى** 10، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص 75.

[176] **المرجع نفسه**، ص 130–131.

لكن، وفي سياق هذه الوسائل، التي يسعى الأردن لاستثمارها لمواجهة هذه الاعتداءات، يقوم الأردن دوريًا بتحريك ملف القدس في جامعة الدول العربية وأجهزتها التابعة لها، وفي منظمة التعاون الإسلامي، ومن ثَّم في المنظمات الدولية ذات الصلة بقضية القدس، وخصوصًا المنظمات التابعة للأمم المتحدة، للضغط على سلطات الاحتلال لوقف اعتداءاتها، واستصدار قرارات دولية تدين ممارسات الاحتلال وتؤكد على الوضع القانوني لمدينة القدس.

وعلى الرغم من هذه الجهود الأردنية، فإن المتابع لمسارات تهويد المدينة المحتلة، يجد تسارع خطوات العمليات التهويديّة التي تستهدف المدينة، وتعمل على تغيير طابعها العربي إلى آخَر يهودي، حيث يشكّل استهداف المقدسات المسيحية والإسلامية جزءًا أساسيًا من استراتيجية التهويد.

وبما أن حصرية الوصاية الأردنية على المقدسات تشكّل حجر عثرة في وجه الاحتلال في فرض سيطرته المرجوة، فقد عملت بالتالي السلطات الإسرائيلية على محاولة إثبات الوجود اليهودي تاريخيًا من خلال الحفريات تحت المسجد الأقصى، وعلى نزع هذه الحصرية من خلال تشريع الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى، والسماح بإقامة صلوات تلمودية في ساحاته، بالإضافة إلى التدخل الدائم في عمل دائرة الأوقاف، وإجبارها على الحصول على تصاريح خطية لأي من أعمال العمارة والترميم التي تجري في الأقصى، ومنعت إعطاء رخص جديدة لبناء المساجد في المدينة المحتلة، وعطّلت إقامة العديد من المشاريع الوقفية مما يهدد عمليًا صلب الوصاية الأردنية على المقدسات.

في هذا الجزء من البحث، سنورد ثلاثة نماذج شاملة لمجابهة الأردن لأبرز المشاريع التهويدية التي عملت، أو تعمل عليها سلطات الاحتلال، وهي الحفريات أسفل الأقصى، والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، وصولًا إلى تهديد وصايتها على كامل المقدسات في القدس. وبالتالي، فإننا سنسلّط الضوء على الأداء الأردني وردّه على هذه المشاريع، وبيان قدرته على التعامل معها ومواجهتها من خلال كل الأوراق، التي يمتلكها، والتي تمثّلت فعليًا في مجابهة هذه النماذج بعد عقد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

أولًا: مواجهة الأردن للحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

تُعدّ الحفريات في القدس المحتلة، واحدة من أبرز أدوات الاحتلال للبحث عن "تاريخ اليهود" في المدينة، وقد بدأت هذه الحفريات في مرحلة مبكرة، قبل احتلال المدينة بسنوات، حيث قامت بعثة بريطانية مرسلة من "الصندوق البريطاني لاكتشاف آثار فلسطين" خلال الفترة ما بين 1867 و1870،

بالقيام بحفريات في نحو عشرين موقعًا في فلسطين، بهدف البحث عن بقايا المعبد، خصوصًا في القدس وجوار المسجد الأقصى[177].

وتتابعت الحفريات في القدس المحتلة بغطاء البعثات الأثرية، وتمويل الجمعيات اليهوديّة في الخارج ودعمها. ومع احتلال المدينة عام 1967 تصاعدت حدّة هذه الحفريات، التي بدأت بهدم حي المغاربة، غربي المسجد الأقصى وحائط البراق، وتدمير آثار وعقارات عربية وإسلامية عريقة، وأطلق الاحتلال بعدها العمل في حفريات ضخمة وصل بعضها لعمق 14 مترًا[178].

وقد عمل الاحتلال على تنفيذ هذه الحفريات على مراحل عديدة[179]، امتدت منذ العام 1967 وحتى يومنا هذا بشكل متقطع، بهدف إيجاد أي أثر لهيكل سليمان. وقد أسهمت هذه الحفريات، التي أضحت أشبه بأذرع أخطبوطية، بإحداث تصدعات للأبنية الدينية والحضارية والأثرية، وخصوصًا في مرحلتها الأخيرة، حيث تقع مباشرة تحت باحات الأقصى، ونتيجة لهذه الحفريات بدأت بعض الشقوق تظهر في قطع الرخام في قبة الصخرة والمسجد الأقصى[180].

وفي رصد عام 2017 عن عدد هذه الحفريات وتوزعها حول المسجد الأقصى، فقد بلغت أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه 64 حفرية[181]!

وتدعم الطبقة السياسية الإسرائيلية الحفريات، فقد عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعها في 2017/5/28، في أحد الأنفاق أسفل المسجد الأقصى، الذي لا يبعد عن الأقصى إلا 20 مترًا، وحمل الاجتماع رسالة واضحة بأن الحفريات أسفل الأقصى من مهام حكومات الاحتلال[182].

---

[177] محمود أبو عطا، الحفريات الإسرائيلية أسفل القدس والأقصى، الجزيرة نت، 2016/8/14، انظر:
https://goo.gl/fc4G7c

[178] المرجع نفسه.

[179] عائد أحمد صلاح الدين، الحفريات (الإسرائيلية) حول المسجد الأقصى المبارك، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدوليّ لنصرة القدس الأول، الذي انعقد في كلّ من القدس المحتلة وغزة وبيروت في 6–2007/6/7، قَدّمت هذه الورقة في الجلسة الأولى من المؤتمر، ضمن المحور السياسيّ لقضيّة القدس. انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=51&id=588

[180] موقع معلومة مقدسية، الحفريات، انظر: https://qudsinfo.com

[181] هشام يعقوب، (محرر) وآخرون، **عين على الأقصى** 12، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2018، ص 19.

[182] **المرجع نفسه**، ص 18.

وتجدر الإشارة إلى أنّه ومع استمرار الحفريات منذ احتلال المدينة حتى كتابة هذا البحث، لم يجد الإسرائيليون أي أدلة تؤكد أن معبدًا يهوديًا أقيم في أي وقت في هذا المكان[183].

أما حول الهدف الأساسي لهذه الحفريات، والذي تبلور لدى الاحتلال بعد عقود من فشله في إيجاد أي آثار تدله عن المبعد، فيقول عالم الآثار الأمريكي جوردان فرانز بأنه "لا يعرف مكان المعبد، ولا أحد غيره يعرف ذلك، وكل ما نعرفه هو أن كل أولئك الذين يقولون إنهم يريدون المعبد، يريدون بالدرجة الأولى تدمير المسجد الأقصى، وليس لدي أي فكرة كيف سيتم التدمير ولكنه سيحدث"[184].

في المقابل، عمل الأردن على الاحتجاج على الحفريات الإسرائيلية التي تطال المسجد الأقصى بوسائل دبلوماسية متعددة، أبرزها تسليم مذكرات احتجاج للسفير الإسرائيلي في عمّان بشكل مباشر، أو عبر التوجه إلى المنظمات والمحافل الدولية، لاستصدار قرارات دولية من المنظمات ذات الصلة، أو من خلال السعي للضغط على "إسرائيل" عبر حلفائه الدوليين الفاعلين.

ففي عام 1994، وقُبيل توقيع معاهدة وادي عربة، عزمت "إسرائيل" على فتح نفق ضخم بمحاذاة المسجد الأقصى، أدى إلى انهيارات وتصدّعات في بعض المباني الإسلامية، فكتب حينها وزير الأوقاف الأردني كتابًا تفصيليًا لمدير عام اليونسكو يوضح له فيه خطورة الحفريات والنفق على المسجد الأقصى المبارك، والعقارات التاريخية، وذلك في 1994/9/7. وبالفعل أصدر المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو قراره الذي ذكّر بشأن صون التراث الثقافي للقدس، والتي طلب فيها الامتناع عن اتخاذ أي إجراء، أو القيام بأي عمل، من شأنه أن يغير الطابع الديني، أو الثقافي، أو التاريخي، أو السكاني للمدينة، أو يخلّ بتوازن الموقع[185].

وقد عمل الأردن، بشكل متوازٍ، على عرض موضوع الحفريات والملفات الأخرى في القدس على حلفائه الدوليين، فخلال العام 2007 اجتمع السفير الأردني في واشنطن مع وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندوليزا رايس، وأبلغها رغبة الأردن أن تضغط الولايات المتحدة على "تل أبيب"، لإيقاف الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه[186].

---

[183] صالح الرقب، **نقض المزاعم اليهودية في هيكل سليمان**، ط 2، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الأول، غزة، 2002، ص 44.

[184] أحمد حسين أبو الهيجاء، **خطورة الأنفاق على مباني المسجد الأقصى**، مجلة دراسات العلوم الهندسية، المجلد 37، العدد الثاني، عمّان، 2010، ص 141.

[185] عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص 73–74.

[186] موقع عامون، 2007/2/13، انظر : https://www.ammonnews.net/article/1303

وفي عام 2008، وعلى إثر استمرار الاحتلال في حفريات الجهة الشرقية من الأقصى، استدعى أمين عام الخارجية الأردنية حينها عمر الرفاعي السفير الإسرائيلي في عمّان، وسلّمه احتجاجًا على الحفريات التي تنفذّها "إسرائيل" في القدس عامة، وعند باب المغاربة وأسفل المسجد الأقصى بشكلٍ خاص. وأجرت السلطات الأردنية سلسلة اتصالات مع سفراء دول الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى، لحثّها على منع "إسرائيل" من القيام بأي أعمال من شأنها أن تخلّ بالمسجد الأقصى[187].

ومن نافلة القول إن الموقف السياسي الرسمي الأردني يرفض هذه الحفريات بشكلٍ كامل، ففي عام 2009 وصف الملك الأردني عبد الله الثاني الحفريات الإسرائيلية بأنها "استفزازية"[188]. وتؤكد المملكة الأردنية بشكلٍ مستمر بأنها تتابع اعتداءات الاحتلال أسفل الأقصى، ففي 2010/2/10 قال وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردني عبد السلام العبادي إن إدارة الأوقاف في بلاده "تراقب عن كثب" الحفريات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى، وإن "الوزارة تجري اتصالات متواصلة مع إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس حول موضوع الأقصى"[189].

وتعمل المملكة الأردنية على الاستفادة من المناسبات المختلفة لإلقاء الضوء على مستجدات ملف الحفريات، في سياق تسليط الضوء عليه بشكلٍ دائم، ففي الذكرى الـ 47 لإحراق المسجد الأقصى، وتحديدًا في 2016/8/20، قالت المملكة الأردنية إن "استمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى، يدعو العالم إلى التدخل الفوري لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات"، وحذّرت وزارة الأوقاف الأردنية، في بيانٍ لها، من أنّ "الاستمرار بالحفريات تحت المسجد الأقصى من قبل دولة الاحتلال، والاعتداءات والتدنيس المستمر للمسجد حتى يومنا هذا... كلها مؤشرات تؤكد استمرار الخطر اليومي على المسجد، وهو ما يدق ناقوس الخطر ويدعو العالم إلى التدخل الفوري لوقف مثل هذه الاعتداءات اليومية"[190].

ومن أطر تفاعل الأردن مع الحفريات الإسرائيلية، توجيه دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس لدعوات، أو إطلاقها لتحذيرات من مغبة الحفريات وأخطارها على المسجد الأقصى، ويجد الأردن من نداءات الأوقاف مساحة أوسع لرفع سقف المطالبة من الاحتلال، بالإضافة إلى أن الأخيرة تعاين بشكلٍ مباشر اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي وحفرياته.

---

[187] موقع بي بي سي، 2018/8/21، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7575000/7575729.stm

[188] موقع صحيفة **الرياض**، الرياض، 2009/11/10، انظر: http://www.alriyadh.com/467799

[189] موقع صحيفة **الأيام**، رام الله، 2010/2/11، انظر: -http://www.al
ayyam.ps/ar_page.php?id=7906b9cy126905244Y7906b9c

[190] موقع صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2016/8/20، انظر: https://goo.gl/L5C7U2

وتعمل دائرة الأوقاف بدورها على دعوة الجهات الدولية لمعاينة ما يجري في الحفريات، ففي 2018/7/16، حذرت دائرة أوقاف القدس من وجود حفريات إسرائيلية جديدة تحت المسجد الأقصى، مطالبة منظمة اليونسكو بالتدخل وإرسال بعثة رسمية للكشف عن الموقع المستهدف، وطالب مدير دائرة الأوقاف الشيخ عزام الخطيب منظمة اليونسكو بالتدخل وإرسال بعثة رسمية للكشف في هذا الموقع وغيره من المواقع التي تجري فيها الحفريات في محيط المسجد الأقصى[191].

تُظهر هذه النماذج من تفاعل الأردن وردّات فعله تجاه الحفريات، انحصار جهوده في الكشف عن هذه الحفريات، وتصدير هذا الملف إلى الدول الكبرى صاحبة القرار، أو إلى المنظمات الدولية على غرار اليونسكو للتأثير على "إسرائيل"، وهي، وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوات في تعرية وجه الاحتلال، والكشف عن اعتداءاته المستمرة، التي تقوم بها أذرعه المختلفة، لكنها بالوقت نفسه، خطوات لا تؤثر بشكلٍ مباشر على مسار الحفريات، أو تعمل على إيقافها. وبالتالي فان التعامل الأردني مع الحفريات تحت الأقصى بالوسائل المتّبعة فقط، أمر غير مضمون النتائج، فبناء على المعطيات السابقة، نجد أن الاحتلال لم يوقف هذه الحفريات منذ احتلال القدس، بل صعّد من مساحاتها وانتشارها، مقابل تغاضٍ شبه كامل عن الدعوات والمواقف الأردنية خلال تلك السنوات، حتى ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة.

ثانيًا: مواجهة الأردن للتدخل أو نزع وصايته على المقدسات في القدس

يُعدّ نزع الوصاية الأردنية على المقدسات في القدس هدفًا أساسيًا في "إسرائيل"، خصوصًا من قبل المتطرفين، فقد قدّم نواب في "الكنيست" الإسرائيلي خلال شهري تشرين أول/ أكتوبر وشباط/ فبراير 2014، مشروعين بقانونين: الأول لسحب الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية، والثاني يتعلق بالتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى[192]. وبالرغم من عدم المضيّ في إقرار القانونين لأسباب سياسية ودينية، لكن هذا الطرح يكشف تلك النوايا التي أُخرجت للعلن ويدفع نحو مزيدٍ من الضغط على الأردن، وعلى فكرة وصايتها على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة.

إن هذا الجنوح نحو السيطرة المُطلقة والتحكم بالمسجد الأقصى، بدأ منذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967، فقد وضعته "إسرائيل" تحت سلطة وزارة الأديان في بداية الأمر، لكنها تراجعت نتيجة الرفض الشعبي العارم حينها. لكن تراجعها، على أي حال، لم يعنِ التسليم الكامل في إدارة الأوقاف بحقها الحصري في

---

[191] موقع الجزيرة نت، 2018/7/16، انظر: https://goo.gl/6wqunU

[192] موقع الجزيرة نت، التقسيم الزماني والمكاني للأقصى. القنبلة الموقوتة، انظر: https://goo.gl/MTfJ4M

إدارة المقدسات والأوقاف، فتواصلت بالتالي محاولات التدخل في إدارة المسجد والتضييق على أعمال الترميم وطواقمه.

وقد سبق هذه الجرأة بالمطالبة بإلغاء الوصاية الأردنية تدخلات في إدارة المسجد الأقصى. فمنذ العام 2001، عام وصول أرئيل شارون إلى سدة الحكم في "إسرائيل"، سلبت الشرطة الإسرائيلية من إدارة الأوقاف سلطة إدخال السياح إلى المسجد للمرة الأولى، وسمحت بدءً من العام 2003 بدخوله من قِبل المقتحمين اليهود، مع التضييق بشكل متوازٍ على دخول المسلمين. كما سعت لترسيخ أمر واقع جديد، متمثل بزيادة حالات منعها لطواقم الأوقاف وحراس المسجد من دخوله، بحيث تُجبر الأوقاف بالتسليم بالإجراءات الإسرائيلية، وبالسلطة الإسرائيلية المُستحدثة على المسجد، وبالتالي ترسّخ إدارتها، أو على الأقل إشراكها، في إدارة المسجد تحت الأمر الواقع.

ومما فاقم التحدي على الجانب الأردني أنه، وعقب انهيار تلة المغاربة[193] عام 2007، أرسلت منظمة اليونسكو بعثة تقنية لمعاينة المكان، خرج على إثرها تقرير اللجنة بخمسة توصيات من ضمنها: "أن يُطلب إلى حكومة إسرائيل المشاركة فورًا في عملية تشاور مع جميع الأطراف المعنية، لا سيما سلطات الوقف الإسلامي والأردن"[194].

لقد حوّلت هذه الدعوة "إسرائيل" إلى طرف أصيل، والأوقاف الأردنية إلى أحد "الأطراف المعنية"، واعتُبر ما قامت به اليونيسكو سابقة تجاوزت ثوابت القانون الدولي بهذا الشأن، فالثابت في النصوص والممارسة أن شؤون المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية في القدس هي اختصاص حصري لدائرة الأوقاف الإسلامية التابعة للحكومة الأردنية دون سواها.

هذا الأمر أوصل الاحتلال للتجرؤ عام 2012 على منع مدير المسجد الأقصى ناجح بكيرات من دخوله بعد تعيينه بشهر واحد، واستمر هذا المنع نحو عامين ونصف من شغله لهذا المنصب[195].

أما ردّ الأردن فقد جاء على منحييْن اثنيْن:

---

[193] تلة المغاربة هي تلة ترابية ترتفع حتى تلاصق جدار الأقصى حيث توصل الى باب المغاربة في الجدار الغربي للمسجد، ولذا فإنها تُعتبر جزءا لا يتجزأ منه.

[194] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

[195] وكالة معا الإخبارية، 2012/3/14، انظر : http://www.maannews.net/Content.aspx?id=467857

- **الأول مع السلطة الفلسطينية:** وقد تُوّجت في العام 2013، من خلال اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، والتي أنهت بشكل قاطع الخلاف الأردني الفلسطيني بشأن المقدسات، وأوضحت وأقرّت الدور الأردني عليها.
- **الثاني مع "إسرائيل":** وقد كانت استجابة الدولة الأردنية وإدارة الأوقاف لهذا التحدي بشكل عام مرتبكة ومنخفضة السقف، خصوصًا فيما يتعلق بموضوع الإشراك في إدارة المقدسات، فقد تجاوبت الحكومة الأردنية مع دعوة اليونسكو في أزمة انهيار تلة المغاربة عام 2007، والتي جعلت من الأردن طرفًا من الأطراف وليس الطرف الوحيد، حيث أشركت "إسرائيل" بشكل عملي في إدارة المسجد الأقصى.

كما قررت الأوقاف مطلع العام 2014 أن تعزل مدير المسجد الأقصى، الذي منعته "إسرائيل" من الدخول إلى القدس، وعينته في إدارة التعليم الشرعي بدلًا عن ذلك، في خضوع لأمر واقع إسرائيلي، قبل أن يُرفع الحظر عنه بعد ذلك، في سابقة أكّدت قدرة الاحتلال على منع موظفي الأوقاف الكبار من ممارسة عملهم، إلى حدّ يجبر الأوقاف على تعديل قراراتها بدل تنفيذها[196].

لكن الأردن في المقابل، كان يسعى لترسيخ دوره من خلال بعض قرارات منظمة اليونسكو، التي كانت تُبرز الحقّ الإسلامي الخالص في القدس.

فقبل معاهدة وادي عربة، استطاع الأردن تسجيل نقطة انتصار على الاحتلال في العام 1980، وذلك، عندما قدّم ملفًا إلى "اليونسكو" لتسجيل "مدينة القدس وأسوارها" ضمن قائمة التراث العالمي، وقررت اللجنة دراسة هذا الطلب، خصوصًا لما يمثله الموقع من قيم فريدة من النواحي الدينية والتاريخية والحضارية والمعمارية والفنية[197]، ومن ثمّ تمّ تسجيلها في هذه القائمة عام 1981[198].

وخطا الأردن خطوة إضافية في الدورة السادسة للجنة التراث العالمي في عام 1982، حيث دعا ممثله في اللجنة إلى وضع "القدس القديمة وأسوارها" ضمن قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وتمّ تسجيل القدس في هذه القائمة، ما يحمّل اليونسكو والمجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ إجراءات حاسمة في حماية الموقع[199].

---

[196] زياد ابحيص، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة.**

[197] ريتا عوض، **القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 94، ربيع 2013، ص 32 و 33.

[198] القدس في قائمة التراث العالمي، انظر: https://whc.unesco.org/ar/list/148

[199] ريتا عوض، **مرجع سابق**، ص 35.

ولم تقف مجهودات الأردن على هذين القرارين فقط، بل استمر جهده بعد توقيع معاهدة السلام مع "إسرائيل"، حيث قدمت في 2014/6/24 كل من الأردن وفلسطين ملفًا مشتركًا حول القدس، وقد استطاع الملف إقناع أعضاء لجنة التراث الإنساني، وعلى إثر تصويت سريّ تمّ إدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها ضمن لائحة التراث العالمي المعرض للخطر، في اجتماع اللجنة الذي عُقد في العاصمة القطرية الدوحة، بحضور دولي كبير. ومن الجدير ذكره قيام الوفدان الأردني والفلسطيني بتوزيع بيانٍ من ستين صفحة يتضمن نحو مئتيّ مخالفة قامت بها "إسرائيل" على مدى العقود الماضية لطمس الآثار الإسلامية في مدينة القدس[200].

أما القرار الأهم، فكان بدفع الكتلة العربية في اليونسكو في 2016/10/18 لتبنّي قرار ينفي وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق، واعتبارهما تراثًا إسلاميًا خالصًا[201]. وقام الأردن بعد أيام بتقديم مشروع قرار إلى لجنة التراث العالمي التابعة إلى اليونسكو في 2016/10/26، بهدف إبقاء القدس القديمة ضمن لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، بالإضافة إلى تضمّنه انتقادات حادة للاحتلال الإسرائيلي، وتشديده على ضرورة حماية التراث الثقافي للمسجد الأقصى واحترامه، كموقع خاص لعبادة المسلمين فقط، وبالتالي ضمان حصرية إدارته لهذا الموقع[202].

وجاءت ردّة فعل الاحتلال على القرار عنيفة، إن في إطار الإجراءات أو التصريحات، وقد وصفه رئيس وزراء بنيامين نتنياهو بأنه "عبث مستمر"[203]. وفي المقابل، عدّ وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال في الحكومة الأردنية محمد المومني القرار "انتصارًا دبلوماسيًا وسياسيًا وقانونيًا مهمًا، وإقرارًا دوليًا واسعًا ببطلان الإجراءات والانتهاكات التي تحاول سلطات الاحتلال فرضها على القدس ومقدساتها"[204].

ولم تقف جهود الأردن عند هذه القرارات فقط، بل وبالتنسيق مع الدول العربية صاحبة العضوية في منظمة اليونسكو، استطاعت كذلك أن تكسب قرارات جديدة لليونسكو، تعمل على عزل "إسرائيل" دوليًا، وترفع من سقف الاهتمام الدولي بالقدس المحتلة. ففي 2017/5/2 قدمت فلسطين، بالتنسيق مع الأردن، قرارًا يؤكد قرارات اليونسكو السابقة باعتبار "إسرائيل" محتلة للقدس، ورفض سيادتها عليها.

---

[200] موقع الجزيرة نت، 2014/6/24، انظر: https://goo.gl/pUvLkh

[201] موسوعة الجزيرة نت، انظر: https://goo.gl/6hhmiy

[202] موقع الجزيرة نت، 2016/10/26. انظر: https://goo.gl/YRKMfG

[203] هشام يعقوب (محرر) وآخرون، **حال القدس السنوي**، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص 153–154.

[204] موقع الجزيرة نت، 2016/10/21، انظر: https://goo.gl/nPrakv

وأخيرًا، استطاع الأردن، بالتعاون مع فلسطين، تمرير قرار بالإجماع في 2018/6/26، حيث اعتمدت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة "اليونسكو"، خلال اجتماعها الثاني والأربعين المنعقد في العاصمة البحرينية المنامة، قرارين مهمّين بالإجماع، حول مدينتي القدس المحتلة، والخليل، حيث تناول القراران الحفاظ على بلدة القدس القديمة وأسوارها، كما طالبا من سلطات الاحتلال الكفّ عن الانتهاكات التي من شأنها تغيير الطابع المميز للمدينة، بالإضافة إلى إبقاء القدس مدرجة على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، نتيجة لممارسات الاحتلال[205].

وتؤكد هذه القرارات، التي قام الأردن بتقديم مشاريعها، أو أسهم مع دول عربية أخرى فيها، على إرادة أردنية في إشراك الرأي العام الدولي فيما تعانيه القدس المحتلة، ومع أن هذه القرارات لا تتضمن آليات للتطبيق، لكنها تُرسّخ الوضع القائم كما تُسهم في حشد الرأي العام الدولي في مواجهة "إسرائيل"، وإظهار وجهها الحقيقي القائم بالاحتلال.

ولعل ذلك يُفسّر ضغط "إسرائيل" على عددٍ من أعضاء المنظمة، وشنّها لحملة كبيرة ضدّ صدور هذه القرارات، حتى أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو قال إن "إسرائيل تكفر بمنظمة اليونسكو، ولا تؤمن إلا بحقيقة أن القدس ملك لها موحدة، وإلى الأبد"[206].

أما في فيما يخص الإزالة التامة للوصاية الأردنية فقد قوبلت بسقف أعلى، حيث دان البرلمان الأردني توجهات الكنيست الإسرائيلي بقبول مناقشة "نزع الوصاية الأردنية عن المقدسات في القدس"، وهدد بالمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي من عمّان، وسحب السفير الأردني من "تل أبيب"، وحتى إلغاء معاهدة وادي عربة[207].

لكن في حقيقة الأمر فإنّ إلغاء معاهدة وادي عربة يُعدّ أشبه بالمستحيل، فالمخاوف لدى صناع القرار في الأردن من فكرة إعادة النظر في المعاهدة، أو إلغائها، له صلة بالشراكات والمصالح مع "إسرائيل"، فبات بالتالي الحفاظ على المعاهدة، رغم أهمية المحافظة على المقدسات بالنسبة للأردن، يتعلق بالمصالح الاستراتيجية، التي على رأسها مشروعات اقتصادية كبيرة، فضلا عن التنسيق المتبادل على أكثر من صعيد. وقد أكّد ذلك طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، عندما صرّح أن الأردن، بنظره، لا يستطيع إنهاء معاهدة السلام مع "إسرائيل"، مبينًا أن الضغوط الدولية ستنهال على المملكة حينها، وأن "ما

---

[205] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/6/26، انظر: https://www.palinfo.com/239671

[206] موقع الجزيرة نت، 2017/5/2، انظر: https://goo.gl/E3wyRc

[207] موقع صحيفة **الغد**، عمّان، 2014/16/1، انظر:
https://alghad.com/مطالبات-نيابية-بإلغاء-وادي-عربة

بناه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني عبر السنوات الماضية لبلاده سينهار، وأن المِنح والمساعدات الخارجية، التي يعتمد عليها الأردن في بناء موازنته السنوية، ستتأثر بأي قرار يتخذه الأردن ضدّ "إسرائيل"، وخصوصًا المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية"[208].

ثالثًا: مواجهة الأردن للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى

بالتوازي مع محاولات نزع الوصاية الأردنية عن المسجد الأقصى، عمل الاحتلال ليفرض سيطرته عليه، من خلال تنفيذ مشروع التقسيم الزماني والمكاني للمسجد، وتُشكل الاقتحامات المتكررة من قبل المتطرفين اليهود للمسجد، واحدة من أهم أدوات الاحتلال في تثبيت موطئ قدم له فيه، ووسيلة تهيئةٍ وتمهيد للوصول إلى الاستحواذ على أجزاء منه، وذلك نظرًا لاستطاعة "إسرائيل" من خلال فرض القوة من الحفاظ على وتيرة الاقتحامات، والمضي في جعل وجود المستوطنين في الأقصى أمرًا واقعًا[209].

إن ما يقوم عليه هذا المشروع هو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود من خلال[210]:

التقسيم الزماني: وهي تخصيص أوقات معينة لدخول المسلمين المسجد الأقصى، وأوقات أخرى لدخول المستوطنين اليهود، ويتمّ تقسيم ساعات اليوم، وأيام الأسبوع، والشهر، والسنة، بين اليهود والمسلمين. ويحاول الاحتلال من خلال التقسيم الزماني فرض مغادرة المسلمين المسجد الأقصى من الساعة 7:30 حتى 11 صباحًا، وفي فترة الظهيرة من الساعة 1:30 حتى 2:30، بحجة أنَّه لا صلاة للمسلمين في هذه الأوقات. وتعمل سلطات الاحتلال في مرحلة لاحقة على تخصيص المسجد الأقصى لليهود خلال أعيادهم، والتي يقارب مجموع أعدادها نحو 100 يوم في السنة، إضافة إلى أيام السبت طوال السنة (والبالغ عددها نحو 52 يومًا)، وصولًا لحظر رفع الأذان خلال الأعياد اليهودية. وفي سياق تنفيذ هذا التقسيم، تعمل سلطات الاحتلال على منع اقتحامات المستوطنين للأقصى خلال الأعياد الإسلامية.

ولتحقيق ذلك، لجأت الجماعات الإسرائيلية، التي تسعى لإقامة المعبد مكان المسجد الأقصى، إلى تحركٍ منظم أمام المحاكم الإسرائيلية آتى أُكله عام 1995، حيث انتزعت قرارًا يسمح بدخول أمناء جبل الهيكل

---

208 رياض حمودة ياسين، الدور الأردني: الواقع وآفاق التغيير.

209 هشام يعقوب، **عين على الأقصى** 10، ص 122.

210 أحمد فايق دلول، **التقسيم الزماني والمكاني**، مجلة البيان، العدد 361، 2017/5/25، انظر:
http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=5799

إلى المسجد والصلاة فيه[211]. وفي عام 2005 استحصلت على قرار آخر يؤكد على السماح بدخوله الإسرائيليين كجماعات "في غير وقت صلاة المسلمين"، مما يعني تعديلًا جوهريًا على قواعد الدخول إلى المسجد الأقصى المبارك، وترسيخًا من المحكمة عن مخطط التقسيم الزماني بقرارٍ معلن للمرة الأولى[212].

إن الهدف الأساسي لهذا التقسيم هي محاولة نقل هوية المسجد الأقصى المبارك من خانة المقدّس الإسلامي الخالص، إلى خانة المقدّس المشترك بين المسلمين واليهود، من خلال عملية مغالبة طويلة الأمد، تتمثل بتعزيز وتكثيف اقتحامات المتطرفين اليهود من جهة، والتضييق على دخول المصلين المسلمين من جهة أخرى، وحيث أن التقسيم الزماني لا يتطلب إحداث تغييراتٍ جذريةٍ في إجراءات الأمن من حوله، فهو يُعدّ المدخل الأسهل للوصول إلى الهدف التالي، ألا وهو التقسيم المكاني.

التقسيم المكاني: ويعني تخصيص أماكن بعينها داخل المسجد الأقصى ليمارس المسلمون واليهود شعائرهم الدينية، وهي مرحلة لاحقة للتقسيم الزماني، وهذا التقسيم يهدف لتكريس وجود اليهود في المسجد الأقصى من ناحية، وتخصيص أجزاء ومساحات منه يقتطعها اليهود ليحولوها لكُنُس يهودية لأداء صلواتهم فيها، ويشمل التقسيم المكاني كذلك بسط السيطرة بالقوة على جميع الساحات الخارجية غير المسقوفة للمسجد، أما الأماكن المسقوفة مثل مصلى قبة الصخرة والمصلى المرواني فتكون للمسلمين. كما يشمل هذا التقسيم مخططات لبناء كنس يهودية، تمهيدًا لبناء "المعبد". وقد تداولت أوساط حزب الليكود في عام 2013 خرائط أشارت بوضوح إلى محاولة انتزاع الساحة المقابلة لبابيّ الرحمة والتوبة، ليكونا مكانًا دائمًا لصلاة اليهود، مع إمكانية توسيعها في الأعياد والمناسبات. ويركز المقتحمون الصهاينة خلال عاميي 2017–2018 على التوجه إلى الجزء الشرقي من ساحة الأقصى، بعد دخولهم إليه من باب المغاربة، ليقضوا معظم وقتهم ويحاولوا ممارسة طقوسهم هناك قبل أن يغادروا[213]. ويأتي التصويب على الجانب الشرقي لبعده عن التركز السكاني المقدسي في البلدة القديمة، ومحاولة استثمار غياب التواجد الإسلامي في المنطقة، نتيجة تراكم الردم فيها منذ عام 2000، ومنع سلطات الاحتلال إخراجه من المسجد، وبالتالي صناعة مشهد الهوية اليهودية بسهولة.

في مقابل كل ذلك، لا تمر مناسبة إلا ويؤكد الأردن رفضه التام لأي مساس بالمسجد الأقصى، أو مشاريع تقسيمه زمانيًا ومكانيًا، كما يؤكد على إدانته الشديدة للاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للمسجد

---

211 عبد السلام العبادي، **مرجع سابق**، ص 71.

212 زياد ابحيص، مخطط التقسيم المكاني والمخاطر المحدقة بشرقي فِناء المسجد الأقصى المبارك، ورقة مقدّمة لندوة "المسجد الأقصى الواقع والمآلات"، ملتقى القدس الثقافي عمّان، 2016/5/2.

213 زياد ابحيص، مقبرة باب الرحمة: مقبرة الصحابة في قلب معركة الأقصى، موقع مدينة القدس، 2018/7/1، انظر:
http://alquds-online.org/index.php?s=30&id=601

الأقصى. فقد أعرب —على سبيل المثال لا الحصر— الناطق الرسمي باسم حكومة الأردن محمد المومني في نهاية العام 2015 عن غضب الحكومة الأردنية جراء هذه الاعتداءات، وأكد المومني رفض الأردن التقسيم الزماني والمكاني للمسجد، وقال إن الأردن يحذر "إسرائيل" من مغبة الاستمرار بهذا السلوك، ويعدّه تهديدًا غير مسبوق، ولن يسكت عنه مطلقًا، وهو يتعارض مع القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والمعاهدات الدولية، التي تلزم القوة القائمة بالاحتلال عدم المساس بالأوضاع القائمة في المناطق التي تحتلها[214]. كما أعلن مصدر رسمي آخر في وزارة الخارجية الأردنية

> أن الأردن صاحب الوصاية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، لن يدّخر جهدًا من خلال اتصالاته مع القوى الدولية والعواصم المؤثرة، ومن خلال عضويته في مجلس الأمن، على تأكيد رفضه لهذه الانتهاكات، خصوصًا الإجراءات التي تستهدف التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، المرفوض بشكل مطلق والذي يمثل انتهاكًا صارخًا للشرعية الدولية، وسيتصدى بكل حزم لكل ما من شأنه أن يمس هذه المقدسات وبكل الوسائل الدبلوماسية والقانونية[215].

هذه الإدانة لم تستثنِ ملك الأردن، حيث أعرب عن رفضه الشديد لاقتحامات الأقصى، ففي 2015/9/15، جدد الملك عبد الله الثاني موقف بلاده الرافض للانتهاكات والاستفزازات الإسرائيلية، ولوّح بأن استمرارها سيؤثر على العلاقات الثنائية. وفي لقاء جمع الملك الأردني عبد الله الثاني مع ممثلين عن أوقاف القدس وشخصيات فلسطينية في 2017/8/16، أكد أن المملكة الأردنية الهاشمية ستواصل بذل كل الجهود في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وبأن المملكة ستحافظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس، ومواجهة أي محاولات تستهدف التقسيم الزماني أو المكاني في المسجد الأقصى، محذرًا من خطورة المساس به[216].

وتظهر هذه التصريحات توقف سقف الأردن في الحفاظ على المقدسات، ورفض إجراءات الاحتلال، دون أي خطط عملية، ولا تأتي هذه التصريحات في سياق ممارسات على أرض الواقع، بقدر إعطاء تطمينات للرأي العام العربي عامة، والأردني والفلسطيني على وجه الخصوص، بأن الأردن لن يقبل أي تغييرات على الوضع القائم، ولكنها تطمينات تدخل في سياقات الوعود، دون أوراق قوة فعلية تخشاها "إسرائيل".

---

[214] موقع صحيفة **الرأي**، عمّان، 2015/10/1، انظر: https://goo.gl/GUSzrz

[215] موقع صحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2015/9/15، انظر: https://www.alittihad.ae/Article/87731/2015/

[216] موقع دنيا الوطن، 2017/8/16، انظر: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/08/16/1076160.html

المبحث الثالث: مستقبل الوصاية الأردنية في القدس وآليات زيادة فاعليتها

بعد أن عالجنا موضوع الأداء الأردني من وصاية دينية على المقدسات، وإعمارات المسجد الأقصى الهاشمية، فضلًا عن إدراك منهجية التهويد وطرق المجابهة الأردنية، بقي أن نستشرف مستقبل هذا الأداء الأردني في ظلّ التحديات التي تواجهه، ثمّ نقترح بعض الحلول، التي قد تسهم في زيادة الفاعلية الأردنية لحماية المقدسات عامة والمسجد الأقصى بشكل خاص.

الفقرة الأولى: مستقبل الوصاية الأردنية على المقدسات في القدس في ظلّ التحديات

بداية وقبل الخوض في مستقبل الوصاية الأردنية على القدس، لا بد لمقاربة الموضوع بشكل موضوعي أن نُدرك التحديات الأساسية التي تحدّد وتحكم تلك العلاقة الأردنية بالقدس والمتمثلة بتحديين أساسييْن يتمثلان بالواقع الدولي وتحدي الجغرافيا.

أولًا: التحديات الأردنية في القدس

أ-: الواقع الدولي

على الرغم من أن الوصاية الأردنية على المقدسات منصوص عليها في القانون الدولي، كما بيّنا في الفصل الأول، لكن لم يتمّ ترجمة هذه القرارات ومحاسبة الاحتلال على انتهاكه للوصاية الأردنية، خصوصًا فيما يتعلق بالمسجد الأقصى المبارك، ما يطرح تساؤلات عميقة حول قدرة النظام الدولي على تطبيق هذه القوانين في حالة الاحتلال، وما هو مصير القرارات العديدة التي أيدت موقف الأردن وأدانت "إسرائيل"، ولماذا ظلّت مجرد حبرٍ على ورق؟

ولعل الإجابة عن هذا السؤال تكمن في أسباب متعددة أبرزها:

1. اختلال موازين القوى الإقليمية والدولية لصالح الكيان الإسرائيلي[217].
2. الانحياز الكبير لـ"إسرائيل" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعمل على عرقلة أي قرار صادر من الأمم المتحدة، يتعلق بقضية القدس والقضية الفلسطينية، وهو انحياز ازداد تصاعده منذ وصول

---

[217] يوسف حسن يوسف، **التحليل السياسي لمشكلة الشرق الأوسط**، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص 29.

دونالد ترامب عام 2017 إلى سدّة الرئاسة الأمريكية، وإصداره قرارات عدة اعترف فيها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل فيها سفارة بلاده من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة[218].

3. ضعف الموقف العربي الرسمي وتشتته، وحصر مواجهة العرب للاحتلال في إطار التوجه إلى المحافل الدولية، وعدم تثبيت القدس كعامل جامع للعرب[219]، وهو ما تصاعد مع ما عُرف بـ"الربيع العربي"، الذي شهد تراجعًا كبيرًا لأولوية القدس على جدول اهتمامات الأنظمة العربية الرسمية.
4. ضبابية الموقف الأوروبي مع التزامه بالسقف الأمريكي، وقلة تأثيره على مجريات القضية الفلسطينية، حيث أنه، بالرغم من أن مواقفه تتركز على دعوة "إسرائيل" إلى إزالة جميع إجراءاتها على المقدسات في القدس، ورفض ضمّ الشطر الشرقي من المدينة إلى دولة الاحتلال[220]، فإن هذا الموقف يصطدم على أرض الواقع بمشاركته في إطار الرباعية الدولية التي تتزعمها الولايات المتحدة[221].
5. عدم وجود آليات قانونية واضحة لمحاسبة "إسرائيل" على الانتهاكات التي ترتكبها[222]، بالإضافة إلى أنها لا تحتكم إلى الشرعية الدولية إلا في حال إيجاد فرص تصبّ في خدمة مشروعها الاستيطاني، وعندما تواجه ضغوطًا دولية، أو قرارات تصبّ في خانة القدس أو المقدسات، تلجأ الدولة العبرية إلى المماطلة والتهرب من تطبيق القرارات. وفي حالات عدم قدرة الولايات المتحدة على إفشال هذه القرارات عبر الفيتو، أو الضغوط على الدول الأعضاء لمنعهم من التصويت، تتكيف "إسرائيل" مع هذه القرارات، ولا تلتفت لأي ضغوط ومطالبات، بل تعمل على استغلال الظروف المستجدة لكي تتخلى عن أي التزامات سابقة، أو إيجاد مشكلات قبل تنفيذ هذه الالتزامات، أو العودة إلى النقطة الأولى عبر التفاوض بشكل منفرد مع الفلسطينيين من دون أي غطاء دولي[223].

---

[218] بوابة الشرق الإلكترونية، 2018/1/1، انظر: https://goo.gl/d6e1ju

[219] زياد ابحيص، إشكالية الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس.

[220] زياد الضرابعة، **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2011، ص 63.

[221] أُنشئت في مدريد عام 2002 وهي تضم بالإضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية كل من الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة وروسيا.

[222] وكالة معا، 2018/3/20، انظر: https://www.maannews.net/Content.aspx?id=943343

[223] تيسير محيسن، إسرائيل وقرارات الشرعية الدولية (عرض تحليلي)، المركز الفلسطيني بديل، انظر: http://www.badil.org/ar/component/k2/item/1530-art-06.html

ب-: تحدي الجغرافيا

تشكل الجغرافيا أو البيئة الجغرافية المحيطة بالمملكة الأردنية واحدة من التحديات التي تواجه النظام الأردني، حيث يقع الأردن في بقعة جغرافية انتُزعت من محيطها الطبيعي اقتصاديًا واجتماعيًا، أي من حيز الترابط الذي كان قائمًا بين مناطق شرق الأردن ومناطق أخرى (أصبحت فلسطين وسورية السياسية) في بلاد الشام؛ إذ أدى تأسيس الدولة إلى تحطيم علاقات مناطق الدولة الجديدة مع المناطق الأُخرى، الأمر الذي عوّق نموها الطبيعي بالاعتماد على العلاقات السابقة مع مناطق أخرى في الإقليم، وأجبرها على إقامة علاقة جديدة بين مناطق الدولة في إطار سيرورة نمو جديدة، أي إن الدولة الأردنية تأسست في بقعة جغرافية هي الأكثر فقرًا بين أقاليم منطقة بلاد الشام، أو المشرق العربي.

وفي المحصلة النهائية أرست ندرة الموارد الطبيعية في الأردن، بالترافق مع ندرة المياه، وعدم تطور قاعدة اقتصادية إنتاجية صناعية، اقتصادًا وطنيًا مُعانًا، ذلك بأن الميزانية الأردنية، ومنذ نشوء إمارة شرق الأردن إلى اليوم، تعاني عجزًا دائمًا يُغطّى عبر المساعدات الخارجية المباشرة. وقد تقلبت المصادر الرئيسية لدعم الميزانية العامة للأردن، من بريطانيا حتى العام 1957 إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1958 وحتى نهاية ستينيات القرن الماضي، إلى حين دخلت المساعدات العربية الخليجية، ومن ثمّ تابعت الولايات المتحدة تعاملها مع الأردن من خلال السياسة نفسها، عبر حرمان الأردن من الاعتماد على نفسه واستثمار موارده، إلى الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية، ما يدفع الأردن للالتزام بتبعية سياسية واقتصادية مرتبطة بالدول المانحة[224]. ووصفت هذه العلاقة التي تربط الاقتصاد الأردني بالدول المانحة بالإنفاق المالي مقابل الاستثمار السياسي، محاولة إخضاع الأردن بنمط اقتصادي مشوه، لضمان استمرار التبعية الأردنية، وربط الأردن سياسيًا واقتصاديًا بمصالح الدول الكبرى[225]. ويأتي هذا الاعتماد المفرط على الدعم والمنح الخارجية نتيجة ندرة الموارد الطبيعية في الأردن، على خلاف جيرانه العرب، الأمر الذي يضع قيودًا هائلة على صانع القرار الأردني.

وبالإضافة إلى تأثير الجغرافيا على الاقتصاد، يتعرض الأردن لجملة من التحديات في المرحلة الراهنة، فبحكم الجغرافيا كذلك، يقع الأردن قرب أخطر بؤر التصادم الإقليمي والدولي، فمن مخططات حسم مستقبل القضية الفلسطينيّة، إلى التطورات الكبيرة والمتسارعة في سورية والعراق، وما يقوم به اللاعبون الإقليميون في المنطقة، والتجاذبات التي تنتج عن سياساتهم وأوزانهم الإقليمية، سواء كانت السعودية أم مصر أم إيران

---

[224] فهمي الكتوت، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن** 1950–1967، ط 1، العالم للنشر والتوزيع، 2016، ص 113.

[225] **المرجع نفسه،** ص 114.

أم تركيا. ويرفع حدة هذا التحديات بالنسبة للأردن ما تواجهه من ظلال الأزمة السورية، التي بدأت عام 2011، وتراجع انسياب البضائع إلى العراق، والتقلبات الكبيرة في العلاقة مع السعودية، خصوصًا بما له علاقة بما يُعرف حديثًا بـ"صفقة القرن[226]"، وذلك عقب الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"[227].

ثانيًا: تراجع الدور الأردني في القدس

قام الأردن على مرّ تاريخيه الحديث، ووصايته على المقدسات، بأدوار أساسية تجاهها، خصوصًا في إعمار المسجد الأقصى، وتقديم الدعم المالي والسياسي، ومن ثمّ الرعاية المباشرة لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، بالإضافة إلى وضع قضية التهويد في اجتماعات المحافل الدولية، واستصدار العديد من القرارات المهمة في هذا الجانب، خصوصًا في اليونسكو، كما بينا في الصفحات السابقة، إلى جانب التفاعل الإعلامي الدائم مع الأحداث في الأقصى، عبر التصريحات والبيانات والرفض التام لأي مساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها، المسجد الأقصى المبارك.

لكن هذا الأداء الإيجابي نسبيًا لم يمنع التراجع الملحوظ، خصوصًا في الأعوام الأخيرة (2015–2018)، والتي شكلت الإطار الأبرز لتراجع دور الأردن في تحمّل مسؤولياته المباشرة تجاه المقدسات في القدس، بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص.

وقد تجلى هذا التراجع في أحداث ثلاثة هي[228]:

<u>الأول:</u> كشَف الاتفاق الأردني الإسرائيلي حول المسجد الأقصى في 2015/10/24، والذي تضمّن تركيب كاميرات في المسجد الأقصى، وبثّها على الإنترنت، انسياقًا أردنيًا مع ما تريده "إسرائيل"، وعدم قدرته على تبني مواقف تلامس تطلعات الشارعيْن المقدسي والأردني، حيث كان المشروع سيقدم للاحتلال وسيلة مثالية لمراقبة المقدسين داخل المسجد الأقصى، ما يسمح له بفرض إجراءات متزايدة بحقّهم. ولم يتوقف المشروع

---

226 "صفقة القرن" هو مسمى أطلق لما يقال بأنه مقترح وضعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ويهدف لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تفاصيل الصفقة غير مُعلنة "رسميًا" حتى إعداد هذه الرسالة.

227 منصور المعلا، **الجغرافيا والدور الأردني ومواجهة المستقبل**، موقع صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2018/1/19، انظر: https://goo.gl/CBVeW3

228 علي إبراهيم، **الأردن والوصـــاية على المقدســات الإســلاميّة. هل يقوم بالتخلي عنها تدريجيًا؟**، موقع مدينة القدس، 2017/8/3، انظر: http://alquds-online.org/index.php?s=30&id=560

بتراجع أردني عنه، بل من خلال الرفض الشعبي الواسع من قبل الفلسطينيين في القدس المحتلة، ما دفع الأردن للإعلان عن إيقاف المشروع في 2016/4/18[229].

الثاني: مرور الإجراءات الإسرائيلية الجديدة بعد عملية الأقصى في 2017/7/14[230]، المتمثلة بوضع بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة حديثة ومتطورة أمام أبواب المسجد الأقصى، دون أي رد فعلٍ أردني، يرقى لخطورة الأحداث، والتي تُعدّ انتهاكًا مباشرًا للوصاية، وفرض المزيد من التحكم الإسرائيلي بالمسجد الأقصى، ما أظهر تراجعًا كبيرًا لدور الأردن ليس في حماية الأقصى وحسب، بل حتى في التفاعل مع محاولات واضحة من الاحتلال لإحداث تغيير جذري في حركة دخول وخروج المصلين من الأقصى، بالإضافة للاعتداءات الأخرى التي طالت المسجد، وتطال المرابطين في أرجائه.

الثالث: عدم استفادة الأردن من الفرصة التي لاحت له بناء على حدث مستجد تمثّل بحادثة قتل مواطنيْن أردنييْن[231] في السفارة الإسرائيلية في عمان في 2017/7/23، أي تزامنا مع قضية البوابات[232]، حيث أُغلقت السفارة الإسرائيلية عقب الحادثة، وظهر أن الأردن اكتسب ورقة ضغط قوية تجاه الاحتلال، يستطيع من خلالها استحصال مكاسب كبيرة، وشبّه بعض المراقبين القضية بحادثة محاولة اغتيال القيادي في حركة حماس خالد مشعل في عام 1997، وتعامل القيادة الأردنية والملك الراحل حسين معها آنذاك، خصوصًا أن ملابسات الحادث التي أعلنها الأردن تدين الضابط الإسرائيلي على الأقل بارتكاب جريمة القتل. لكن السلطات الأردنيّة أغلقت ملف الحادث، مبررةً بأن القضية جرت على خلفية شجار نشب بين الموجودين في المكان. نتيجة لذلك غادرت السفيرة الإسرائيلية عنات شلاين، برفقة القاتل حارس أمن السفارة زئيف، الأردن، من ثمّ جاء تسريب صور استقبال نتنياهو "العائلي" لهما[233].

وبالرغم من مطالبة الملك الأردني عبد الله الثاني في2017/7/27 رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو بمحاكمة حارس الأمن زئيف، وتحذيره من أن أسلوب التعامل مع الواقعة سيكون له أثر مباشر على العلاقات بين الجانبين[234]، لكن هذه التصريحات جاءت متأخرة كثيرًا، خصوصًا بعد خروج القاتل من

[229]موقع مدينة القدس، 2016/4/18، انظر: http://alquds-online.org/index.php?s=news&id=18693

[230] موقع بي بي سي، 2017/7/25، انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40712763

[231] كشفت مصادر إعلاميّة بأن شابًا أردنيًا طعن إسرائيليًا وأصابه بجروح، قبل إطلاق النار عليه من قبل ضابط أمن حماية السفارة، ما أدى إلى مقتل الشاب محمد الجواودة (17 عامًا)، بالإضافة إلى صاحب العقار بشار الحمارنة (58 عامًا)، الذي يعمل طبيبًا.

[232] موقع فرانس 24، 2017/7/24، انظر: https://goo.gl/N7ti1M

[233] موقع صحيفة **الغد**، عمّان، 2017/7/24، انظر: https://goo.gl/3wBWPG

[234] موقع الجزيرة نت، 2017/7/27، انظر: https://goo.gl/Kew63s

الأراضي الأردنية، وبالتالي فقد اعتُبرت رسالة للداخل الأردني لتهدئته، وإزالة الاحتقان المتزايد، وهو الأمر الذي أكّده فتح السفارة من جديد عقب الاعتذار الإسرائيلي في 2018/1/18[235].

إذن فقدَ الأردن أحد أوراق القوة التي كان يمكنه من خلالها الضغط على الاحتلال، وتحويل الموضوع من حادثة جنائية كما أريد لها، إلى أداة في يد السلطات الأردنية لمقايضة "إسرائيل"، وإجبارها على التراجع عن بعض إجراءاتها واعتداءاتها بحقّ المسجد الأقصى والمقدسات، وهو المسار الذي أثبتت التجارب أن الاحتلال يفهمه، بعيدًا عن أي لغة دبلوماسية.

في المحصلة، عززت هذه الأحداث تراجعًا ملحوظًا للدور الأردني في القدس، بشكل عام، والمسجد الأقصى، بشكل خاص، فقد ازدادت الاعتداءات الإسرائيلية، ولم تُسهم معاهدة وادي عربة عام 1994 من جهة، ولا الاتفاقية الأردنية الفلسطينية عام 2013 من جهة أخرى، من التقليل من حدّة هذه الاعتداءات.

وإذا أردنا التحدث بلغة الأرقام، فإننا نلحظ زيادة هذه الاعتداءات في الرسم البياني، من اقتحامات إسرائيلية، أو اعتداءات على المصلين، أو منعهم من الدخول إلى المسجد (انظر الملحق 2). وقد تمّ تقسيم فتراته الزمنية التاريخية إلى ثلاث فترات غير متساوية على الشكل التالي:

- 1967–1994: وهي المرحلة ما بين سيطرة الكيان الصهيوني على المسجد الأقصى، وتوقيع معاهدة وادي عربة مع الأردن، والممتدة على مدى 28 عامًا (59 اعتداء).
- 1995–2013: وهي المرحلة ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة، وصولًا لنهاية العام 2013، أي الفترة الممتدة على مدى 19 عامًا (331 اعتداء).
- 2013–2016: وهي المرحلة ما بعد توقيع الاتفاق الرسمي ما بين السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية عام 2013، حيث أقرّت فيه السلطة الفلسطينية الوصاية رسميًا للمملكة على المقدسات وصولًا لنهاية العام 2016، والممتدة على مدى 4 أعوام (707 اعتداء).

ثالثًا: مستقبل الوصاية الأردنية على المقدسات

بناء على المعطيات السابقة والأحداث الأخيرة، نجد أن مستقبل الوصاية على المقدسات سينحصر في عددٍ من الآفاق، بناء على تطور الأحداث في القدس المحتلة والمنطقة، وما تقوم به سلطات الاحتلال في

---

[235] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017، ط 1، ص 320.

متابعتها لمسارات التهويد، أو للتطورات الأخيرة على الصعيد الدولي في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا ما بات يعرف بـ"صفقة القرن".

وبالتالي، وإنه حيال مستقبل الوصاية الأردنية في القدس على المقدسات، نجد أن السيناريوهات الآتية هي الأكثر احتمالًا:

1. **السيناريو الأول:** يرجّح عددٌ من المتابعين للوصاية الأردنية دخول دول أخرى على خط الوصاية، خصوصًا تركيا والسعودية، وذلك لما يتمتعان به من قوة ونفوذ إقليمي.

وحول إمكانية التدخل التركي، يبني من يرى دورًا مستقبليا للأتراك على خط الوصاية، من خلال التحرك التركي في القدس على فرضيتين هما[236]:

- الأولى في وجود مشاعر تركية إسلامية لدى الحكومة والشعب التركي على حدّ سواء، تدفعهما لنصرة قضايا القدس والأقصى.
- الثانية تقوم على فرضية وجود طموحات توسعية للقادة الأتراك للعب دور إقليمي على الطراز العثماني في العالم العربي والإسلامي.

وفي كل الأحوال، فان الملاحظ أنه يَظهر في القدس تعاطف متزايد مع الأتراك بالتزامن مع تعاظم الدور التركي في المدينة، حيث يعمل الأتراك على الاهتمام بالإرث والتراث العثمانيين في المدينة عبر مجموعة من الهيئات والمنظمات الأهلية، ويقيمون مشاريع ترميم وإعادة إحياء للعديد من الأبنية العثمانية، كما تعمل بعض الجهات الأكاديمية على تنظيم المؤتمرات التي تُعنى بالقدس، وتهدف لنشر الوعي والمعرفة عن تاريخ وحاضر المدينة.

وللمرة الأولى منذ قيام الجمهورية التركية المعاصرة، ألقى مسؤول الشؤون الدينية التركي محمد غورماز خطبة الجمعة في المسجد الأقصى في 2015/5/16[237]. وللمفارقة، فبعد هذه الخطبة بأسبوعٍ واحد فقط، وصل كل من قاضي القضاة الأردني أحمد هليل إلى القدس المحتلة برفقة وزير الأوقاف، إلا أن الزيارة قوبلت بالرفض من قبل المقدسيين[238]، ما أثار الكثير من علامات الاستفهام حول حقيقة تأثير دور كل

---

[236] موقع الخليج أون لاين، هل تسحب تركيا البساط من تحت أقدام الأردن في القدس؟، 2015/11/19، انظر: https://goo.gl/XQakWc

[237] موقع الجزيرة نت، 2015/5/16، انظر: https://goo.gl/c76QPH

[238] موقع عربي 21، لماذا منع هليل من خطبة الجمعة في الأقصى؟، 2015/5/23، انظر: https://goo.gl/gGdEG7

من أنقرة وعمّان في دعم المسجد الأقصى بالنسبة للمقدسيين أنفسهم[239]. وبالتالي، فإن هذا الأمر يدعم إمكانية دخول تركيا على خط الوصاية، خصوصًا من بوابة الأملاك والأوقاف العثمانية في القدس، وهو ملف له أبعاده القانونية والدبلوماسية مع "إسرائيل"، ويتصل بموقع تركيا في علاقاتها مع كل من الأردن و"إسرائيل".

بالإضافة إلى تركيا تُظهر المملكة العربية السعودية اهتماما للدخول على خطّ الوصاية، حيث يجد العديد من المراقبين أن للأخيرة نوايا دفينة في نزع الوصاية الهاشمية عن المسجد الأقصى، لتحقيق مكاسب سياسية، خصوصًا ضمن سياساتها لتوثيق علاقاتها مع "إسرائيل". ومما ظهر ويعزز هذا الاتجاه التحركات التالية[240]:

- عدم وجود أي موقف، أو ردّ فعل سعودي على أرض الواقع على اعتداءات الاحتلال بحقّ المسجد الأقصى، بالإضافة إلى التصريحات العلنية من مشايخ وإعلاميين وسياسيين سعوديين بحقّ اليهود في فلسطين، بالتزامن مع تصاعد الدعوات للتطبيع الفوري مع "إسرائيل"[241].
- الكشف عن اتصالات أجراها ديوان ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مع بعض الشخصيات الدينية الإسلامية والمسيحية، وبعض الشخصيات السياسية الفلسطينية في القدس، بهدف مقابلته، لكن تمّ إجهاضها من قبل السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية[242].
- اعتراض الوفد السعودي، وبشدة على رغبة الوفد الأردني في التحدث عن تأثير الوصاية الهاشمية الأردنية على القدس، خلال انعقاد الدورة الـ 24 للمؤتمر البرلماني العربي الذي عقد في الرباط نهاية 2017[243].
- استضافة السعودية اجتماعًا رباعيًا ضمّها والإمارات والكويت إلى جانب الأردن في 2018/6/10، لبحث سبل دعم الأخير للخروج من أزمته الاقتصادية، ما أثار العديد من التساؤلات حول توقيت

---

[239] موقع الخليج أون لاين، مرجع سابق.

[240] مازن الجعبري، السعودية بين صفقة القرن ونزع الوصاية الأردنية عن الأقصى، الجزيرة نت، انظر: https://goo.gl/cdhzoy

[241] نقلت وسائل إعلام تصريحات لولي العهد السعودي محمد بن سلمان حول أن للإسرائيليين "حقّ" في أن يكون لهم وطن، وقال "أؤمن أيضًا بأن الفلسطينيين والإسرائيليين من حقهم أن تكون لهم أراضيهم الخاصة بهم. موقع بي بي سي عربي، 2018/4/3، انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-43624502

[242] مازن الجعبري، مرجع سابق.

[243] موقع صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2017/12/19، انظر: http://www.alquds.co.uk/?p=846758

الاجتماع والهدف الحقيقي للسعودية منه، خصوصًا بعد حجبها لمساعداتها عن الأردن طيلة الأشهر التي سبقت الاجتماع، ويشير محللون إلى أن السعودية تريد استغلال الأزمة التي تواجهها عمّان للضغط عليها، من أجل تقديم تنازلات سياسية في ما يتعلق بموقفها من "صفقة القرن"، والوصاية الهاشمية على الأماكن الدينية في القدس، مع ما يترتب على ذلك من كلفة سياسية قد لا تناسب مصالح الأردن والقضية الفلسطينية[244].

2. **السيناريو الثاني:** سحب الوصاية من الأردن، من خلال الممارسة على أرض الواقع، وتفريغها من أي تأثير فعلي. فأمام استمرار مضيّ الإدارة الأمريكية فيما بات يُعرف بـ"صفقة القرن"، والتي بدأت بإعلان ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال[245]، ومن ثمّ نقله للسفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة في 2018/5/14[246]، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي ستقبل مستقبلًا بنقل سفارتها كذلك للاحتلال بوصاية مباشرة على المدينة، التي يعتبرها عاصمته، من ثَمّ عزل الأردن بشكل تام عن القدس، في تجاوز مباشر لدوره ومكانته في المدينة.

ومن نافلة القول إن الأردن يرفض الصفقة بشكل قاطع، لما تضمّنه من سحب للوصاية عبر إطلاق يد سلطات الاحتلال بشكلٍ متزايد، وتوطين ملايين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الأردن. وقد سرّبت وفي سياق إقناع الأردن بالصفقة، وسائل إعلام بأن الولايات المتحدة ودول عربية تقدم إغراءات مالية ضخمة للأردن لإقناعه بها عبر وعود بضخ استثمارات مالية ضخمة في الاقتصاد الأردني، وإعادة إحياء مشاريع حيوية تربط الأردن بدول الخليج، وتنعكس على حالته الاقتصادية[247].

3. **السيناريو الثالث:** أمام استمرار الأحداث الراهنة في الشرق الأوسط، وعدم قدرة "إسرائيل"، حاليًا على أقل تقدير، حسم موضوع القدس والأقصى، ستستمر الوصاية الأردنية في القدس على المقدسات في شكلها الحالي، حيث تعمل سطات الاحتلال على إخضاع الإدارة الأردنية لإشراف السلطات الإسرائيلية بالقوة وبالتدرّج، مع تفاهمٍ ضمني على قبول هذه الصيغة، مقابل تفاهمات معينة[248]. هذه

[244] موقع صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2018/6/10، انظر: https://goo.gl/ymjmjS

[245] موقع بي بي سي عربي، 2017/12/6، انظر: http://www.bbc.com/arabic/42247032

[246] موقع روسيا اليوم، 2018/5/14، انظر: https://goo.gl/Qe8o1Y

[247] موقع صحيفة **البناء**، 2018/5/28، انظر: http://www.al-binaa.com/archives/article/191863

[248] زياد ابحيص، الرؤية الصهيونية تجاه المسجد الأقصى ومسارات فرضها.

الآلية لا تواجه الرأي العام العربي والأردني بتغييرات مباشرة في القدس والأقصى، بل تمضي سلطات الاحتلال بخطوات نزع السيادة، في مقابل الحفاظ بشكل مرحلي على المقدسات الإسلامية والمسيحية، مع إطلاق ليد الاحتلال في تهويد باقي أرجاء المدينة.

4. **السيناريو الرابع:** تحويل الوصاية على المقدسات في المدينة المحتلة إلى شكل من أشكال الإدارة الدولية، حيث يتحول الأردن من الوصي الوحيد إلى طرف في هذه الصيغة المستجدة، بعد أن كان يتولى الإدارة الحصرية، وفي مقابله طرف إسرائيلي[249].

ومع أن فكرة التدويل طُرحت على فترات زمنية متتابعة، ولكنها اصطدمت برفض فلسطيني وإسرائيلي وأردني، حيث ترى "إسرائيل" بأنها المتحكم الحقيقي بالمدينة من خلال فرض الأمر الواقع، وما قدمه لها ترامب أخيرًا من دعم مطلق لا يمكنها أن تخسره في تطبيق مثل هذه الاقتراحات، أما الأردن فتشكل خسارته للوصاية واحدة من أبرز مرتكزات الملكية الأردنية، وعاملًا من عوامل قوتها في الإقليم، ويرتبط الرفض الفلسطيني بالرفض الأردني، والخوف من رفع الاحتلال لممارساته على الأرض دون الوصاية الأردنية.

ويقترح خبراء أن يكون التدويل عبر إرسال قوات دولية لتوفير الحماية للفلسطينيين في القدس، وكفّ يد الاحتلال عن التهويد، حيث أعلنت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" مرات عدة، عن تأييدها إرسال قوات دولية إلى القدس، لتوفير الحماية للفلسطينيين الذين يتعرّضون لأبشع أنواع البطش والعدوان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، خصوصًا في غياب الموقف الحازم للمجتمع الدولي[250].

من خلال استعراض جميع السيناريوهات المتوقعة، نجد أن السيناريو الثالث أي استمرار الوصاية الأردنية في القدس على المقدسات في شكلها الحالي، مع تراجع فاعلية هذا الدور هو السيناريو المتوقع، خصوصًا أمام انحصار النجاحات الأردنية بالإعمارات الهاشمية من جهة، وباستصدار قرارات في اليونسكو من جهة أخرى، مع العجز عن تحويل هذا التفاعل الدولي مع قضية القدس إلى إحراج الاحتلال، وإجباره على إيقاف تهويد واستهداف القدس والمقدسات مع الاكتفاء بالرفض والاستنكار دون بلورة لهذا العمل على أرض الواقع.

أما السيناريوهات الثلاثة الأخرى التي تقضي بالمسّ بالموقع المميز للأردن في القدس، فتبدو حتى الآن مُستبعدة في ظلّ العلاقات الأردنية الإسرائيلية المميزة نسبيًا.

---

[249] المرجع نفسه.

[250] محمد عبد ربه، نقاش "تدويل الأقصى"... حماية الفلسطينيين والعودة إلى ما قبل 2000، 2015/11/19، انظر: https://goo.gl/jdS3ZC

الفقرة الثانية: آليات زيادة فاعلية الوصاية الأردنية في القدس

يستند دور المملكة الأردنية الهاشمية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى باعتباره يمثّل الحصرية الإسلامية من خلال وصايته على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس. لكن استهداف الاحتلال لهذا الدور يتصاعد بشكل مستمر، لا سيما من خلال الاعتداء على دَور موظفي الأوقاف من حراس المسجد وسدنته[251]، واعتقالهم، ومنعهم من دخول المسجد وإبعادهم عنه، بالإضافة إلى غيرها من أساليب التهويد التي ذكرناها سابقًا، مما أثر على فاعلية الوصاية على المقدسات عمليًا، وتحويلها على أقل تقدير إلى حالة من المراوحة بين الاستنكار والسكوت عن ممارسات الاحتلال.

لكن الأردن، وبالرغم من ذلك، يستطيع أن يزيد من فاعلية أدائه، وذلك في إطار رفع نسبة تفاعله وانسجامه مع ما يجري على أرض الواقع من خلال خطوات عملية نذكر منها[252]:

1. العمل على توسيع مساحة التوافق على القدس وتظهيرها عربيًا وإسلاميًا، ليشكل التوافق عليها بوابةً مفتوحةً للخروج من صراعات الهوية إلى قاسمٍ مشترك، بدءًا من التوافق على استراتيجيةٍ لصمود القدس وتقديم مجموعة برامج عمل سياسية وثقافية تعيد الالتفاف حول الثابت الوحيد الموجود في هذه الأمة حتى الآن، وهو الالتفاف حول القدس.
2. تمتين العلاقات والتفاعل مع الدول الأجنبية التي رفضت نقل سفاراتها إلى القدس المحتلة، ولم ترضخ للهيمنة الأمريكية وضغوطات ترامب، في سياق تشكيل جبهة دولية لمواجهة ما تقوم به سلطات الاحتلال من انتهاكات في القدس، وتحويلها للوبيات ضغط قادرة على تعرية الاحتلال من جهة، ورفع الحضور الدولي لقضية القدس من جهة أخرى.

---

[251] تتولى عائلة الأنصاري، وهم من سلالة الصحابي الجليل شداد بن أوس الأنصاري، سدانة المسجد الأقصى المبارك، وتجهيز مصلياته جميعًا لاستقبال المصلين والزوار، حيث تقوم بتنظيف المسجد، والإشراف على ترتيبه.

[252] تمّ الاستفادة من التقارير الآتية:

- عين على الأقصى 11، مرجع سابق.
- هشام يعقوب (محرر) وآخرون، **حال القدس السنوي**، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017،
- رياض حمودة ياسين، الدور الأردني: الواقع وآفاق التغيير.
- زياد ابحيص، إشكالية الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس.

3. دعم المؤسسات الأردنية الشعبية والمدنية، التي تعمل من أجل الدفاع عن القدس والأقصى، ودفعها لتقوم بدور التواصل والتحفيز مع الهيئات العربية والإسلامية والدولية. في إطار بناء رأي عام رافض للتخلي عن الوصاية، وداعم للأردن فيما تقوم به من خطوات للحفاظ على القدس والمقدسات.

4. الإصرار على رفض التسويات أو الاقتراحات أو الاتفاقات التي تقدم "إسرائيل" شريكًا في إدارة المسجد الأقصى وغيره من المقدسات في المدينة.

5. تقديم الدعم المتزايد لموظّفي الأقصى التابعين لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس في مواجهتهم لجنود الاحتلال ومستوطنيه، وتوفير الحماية لهم، وعدم تقيدهم بأيّ اعتبارات حين يتصدّون للاعتداءات، واعتبار أن الاعتداء على أيّ موظف منهم هو اعتداء على أيّ موظف أردني في عمّان، كما أن الاعتداء على الأقصى هو اعتداء على السيادة الأردنية.

6. دعم المرابطين والمرابطات، وحركات الدفاع عن المسجد والمقدسات داخل فلسطين وخارجها.

7. الوقوف في وجه تسريب الأوقاف المسيحية، عبر رفع الغطاء عن مسربي هذه العقارات من المتورطين بالتفريط بأوقاف الكنائس، وتشكيل قيادة من المسيحيين المقدسيين، للحفاظ على الأملاك الكنسية، للحفاظ على هوية وتاريخ المدينة.

8. استمرار الأردن معركته في قطع الطريق على الحكومة الإسرائيلية في العبث بتراث مدينة القدس من خلال منظمة اليونسكو، بما يضمن المحافظة على شخصية المدينة الثقافية والحضارية، ويزيد من التأكيد على فكرة "الوضع القائم"، خصوصًا وأن منظمة اليونسكو بموجب ميثاقها مطالبة بتقديم المساعدات الفنية والمادية للحكومة الأردنية للحفاظ على تراث المدينة.

ملخص الفصل الثاني

منذ احتلال القدس من قِبَل قوات الاحتلال الإسرائيلي، برزت مخاطر عديدة هدّدت الوصاية الأردنية على المقدسات في المدينة من خلال حملة تهويد منظمة، حيث شكّل التهويد المنظّم تهديدا للمقدسات في القدس عامة والمسجد الأقصى خصوصًا، فقد كان تهويدا ممنهجا وشاملا، لم يقتصر على الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه فحسب، بل تعدّاه للسيطرة على الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس، وصولًا لتغيير وجه المدينة العربي، وإعطائها صبغة يهوديّة دخيلة، وذلك من خلال التقسيمين المكاني والزماني للحرم القدسي الشريف.

في المقابل برز من جهة دور الأردن من خلال الإعمارات الهاشمية الأربعة منذ العام 1924، ومن خلال أجهزته الدينية المعنيّة بالقدس بأوقافها المسيحية والإسلامية بشكل عام والمسجد الأقصى بشكل خاص من جهة أخرى، وذلك من خلال عمليتيّ الإعمار والترميم لمباني القدس الوقفية وعلى رأسها المسجد الأقصى.

أما الأداء الأردني المُجابه للتهويد فكان أداؤه متفاوتًا، وبالرغم من السعي لتحريك ملف القدس في جامعة الدول العربية وأجهزتها التابعة لها، وفي منظمة التعاون الإسلامي، ومن ثَّم في المنظمات الدولية ذات الصلة بقضية القدس، وخصوصًا المنظمات التابعة للأمم المتحدة، للضغط على سلطات الاحتلال لوقف اعتداءاتها، واستصدار قرارات دولية تدين ممارسات الاحتلال، والسعي للضغط على "إسرائيل" من خلال حلفاء الأردن الدوليين، لكن اقتصار رد الفعل الأردني على بعض الوسائل الدبلوماسية، والتحديات الداخلية والخارجية للأردن والصعوبات الاقتصادية جعلت تأثيره محدودًا وبالتالي لم تردع "إسرائيل"، بل زادت من اعتداءاتها، حتى بعد توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994.

إن مستقبل الوصاية الأردنية على القدس ينبغي ان يُنظر له من خلال التحديات التي يواجهها الأردن من واقع داخلي اقتصادي ضاغط على صانع القرار الأردني من جهة، وواقع إقليمي ودولي داعم لـ"إسرائيل" او عاجز على الأقل عن ثنيها عما تفعله تجاه المقدسات من جهة أخرى. وبالتالي فان المرجح هو مضيّ سلطات الاحتلال بخطوات نزع السيادة الاردنية، في مقابل الحفاظ بشكل مرحلي على المقدسات الإسلامية والمسيحية، مع إطلاق ليد الاحتلال في تهويد باقي أرجاء المدينة. لكن وبالرغم من هذا الواقع فإن الأردن يستطيع السعي لزيادة فعالية دوره من خلال دعم المرابطين وخطوات أخرى ينبغي تفعيلها.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن العلاقة الأردنية بالقدس وتحديدًا علاقة الهاشميين بها، علاقة متجذّرة في التاريخ حيث مرّت بمراحل متعددة، بدأت على شكل ولاية دينية عام 1924، ثمّ أصبحت سيادة مباشرة بعد ان أضحت القدس جزءًا من التراب الأردني عام 1950، قبل أن تصل العلاقة الى وصاية دينية على القدس وأوقافها الإسلامية والمسيحية منذ العام 1967. ثم في عام 1994، أصبح المسجد الأقصى ومعه الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس بمثابة وديعة، تُعاد للسلطة الفلسطينية بعد توقيعها اتفاق للحلّ النهائي مع "إسرائيل" مستقبلًا.

وقد تعززت هذه الوصاية قانونيًا من خلال الأعراف والمعاهدات الدولية وأقرّتها الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختلفة عبر قرارات عديدة. وبالرغم من ان صلاحيات الدور الأردني شملت الأوقاف المسيحية نظريا، لكنها باتت تقتصر عمليا على منح المطران المرشح لرئاسة بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية الجنسية الأردنية ومن ثم المصادقة على انتخابه. أما الوصاية على الأوقاف الإسلامية في القدس فبرزت من خلال أجهزة أردنية معنية بمدينة القدس عُنيت بإدارة الأوقاف وتمويلها عند الحاجة والإشراف الدائم عليها.

أما التأثير الأردني الأبرز على القدس وأوقافها فكان من خلال الإعمارات الهاشمية التي ظهرت آثارها جلية في بعض التحسينات في المسجد الأقصى ومساجد القدس وأوقافها وذلك من خلال أعمال الإعمار والترميم والتطوير.

وقد اعترفت "إسرائيل" بالدور الأردني المميز في القدس بشكل رسمي، من خلال معاهدة السلام بين الدولتين عام 1994، وعُرفت بمعاهدة وادي عربة. لكن هذا الإقرار لم يُترجم على أرض الواقع بما فيه الكفاية، فقد ازدادت بعدها حملة تهويد المقدسات في القدس بشكل متسارع وممنهج.

نتيجة لذلك كان أداء الحكومة الأردنية عامة وردودها على محاولات تهويد الأماكن المقدسة ضعيفًا في أغلب الأحيان ومحدود السقف، حيث كانت التحديات الموضوعية التي تحيط بالأردن نفسه داخليًا ودوليًا تضع له الكثير من القيود، مما أفقده هامش المناورة، وهدّد عمليًا دوره الذي تقلّص على مرّ السنين، حتى أضحت الوصاية نفسها مهددة، خصوصًا بعد استمرار تهديد المسجد الأقصى تحديدًا، بالحفريات تحته من جهة، وبتقسيمه زمانيًا ومكانيًا من جهة أخرى.

لقد اقتصر الدور الأردني المجابه للاعتداءات والاقتحامات الإسرائيلية تُجاه المسجد الأقصى على بعض الوسائل الدبلوماسية بسقف محدد واقتصار على الشجب الاستنكار والتلويح بالتأثير السلبي على العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ووسائل أخرى قانونية كتحريك ملف القدس في جامعة الدول العربية وفي منظمة التعاون الإسلامي، كما في المنظمات الدولية ذات الصلة بقضية القدس، وخصوصًا المنظمات التابعة للأمم المتحدة كمنظمة اليونسكو، التي كانت تُبرز الحقّ الإسلامي الخالص في المدينة المقدسة.

لكن كل ذلك لم يثنِ إسرائيل عن تماديها في اعتداءاتها وبالتالي فإن الدور الأردني المميز الذي مُنح جراء معاهدة وادي عربة لم يُظهّر بالشكل المطلوب حتى وصل الأمر الى طلب "إسرائيل" لتصاريح خطية لأي من أعمال العمارة والترميم التي تجري فضلًا عن اعتقال موظفي المسجد الأقصى الذين يعتبرون موظفين أردنيين.

ونتيجة لذلك، وبعد أن كانت السيطرة على داخل المسجد الأقصى أو على أجزاء منه أشبه بالمستحيل لدى الجماعات التي تسعى إلى بناء الهيكل مكان المسجد، أضحت بعد العام 2005 مقوننة من المحاكم الإسرائيلية التي سمحت للإسرائيليين كجماعات اقتحامه لتؤسس بذلك لمسار التقسيم الزماني حيث قسّمت أوقات اليوم في المسجد الأقصى بين المسلمين والإسرائيليين، ممهدة للتقسيم المكاني الذي يقضي باقتطاع أجزاء من المسجد للإسرائيليين.

إن التحدي الأبرز للأردن تجاه القدس يتمثّل في محاولة التغلب على هذه التحديات وتفعيل دوره لمحاولة وقف تلك الحملة الإسرائيلية في تهويد الأوقاف الإسلامية في القدس، فضلًا عن السعي لإشراك أطراف جديدة داعمة من دول عربية وإسلامية على وجه الخصوص، خاصة بعد أن اتضح الدور الأردني دوليا وإقليميا مع كل من إسرائيل عام 1994 من خلال اتفاقية وادي عربة، ومع السلطة الفلسطينية عام 2013 بترسيخ الحصرية الأردنية على الأوقاف الإسلامية من خلال اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات.

لكن السؤال الأبرز الذي يُطرح في هذا المجال عن الأوراق التي يملكها الأردن إن كانت كفيلة فعلًا في الحفاظ على الوضع القائم، والحيلولة دون تنفيذ المخططات الإسرائيلية المتكررة، خصوصًا في ظلّ غياب، إن لم يكن تواطؤ معظم الدول العربية، فضلًا عن جامعة الدول العربية؟

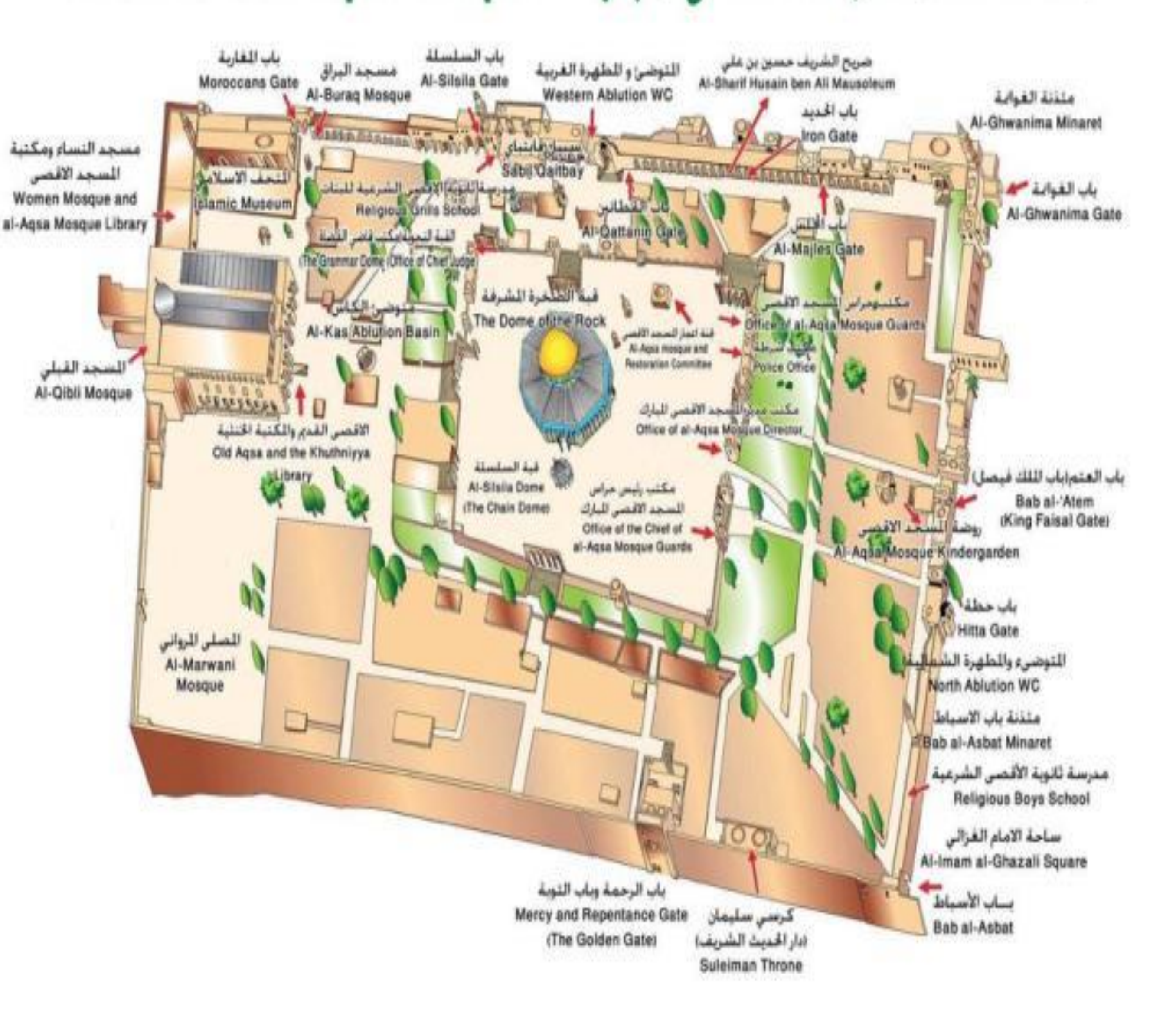
ولعل ذلك هو ما يدفع للتساؤل الدائم عن التهديد للوصاية الأردنية على المقدسات في القدس، في ظلّ تحديات داخلية صعبة يواجهها الأردن، وواقع دولي يزداد تعقيدًا ومساندة لـ"إسرائيل" جعل البعض في الأردن يطرح جديا خيار التخلي عن هذه الوصاية خاصة في ظل طمع بعض الدول العربية والإسلامية في وراثة دوره في القدس.

ومع تسليمنا بهذا الواقع الدولي تجاه القدس، الذي أصبح أكثر صعوبة، خصوصًا بعد نقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها إلى المدينة المقدسة، ضاربة بذلك بعرض الحائط الشرعية الدولية، لكن في المقابل، فإن الشعوب العربية، وخصوصًا بعد فشل ما سُمّي بـ"الربيع العربي" تنظر إلى القدس كآخر الحصون والمعارك، التي تستحق أن يُضحّى لأجلها. فهل تنجح المملكة الهاشمية في تجبير رجوع الشعوب العربية إلى بوصلة القدس لمصلحة وصايتها، ومن ثمّ مجابهة التهويد؟

أسئلة ستبقى مرهونة بنجاح تفعيل الدبلوماسية الأردنية، وبموازين القوى الإقليمية والدولية، وصمود الأهل في فلسطين، وخاصة المرابطين في القدس، للوقوف في وجه كل المحاولات الإسرائيلية للنيل من الأقصى والمقدسات.

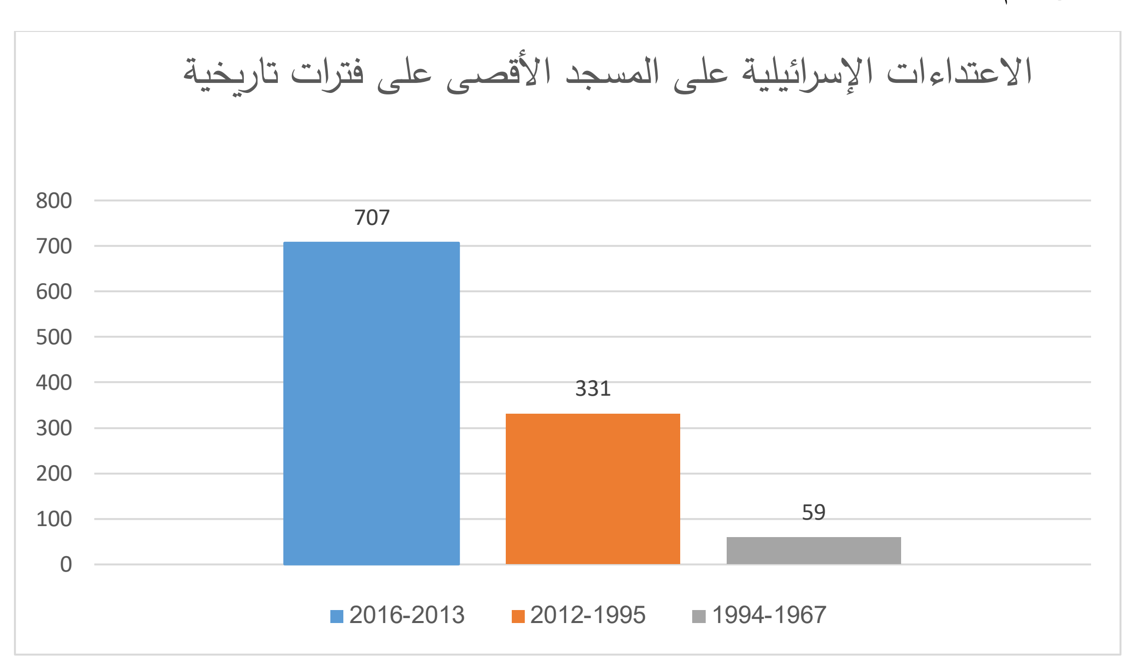
الملاحق

ملحق رقم 1: مخطط المسجد الأقصى المبارك[253]:



[253] موقع مدينة القدس، 2017/7/8 انظر: http://www.alquds-online.org/news/23589

ملحق رقم 2[254]:



[254] الأرقام مأخوذة من سجل مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=8964

ملحق رقم 3[255]: **اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات**

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية بين جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، قال تعالى: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ" سورة الإسراء، آية 1، قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوصٌ" سورة الصف، آية 4.

أبرمت هذه الاتفاقية بين الأطراف السامية: جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس، وفخامة الرئيس محمود عباس، بصفته رئيسًا لدولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

مقدمة (أ) انطلاقًا من العروة الوثقى بين جميع أبناء الأمة العربية والإسلامية؛ (ب) وانطلاقًا من المكانة الخاصة للقدس في الإسلام باعتبارها مدينة مقدسة ومباركة، واستلهاما لارتباط الأماكن المقدسة في القدس في الحاضر والأزل وإلى الأبد بالمسلمين في جميع البلاد والعصور، ومستذكرين أهمية القدس لأهل ديانات أخرى،(ج) وانطلاقًا من الأهمية الدينية العليا التي يمثلها لجميع المسلمين المسجد الأقصى المبارك الواقع على مساحة 144 دونمًا، والذي يضم الجامع القبلي ومسجد قبة الصخرة، وجميع مساجده ومبانيه وجدرانه وساحاته وتوابعه فوق الأرض وتحتها والأوقاف الموقوفة عليه أو على زواره (ويشار إليه بـ"الحرم القدسي الشريف")؛

(د) وبناءً على دور الملك الشريف الحسين بن علي في حماية ورعاية الأماكن المقدسة في القدس وإعمارها منذ عام 1924، واستمرار هذا الدور بشكل متصل في ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سلالة الشريف الحسين بن علي حتى اليوم؛ وذلك انطلاقًا من البيعة التي بموجبها انعقدت الوصاية على الأماكن المقدسة للشريف الحسين بن علي، والتي تأكدت بمبايعته في 11 آذار سنة 1924 من قبل أهل القدس وفلسطين؛ وقد آلت الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين؛ بما في ذلك بطريركية الروم الأورثوذكس المقدسية التي تخضع للقانون الأردني رقم 27 لسنة 1958؛

[255] اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، عمّان في 31 آذار 2013 (مقدمة)، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، انظر: http://cutt.us/Mpm7G

(هـ) إن رعاية ملك المملكة الأردنية الهاشمية المستمرة للأماكن المقدسة في القدس تجعله أقدر على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية وصيانة المسجد الأقصى (الحرم القدسي الشريف)؛

(و) وحيث أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والقانوني الوحيد للشعب الفلسطيني؛

(ز) وإيمانًا بأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يتجسد في إقامة دولة فلسطين التي يشمل إقليمها الأرض الواقع فيها المسجد الأقصى المبارك (الحرم القدسي الشريف)؛

(ح) وانطلاقًا من نصوص التصريح الرسمي الصادر بتاريخ 31 تموز من عام 1988 عن المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، والخاص بفك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية الذي استثنى الأماكن المقدسة في القدس من فك الارتباط؛ (ط) وانطلاقًا من نصوص التصريح الرسمي الصادر عن الحكومة الأردنية بتاريخ 28 حزيران من عام 1994 بخصوص دورها في القدس، والذي أعاد تأكيد موقف الأردن الثابت ودوره التاريخي الحصري على الأماكن المقدسة؛ وبهدف إنشاء التزامات قانونية وتأكيد اعترافهم بالمراكز القانونية المبينة للأطراف السامية في هذه الاتفاقية، اتفقت الأطراف السامية المذكورة أعلاه على ما يلي: المادة الأولى: تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية جزءا لا يتجزأ منها وتقرأ وتفسر معها كوحدة واحدة.

المادة الثانية: 2-1 يعمل جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس على بذل الجهود الممكنة لرعاية والحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف (المعرف في البند (ج) من مقدمة هذه الاتفاقية) وتمثيل مصالحها في سبيل: (أ) تأكيد احترام الأماكن المقدسة في القدس؛ (ب) تأكيد حرية جميع المسلمين في الانتقال إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ومنها وأداء العبادة فيها بما يتفق وحرية العبادة؛ (ج) إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية وصيانتها بهدف (1) احترام مكانتها وأهميتها الدينية والمحافظة عليهما؛ (2) تأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة والمحافظة على الطابع المقدس للأماكن المقدسة؛ (3) احترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي والمحافظة على ذلك كله؛ (د) متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة؛ (هـ) الإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

2-2 يستمر ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس ببذل المساعي للتوصل إلى تنفيذ المهام المشار إليها في المادة 2-1 من هذه الاتفاقية.

2-3 تعترف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بدور ملك المملكة الأردنية الهاشمية المبين في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة الثانية وتلتزمان باحترامه.

المادة الثالثة: 3-1 لحكومة دولة فلسطين، باعتبارها المجسدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ممارسة السيادة على جميع أجزاء إقليمها بما في ذلك القدس.

3-2 يسعى ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس الفلسطيني للتنسيق والتشاور حول موضوع الأماكن المقدسة كلما دعت الضرورة.

تمّ تحرير هذه الاتفاقية باللغة العربية وتوقيعها في العاصمة الأردنية عمّان هذا اليوم الواقع في 19 جمادى الأول 1434 للهجرة الموافق لـ 31 آذار 2013 ميلادية.

المراجع

أولًا: المصادر العربية:

1. المؤلفات:

- إبراهيم، (علي)، **ثلاثيّة التّهويد والتّطبيع والعدوان الأمريكي على القدس يواجهها رفض شعبيّ ومقاومة لا تموت**، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017.
- إبراهيم، (علي)، **مقبرة باب الرحمة في عين التهويد**، ط 1، بيروت، مؤسسة القدس الدولية، آب 2018.
- أبو الهيجاء، (أحمد حسين)، **خطورة الأنفاق على مباني المسجد الأقصى**، مجلة دراسات العلوم الهندسية، المجلد 37، العدد الثاني، عمّان، 2010.
- أبو عرفة، (خالد)، **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس** 1987–2015، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017.
- اشتيه، (محمد)، وآخرون، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، ط1، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- الأمانة العامة للأوقاف. **نظام الوقف**، ط1، الكويت 1995.
- الحراريس، (سمير)، **أحكام الإرادة المنفردة في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون المدني الأردني**، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- حموده ياسين، (رياض)، **موجز تاريخ القدس سجل لأهم المحطات التاريخية**، ط 1، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2015.
- دمبر، (مايكل)، **سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين** 1948–1988، ط 2، ترجمة طريف الخالدي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.
- الرويضي، (أحمد)، **الآليات القانونية للدفاع عن الأملاك العقارية في القدس في ضوء القانون المحلي والقانون الدولي**، ط1، الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2012.
- الشناق، (فاروق)، **القدس في السياسة الأردنية**، ط 1، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، 2001.
- صالح، (محسن)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني** 2016–2017، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017.
- صالح، (محسن)، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنسانًا 7، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

- صالح، محسن (محرر) وآخرون، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- الصلاحات، (سامي)، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.
- الضرابعة، (زياد)، **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- العبادي، (عبد السلام)، **الرعاية الأردنية الهاشمية للقدس والمقدسات الإسلامية فيها**، ط 4، عمّان، 2011.
- غانم، (إبراهيم)، **تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي**، ط 1، دار البشير، القاهرة، 2016.
- الكتوت، (فهمي)، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن** 1950–1967، ط 1، العالم للنشر والتوزيع، 2016.
- كنعان، (عبد الله.)، **القدس والهاشميون**، ط1، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، 2011.
- محاسيس، (نجاة)، **الوفاء الهاشمي**، ج 2، دار زهران، عمّان، 2012.
- محافظة، (علي)، **الديمقراطية المقيدة** 1988–1999، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- المريني، (ندى)، **بيت العنكبوت: الكيان الصهيوني بين يهودية الدولة وانهيارها**، ط 1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2011.
- المسيري، (عبد الوهاب)، **الأيديولوجيا الصهيونية**، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ج 2.
- نسيبة، (حازم)، **القدس في السياسة الأردنية**، ط 1، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، 2011.
- هلال، (جميل)، **الصراع العربي–الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2013.
- يعقوب، هشام (محرر) وآخرون، **تهويد القدس وآليات المواجهة السياسيّة والإعلامية**، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017.
- يعقوب، هشام (محرر) وآخرون، **حال القدس السنوي**، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016.
- يعقوب، هشام، (محرر) وآخرون، **عين على الأقصى** 10، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016.
- يعقوب، هشام، (محرر) وآخرون، **عين على الأقصى** 11، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017.

- يعقوب، هشام، (محرر) وآخرون، **عين على الأقصى** 12، ط 1، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2018.
- يوسف، (حسن يوسف)، **التحليل السياسي لمشكلة الشرق الأوسط**، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

2. الدوريات والدراسات والمقالات:

- ابحيص، زياد، **الإدارة الأردنية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف في مدينة القدس المحتلة**، ورقة مقدمة في ندوة ملتقى القدس الثقافي، المركز الثقافي الملكي، عمّان، 2014/3/23.
- ابحيص، زياد، **الرؤية الصهيونية تجاه المسجد الأقصى ومسارات فرضها**، ورقة مقدمة في ندوة لجنة مهندسون من أجل فلسطين والقدس، مجمع النقابات المهنية، عمّان، 2016/8/27.
- ابحيص، زياد، **إشكالية الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس**، ورقة مقدمة في ندوة "تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية"، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016/10/8.
- ابحيص، زياد، **مخطط التقسيم المكاني والمخاطر المحدقة بشرقي فِناء المسجد الأقصى المبارك**، ورقة مقدّمة لندوة "المسجد الأقصى الواقع والمآلات"، ملتقى القدس الثقافي عمّان، 2016/5/2.
- أيوب، نزار، **التطهير العرقي في القدس**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حوليات القدس، العدد 13، صيف 2012.
- حمودة ياسين، **رياض، الدور الأردني: الواقع وآفاق التغيير** ورقة مقدمة في ندوة "تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية"، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016/10/8.
- دلول، أحمد فايق، التقسيم الزماني والمكاني، **مجلة البيان**، العدد 361، 2017/5/25.
- صبري، عكرمة، **السيادة الأردنية على الأقصى والاقتحامات الاحتلالية للأقصى**، ورقة مقدمة في ندوة ملتقى القدس الثقافي، المركز الثقافي الملكي، عمان2014/3/23.
- عوض، ريتا، **القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 94، ربيع 2013.
- الرقب، صالح، **نقض المزاعم اليهودية في هيكل سليمان**، ط 2، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الأول، غزة، 2002.
- كنعان، عبد الله، **الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس**، مجلة أفكار، وزارة الثقافة الأردنية، العدد 348، عمّان، كانون الثاني 2018.

- صلاح الدين، عائد أحمد، **الحفريات (الإسرائيلية) حول المسجد الأقصى المبارك**، ورقة مقدمة في المؤتمر الدوليّ لنصرة القدس الأول، القدس المحتلة وغزة وبيروت، 6-7/6/2007.
- يعقوب، هشام، **مخططات الاحتلال لتهويد القدس**، قدمت الورقة ضمن ورشة عمل "تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية"، مؤسسة القدس الدولية، 8/10/2016. **الأطروحات والرسائل:**
- الحديد، محمود، **واقع ومستقبل السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس ومقدساتها في مشاريع التسوية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، 2015.
- فشاشة، احمد، **أوقاف قضاء حيفا خلال فترة الانتداب البريطاني (1922-1948م) دراسة وثائقية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010.
- القاسم، باسم. **انتهاك "إسرائيل" للأحكام الدولية في استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة_ الضفة الغربية نموذجًا**، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2014.

3. المعاهدات والاتفاقات والقرارات الدولية:

- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، انظر: http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm
- الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1907 (المادة 42)، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، انظر: http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm
- اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، عمّان في 31 آذار 2013 (مقدمة)، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، انظر: http://cutt.us/Mpm7G
- قانون رقم (27) لعام 1958 قانون بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية، موقع المعرفة، أنظر: http://www.marefa.org/index.php/كنيسة_الروم_الأرثوذكس_في_القدس#2.
- قانون رقم (26) لسنة 1966 (قانون الأوقاف والشؤون الإسلامية) المادة 6، الموقع الرسمي لدولة فلسطين- مجلس الوزراء، انظر:

pdf.http://palestinecabinet.gov.ps/GovService/Upload/Laws/09112016094924

4. جرائد ومجلات

- مجلة البيان.
- صحيفة الاتحاد الإماراتية.
- صحيفة الأيام الأردنية.
- صحيفة الأيام الفلسطينية.
- صحيفة البناء اللبنانية.
- صحيفة الرأي الأردنية.
- صحيفة الرياض السعودية.
- صحيفة الغد الأردنية.

5. مواقع إلكترونية:

- موقع الجزيرة نت، انظر: http://www.aljazeera.net
- موقع الخليج أون لاين، انظر: http://alkhaleejonline.net/
- موقع الرأي الأردنية، انظر: http://alrai.com/
- الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، انظر: https://kingabdullah.jo/
- موقع الصفصاف الإخباري، انظر: http://www.safsaf.org
- موقع العربي الجديد، انظر: https://www.alaraby.co.uk
- موقع القدس العربي، انظر: http://www.alquds.co.uk
- موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس، انظر: www.rcja.org.jo
- موقع المركز الفلسطيني بديل، انظر: http://www.badil.org/ar
- موقع المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: https://www.palinfo.com
- موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، انظر: http://www.madarcenter.org/
- موقع الموسوعة الفلسطينية، انظر: goo.gl/uPhp6g

- موقع بوابة الشرق الإلكترونية، انظر : https://www.al-sharq.com
- موقع بي بي سي عربي، انظر : http://www.bbc.com/arabic
- موقع دنيا الوطن، انظر : https://www.alwatanvoice.com/arabic/index.html
- موقع روسيا اليوم، انظر : https://arabic.rt.com/
- موقع عامون، انظر : https://www.ammonnews.net
- موقع عرب 48، أنظر : https://www.arab48.com
- موقع فرانس 24، انظر : https://www.france24.com/ar/
- موقع قدس برس، انظر : http://www.qudspress.com
- موقع كنيسة الروم الأرثوذكس الرسمي في القدس، انظر : http://www.jerusalem-patriarchate.info
- موقع مجلس الامة الأردني، انظر : http://www.parliament.jo
- موقع مدينة القدس، انظر :http://www.alquds-online.org
- موقع معلومة مقدسية على الشبكة، انظر :https://qudsinfo.com
- موقع مكتبة المسجد الأقصى الرسمي، انظر : http://aqsalibrary.org/
- موقع منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات، انظر : https://www.nad.ps/ar
- موقع منظمة اليونسكو، انظر : https://whc.unesco.org
- موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث، انظر : http://alqudslana.com
- موقع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، انظر : http://www.awqaf.gov.jo/Awqaf.aspx
- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. انظر : http://mfa.gov.il
- موقع وكالة معا، انظر : https://www.maannews.net

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. المؤلفات

- Hodgkins, Allison, The judaization of Jerusalem, Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), Jerusalem. 1996.
- Kanaan, Abdullah, Political and religious status of Jerusalem among Muslims, The Royal committee for Jerusalem affairs, 1st ed, Amman, 2005.
- Sholomo, Hasson, Jerusalem in the future: the challenge of transition, The Floersheimer Institute for Policy Studies, Jerusalem, 2007.

2. المعاهدات والاتفاقات والقرارات الدولية:

- United Nations Documents website, https://undocs.org/S/RES/252(1968)
- United Nations Security Council Resolution 271, a resolution adopted on September 15, 1969, United Nations website, http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/271(1969)

الفهرس